وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
جامعة الجزائر 2

قسم: علم الاجتماع تخصص: حضري

رسالة لنيل شهادة الماجستير بعنوان:

التحضر و تغير الأدوار الأسرية للمرأة العاملة في المجتمع الجزائري

دراسة ميدانية لعينة من الأمهات العاملات ببلدية بئرخادم (الجزائر العاصمة)

من إعداد الطالبة: تحت إشراف:
فاطمة إفتان الأستاذ الدكتور: رابح بودبابة

السنة الجامعية: 2014-2015

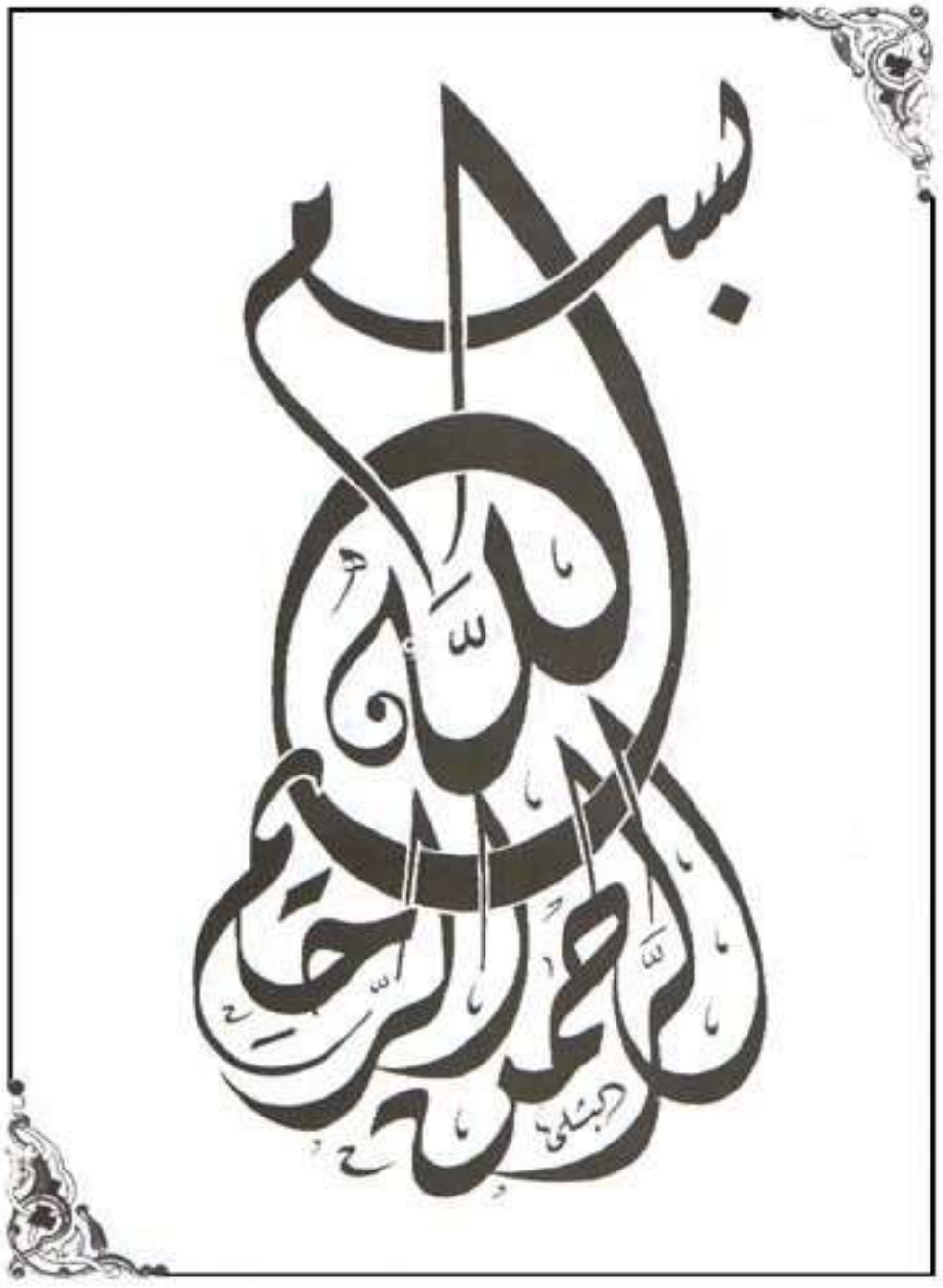
بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى :

﴿ يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَ الَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾

(سورة المجادلة - الآية:11)

﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الأَلْبَابِ ﴾

(سورة الزمر - الآية:9)

{ لا يمكن للمرء أن يحصل على المعرفة إلا بعد أن يتعلم كيف يفكر }

كونفوشيوس

شكر و تقدير

الشكر لله تعالى الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة
و أعاننا على أداء هذا الواجب و وفقنا على إنجاز هذا العمل.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر و الامتنان إلى الأستاذ المشرف
الأستاذ الدكتور "رابح بودبابة" الذي لم يبخل علينا بنصائحه
و توجيهاته القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

و أتوجه بالشكر الخاص إلى أعضاء لجنة المناقشة
على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة
و إغنائها بمقترحاتهم القيمة.

كما أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى جميع أساتذتنا الأفاضل
و أخص بالذكر أساتذة قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا
و كل الذين أفادوني بآرائهم السديدة.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من قدم لنا يد العون و زودنا
بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث
من قريب أو من بعيد.

الإهداء

إلى أعز شخص على قلبي ... إلى من أقرب إلي من روحي

روح أخي الصغير 'فريـد' رحمه الله

الذي ندعو الله عز و جل له بالرحمة و المغفرة و أن يسكنه فسيح جنانه

إلى رمز الحب و الحنان ... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي

إلى من تحتها قدميها تكمن الجنّة ... أمي الغالية

إلى رمز العطاء و التضحية ... إلى من علمي الصبر و الإصرار

إلى من لم يبخل علي يوما ..... أبي العزيز

إلى ملاذي و ملجئي... إلى من شاركني أفراحي و أحزاني

... أخي و أخواتي الأحباء

إلى جميع أفراد عائلتي

إلى من معهم سعدت و بدربهم سرت ... إلى من آنسني في دراستي

إلى من كانوا معي على طريق النجاح و الخير

إلى من عرفت كيف أجدهم و علموني أن لا أضيعهم ... صديقاتي و أصدقائي

إلى كل باحث و طالب للعلم ... إلى كل فرد عاش من أجل العدالة و العمل

إليهم جميعا أهدي هذا البحث المتواضع

فهرس المحتويات

مقدمـة ..... أ، ب

الباب الأول: الجانب المنهجي و النظري للبحث

الفصل الأول: الجانب المنهجي للبحث 1-30

1 – أسباب اختيار الموضوع 1

2 – أهداف و أهمية البحث 2

3 – الإشكالية 3

4 – الفرضيات 5

5 – تحديد المفاهيم و المصطلحات 7

6 – مناهج و تقنيات البحث 14

7 – الدراسات السابقة 19

الفصل الثاني: التحضر و التغير الاجتماعي 32-49

1 – علاقة التغير الاجتماعي بالتحضر 32

2 – عوامل التحضر 34

3 – خصائص الحياة الحضرية 36

4 – المداخل المعرفية المتعلقة بالتحضر 37

5 – النظريات المتعلقة بالتحضر 41

6 – التحضر في الجزائر 46

الفصل الثالث : الأسرة و التحضر 51-68

1 – الأسرة و أنماطها 51

2 – عوامل تطور الأسرة 54

3 – تغير وظائف الأسرة 56

4 – خصائص الأسرة في الريف و الحضر 59

5 – نظريات تغير الأسرة 61

6 – الأسرة الجزائرية 65

الفصل الرابع: المرأة بين العمل و الأسرة 85-70
1 – العوامل المساعدة على خروج المرأة للعمل 70
2 – أثر عمل المرأة على الأسرة 75
3 – تغير أدوار المرأة داخل الأسرة 77
4 – الاتجاهات النظرية في دراسة المرأة 80
5 – المرأة الجزائرية بين الأسرة و العمل 82
الباب الثاني: الجانب الميداني للبحث
الفصل الخامس: الإجراءات الميدانية للبحث 99-87
1 – التعريف بميدان البحث 87
2 – مجالات البحث 90
3 – مراحل إتمام أداة البحث 91
4 – العينة و كيفية اختيارها 92
5 – حدود البحث 92
6 – صعوبات البحث 93
7 – خصائص العينة 94
الفصل السادس: العلاقة بين عمل المرأة و أدوارها الأسرية التقليدية 132-101
استنتاج الفرضية الأولى 133
الفصل السابع: العلاقة بين المركز الاجتماعي للمرأة العاملة و أدوارها الأسرية الحديثة 161-137
استنتاج الفرضية الثانية 162
الفصل الثامن: العلاقة بين نمط الأسرة و الأدوار الأسرية التقليدية و الحديثة للمرأة العاملة .. 194-165
استنتاج الفرضية الثالثة 195
الاستنتاج العام 197
الخاتمة 199
قائمة المراجع 202
الملاحق
الملحق رقم (1): استمارة بحث ميداني 5-1
الملحق رقم (2): مشروع ميثاق المرأة العاملة في الجزائر 4-1
الملحق رقم (3): الخريطة الجغرافية لبلدية بئرخادم لسنة 2013 2-1

فـهـرس الـجــداول

الرقـم	الـعنـــــوان	الصفحـة
1	توزيع المبحوثات حسب الاهتمام و التكفل بالأبناء أثناء الخروج للعمل.	101
2	توزيع المبحوثات حسب استخدامهن لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال من أجل المساعدة على تعليم و تنشئة الأبناء.	103
3	العلاقة بين عدد ساعات العمل الأسبوعية و تحضير و إعداد الوجبات في أوقاتها المحددة.	104
4	العلاقة بين عدد ساعات العمل الأسبوعية و مدى الاعتماد على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير.	106
5	العلاقة بين عدد ساعات العمل الأسبوعية و تلقي المساعدة في الأعمال المنزلية.	108
6	العلاقة بين عدد ساعات العمل الأسبوعية و الاستعانة بالأدوات الكهرومنزلية في إعداد الطعام.	110
7	العلاقة بين عدد أيام العطل الأسبوعية و الوسيلة المستخدمة في غسل الملابس.	111
8	العلاقة بين عدد أيام العطل الأسبوعية و أخذ الملابس إلى محلات التنظيف.	113
9	العلاقة بين عدد أيام العطل الأسبوعية و مدى زيارة العائلة.	114
10	العلاقة بين المدة المستغرقة في التنقل و إعداد و تحضير الوجبات في أوقاتها المحددة.	116
11	الشعور بالإرهاق نتيجة العمل و علاقته بتلقي المساعدة في الأعمال المنزلية.	118
12	الشعور بالإرهاق نتيجة العمل و علاقته بمدى الاعتماد على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير.	120
13	توزيع المبحوثات حسب وسيلة التنقل للعمل.	121
14	الشعور بالإرهاق نتيجة التنقل و علاقته بتلقي المساعدة في الأعمال المنزلية.	122
15	الشعور بالإرهاق نتيجة التنقل و علاقته بالاستعانة بالأدوات الكهرومنزلية في إعداد الطعام.	124
16	توزيع المبحوثات حسب تحضير الوجبات التقليدية.	125
17	توزيع المبحوثات حسب سبب تعذر الزيارة.	126
18	توزيع المبحوثات حسب مشاركة العائلة في الأعمال المنزلية و سبب تعذر المشاركة.	129
19	توزيع المبحوثات حسب مساعدة العائلة في المناسبات و الأعياد و سبب تعذر المساعدة.	131
20	العلاقة بين الوضعية التعليمية و مراقبة و متابعة دروس الأبناء.	137
21	العلاقة بين الوضعية التعليمية و التدبير في ميزانية الأسرة.	139
22	العلاقة بين الوضعية التعليمية و المشاركة في اتخاذ القرار.	141

23	العلاقة بين الوضعية التعليمية و مراقبة الأبناء عند استخدامهم لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.	143
24	العلاقة بين الفئة المهنة و التدبير في ميزانية الأسرة.	145
25	العلاقة بين الفئة المهنية و المشاركة في اتخاذ القرار.	146
26	علاقة الفئة المهنية و عمل الزوج بدوافع الخروج للعمل.	148
27	علاقة الفئة المهنية و غياب الزوج عن الأسرة بمتابعة الظروف المحيطة بالأبناء خارج الأسرة.	151
28	العلاقة بين قيمة الدخل و اصطحاب الأبناء لأماكن اللعب و الترفيه.	153
29	العلاقة بين قيمة الدخل و المساهمة المالية في تلبية احتياجات و متطلبات الأسرة.	155
30	العلاقة بين قيمة الدخل و أخذ الأبناء إلى المطاعم.	156
31	العلاقة بين قيمة الدخل و التدبير في ميزانية الأسرة.	158
32	العلاقة بين قيمة الدخل و المشاركة في اتخاذ القرار.	160
33	توزيع المبحوثات حسب موقع السكن بالنسبة لمسكن عائلة الزوج.	166
34	علاقة نمط الأسرة و عدد الأبناء تحت الكفالة بمدى زيارة العائلة.	168
35	العلاقة بين نمط الأسرة و مدى مشاركة العائلة في الأعمال المنزلية.	170
36	العلاقة بين نمط الأسرة و مساعدة العائلة في المناسبات و الأعياد.	172
37	العلاقة بين نمط الأسرة و اصطحاب الأبناء للمدرسة أو دور الحضانة.	173
38	العلاقة بين نمط الأسرة و مراقبة و متابعة دروس الأبناء.	175
39	العلاقة بين نمط الأسرة و الإشراف على تعليم الأبناء.	176
40	العلاقة بين نمط الأسرة و متابعة الظروف المحيطة بالأبناء خارج الأسرة.	177
41	العلاقة بين نمط الأسرة و المتابعة الصحية للأبناء.	179
42	العلاقة بين نمط الأسرة و المساهمة المالية في تلبية احتياجات و متطلبات الأسرة.	180
43	العلاقة بين نمط الأسرة و القيام بالتسوق.	182
44	علاقة نمط الأسرة و عدد أيام العطل الأسبوعية بأخذ الأبناء إلى المطاعم.	184
45	العلاقة بين نمط الأسرة و القيام بدفع فواتير الماء، الكهرباء و الغاز.	186
46	علاقة نمط الأسرة و الوضعية التعليمية للزوج بالتدبير في ميزانية الأسرة.	188
47	علاقة نمط الأسرة و غياب الزوج عن الأسرة بالمشاركة في اتخاذ القرار.	190
48	علاقة نمط الأسرة و قيمة دخل الزوجين بدوافع الخروج للعمل.	192

فـهـرس الـرسومات البيانيـة

الرقـم	الـعنـــــوان	الصفحـة
1	أعمدة بيانية تمثل توزيع المبحوثات حسب السن.	94
2	أعمدة بيانية تمثل توزيع المبحوثات حسب الوضعية التعليمية.	95
3	أعمدة بيانية تمثل توزيع المبحوثات حسب الفئة المهنية.	96
4	دائرة نسبية تمثل توزيع المبحوثات حسب قطاع العمل.	97
5	دائرة نسبية تمثل توزيع المبحوثات حسب نمط الأسرة.	98

مقدمـة:

لقد شهد المجتمع الجزائري بعد الاستقلال تغيرات جوهرية و سريعة على كافة الأصعدة. فالظروف التي كان يمتاز بها الريف الجزائري قد تسببت في هجرة السكان نحو المراكز الحضرية من أجل حياة أفضل، حيث كان المستعمر المتسبب الأول في التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري و ذلك من خلال نزع ملكية الأراضي من الأفراد، مما انعكس ذلك على المجتمع بكل مؤسساته الاجتماعية لاسيما الأسرة، و التي عرفت بدورها تغيرات و تطورات سواء من حيث البناء أو الوظائف، حيث صارت تتخذ نمطا جديدا يتمثل في نمط الأسرة النووية و الذي يختلف عن نمط الأسرة القديم المتمثل في النمط الممتد، و يرجع السبب في ذلك إلى الحركة العمرانية الواسعة التي عرفتها المدن الجزائرية من خلال التصنيع الذي يعتبر من أهم أسباب التوسع الحضري.

يرى العلماء أن التحضر يعتبر السبب الرئيسي في التغيرات العميقة التي طرأت على بناء و وظائف الأسرة، كتلاشي نظام الأسرة التقليدي و تحرر الزوجين من القيود الأسرية التي كانت تمارس عليهما، و العلاقات التي صارت تتسم بالضعف و السطحية بسبب تشتت أفراد الأسرة و استقرارهم في مناطق متباعدة. فالحياة الحضرية قد ساهمت في تغيير الأسس التقليدية للتماسك الاجتماعي بين الأفراد، حيث أدت إلى فقدان العلاقات الاجتماعية القوية التي كانت تعتبر من صفات الجماعات الأولية، و كل ذلك من أجل السعي وراء العمل و ظروف اجتماعية ملائمة و التمتع بالخدمات المتنوعة المتوفرة في المجتمع الحضري.

يؤكد العلماء و الباحثون أن أدوار المرأة الأسرية تعرضت هي الأخرى للتغير و التطور، و يرجع سبب ذلك إلى التحولات الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية و السياسية التي تعرض لها المجتمع، حيث غيرت الظروف و الأوضاع الجديدة من بنية الأسرة و وظائفها، و كذلك الإيديولوجيات و الأفكار المتعلقة بالمرأة و أدوارها في الأسرة و المجتمع على حد سواء. و قد توصل بعض العلماء و الباحثين إلى أن التغير في السلوكات و العلاقات هو من أجل التكيف مع الظروف الجديدة المختلفة تماما عن نمط الحياة التقايدية.

فالتحضر يعتبر من المواضيع التي نالت اهتمام العديد من العلماء و الباحثين خاصة في مجال علم الاجتماع الحضري، و ذلك لِما له من تأثير على البناء الاجتماعي بكل نظمه و أنساقه. و انطلاقا مما سبق تناولنا موضوع "التحضر و تغير الأدوار الأسرية للمرأة العاملة في المجتمع الجزائري"، حيث قسمنا البحث إلى بابين رئيسيين هما: الباب الأول و الذي يتضمن الجانب المنهجي و النظري للبحث، و الذي ينقسم بدوره إلى أربعة فصول:

الفصل الأول سنتناول فيه الجانب المنهجي للبحث، و الذي سنوضح فيه أسباب اختيارنا للموضوع و أهداف و أهمية البحث، و إشكالية البحث و تساؤلاته و الفرضيات المطروحة، كما سنقوم بتحديد المفاهيم و المصطلحات المستعملة في البحث و أيضا المناهج و التقنيات المعتمدة في ذلك، و أخيرا الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث. أما الفصل الثاني فسنتطرق فيه إلى علاقة التغير الاجتماعي بالتحضر، و إلى العوامل التي أدت إلى التحضر، و الخصائص التي تتميز بها الحياة الحضرية مقارنة مع خصائص الحياة في المجتمع التقليدي، كذلك سنتطرق إلى المداخل المعرفية المتعلقة بالتحضر و إلى أهم النظريات التي تناولت موضوع التحضر، و أخيرا سنتعرض إلى التحضر الذي شهدته الجزائر خاصة بعد الاستقلال. أما الفصل الثالث فسنتناول فيه أنماط الأسرة و عوامل تطورها و وظائفها المتغيرة. و سنتطرق فيه أيضا إلى خصائص الأسرة الريفية و الحضرية، و أيضا المداخل و النظريات التي تناولت موضوع الأسرة، كما سنوضح خصائص و مميزات الأسرة الجزائرية قبل و بعد الاستقلال. أما الفصل الرابع فسنتطرق فيه العوامل المساعدة على خروج المرأة للعمل و مدى تأثيرها على وظائف الأسرة، و تغير أدوار المرأة داخل الأسرة و الاتجاهات النظرية في دراسة المرأة، كما سنتطرق إلى مكانة المرأة الجزائرية في الأسرة و المجتمع.

أما الباب الثاني فسنتناول فيه الجانب الميداني للبحث، و الذي قسمناه إلى أربعة فصول:

الفصل الخامس و الذي سنقوم فيه بتقديم ميدان البحث و مجالاته، و توضيح المراحل التي أتممنا فيها أداة البحث و كيفية اختيارنا للعينة و جدود البحث الصعوبات التي واجهتنا خلال نزولنا إلى الميدان، إضافة إلى الخصائص التي تتميز بها العينة. أما فيما يتعلق بالفصول: السادس، السابع و الثامن فسنعرض فيها تحليل الجداول المتعلقة بفرضيات البحث، حيث نقوم بإنهاء كل فصل باستنتاج جزئي. و بعد ذلك يأتي الاستنتاج العام، و الذي سنقوم فيه بعرض النتائج العامة للبحث و مقارنة ذلك مع نتائج البحوث الأخرى التي تناولت الموضوع، أي نعرض الأفكار و النتائج التي توصلنا إليها في البحث بشكل عام، و التي من الممكن أن تنبثق منها تساؤلات لا تقل أهمية عن التساؤلات التي طرحناها في البحث. و في الأخير نختم البحث بخاتمة عامة حول موضوع البحث و مدى أهميته.

البـاب الأول

الجانب المنهجي و النظري للبحث

الفصل الأول

الجانب المنهجي للبحث

1 – أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار موضوع "التحضر و تغير الأدوار الأسرية للمرأة العاملة في المجتمع الجزائري" إلى عدة اعتبارات أبرزها:

1/1- الأسباب الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بالمواضيع المتعلقة بالمرأة و ما تتعرض له أدوارها من تغيرات داخل الأسرة و خارجها.
- الرغبة في تناول موضوع التحضر و مدى تأثيره على الأدوار الأسرية للمرأة العاملة.
- الرغبة في وصف الأدوار الحديثة التي تؤديها المرأة العاملة تجاه الأسرة.
- القدرة على تناول الموضوع مع إمكانية التحكم فيه.

2/1- الأسباب الموضوعية:

- بعد الاطلاع على مواضيع الدراسات السابقة تبين أن هناك نقصا شديدا في المواضيع التي تناولت التحضر و علاقته بتغير الأدوار الأسرية للمرأة العاملة، و خاصة في ميدان تخصص "علم الاجتماع الحضري"، أما المواضيع المشابهة للموضوع فهي مختلفة عن موضوعنا من حيث نقطة التناول، مما يعتبر هذا الأخير سببا مقنعا حول رغبتنا في تناول الموضوع.
- الموضوع المقترح يندرج في إطار تخصص "علم الاجتماع الحضري".
- تحليل ظاهرة تغير و تطور أدوار المرأة، خاصة و أننا نعيش في مجتمع يتميز بسرعة التغير، بحكم أن ما يطرأ على المجتمع من تغيرات و تطورات يؤثر و بدون شك على نظام الأدوار داخل الأسرة بصفة عامة و على الأدوار الأسرية للمرأة بصفة خاصة.
- الموضوع يتناول مشكلة معاصرة تعيشها المرأة القاطنة في الوسط الحضري.
- الذي زادنا إصرارا على تناول الموضوع هو أن الجزائر عرفت زيادة كبيرة في نسبة التحضر و كذا الاتساع في حجم المدن، و في الوقت نفسه هناك زيادة و تطور في نسبة ولوج المرأة الجزائرية لعالم الشغل، مما يؤثر ذلك على الأدوار الأسرية التقليدية. و أيضا رغبتنا في معرفة أسباب الأدوار الأسرية المتغيرة للمرأة العاملة في المجتمع الجزائري.
- الموضوع يتسم بالوضوح، فهو بذلك قابل للدراسة و التحليل.

2 – أهداف و أهمية البحث:

1/2- أهداف البحث:

من المعلوم أن وراء كل بحث علمي أهدافا يسعى إلى تحقيقها، و من هنا يمكن تلخيص أهداف بحثنا في النقاط التالية:

- التحقق فيما إذا كان لخروج المرأة للعمل تأثيرا على ممارستها لأدوارها الأسرية التقليدية.
- معرفة فيما إذا كان هناك علاقة بين المركز الاجتماعي للمرأة العاملة و بين أدوارها الأسرية الحديثة.
- التوصل إلى معرفة فيما إذا كان نمط الأسرة يؤثر على للأدوار الأسرية التقليدية و الحديثة للمرأة العاملة.
- تقديم وصف و تحليل حول مدى تغير الأدوار الأسرية للمرأة العاملة و علاقة ذلك بالتحضر.
- التوصل إلى تقديم تحليل و تفسير علمي حول العلاقة بين الظواهر قيد الدراسة مع تأويل النتائج المتوصل إليها تأويلا سوسيولوجيا.

1/2- أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

- اختبار الفرضيات المصاغة على أرض الواقع، وذلك بالاستعانة بالأساليب و القوانين الإحصائية التي تسمح لنا بوصف العلاقة بين الظواهر قيد الدراسة، أي القيام بتحليل و تفسير العلاقة بين التحضر و تغير الأدوار الأسرية للمرأة العاملة.
- توضيح القضايا التي قد تبدو غير واضحة لدى البعض، مع السعي إلى تطوير المعارف السابقة.
- النتائج المتوصل إليها تخدم الفرد و المجتمع و بالأخص المجتمع الجزائري، الذي هو الآخر خضع للتغير و التطور على غرار المجتمعات الأخرى، أي أن النتائج المتوصل إليها تقدم تفسيرا علميا حول كيفية حدوث الظواهر الاجتماعية، مما يسمح الوصول إلى إيجاد الحلول اللازمة للحد من المشكلات الاجتماعية.
- جعل النتائج المتوصل إليها في البحث نقطة انطلاق لبناء توقعات مستقبلية حول تطور أدوار المرأة.
- نأمل من هذا البحث أن يضيف للمعرفة العلمية رصيدا معرفيا قيما و مرجعا مهما يستعان به عند الضرورة.
- يمكن أن يكون البحث نقطة انطلاق لبحوث مستقبلية أخرى ذات العلاقة بالأدوار الأسرية للمرأة العاملة.

3 – الإشكالية:

تعتبر ظاهرة التحضر من أبرز الظواهر التي فرضت وجودها على المجتمعات، فهي تعتبر عملية تراكمية معقدة تؤدي إلى إحداث تغيرات و تحولات من النواحي الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، و السياسية. فعملية التحضر تصاحبها سلسلة من التغيرات على مستوى التنظيم الاجتماعي، و هي بذلك تمس بناء المجتمع و وظائفه المتعددة و المختلفة، و يفرض على الأفراد و المؤسسات الاجتماعية الخضوع للتغيرات و التطورات التي يتعرض لها المجتمع، و ذلك من أجل ضرورة التكيف مع ظروف الحياة الاجتماعية المتغيرة الناتجة عن عمليتي التحضر و التصنيع.

لقد صاحبت كل من الاكتشافات و الاختراعات تغيرات على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي، حيث ساعدت الثورة التكنولوجية على قيام المدن و نموها و كانت المصانع بمثابة القوى الجاذبة التي مكنت من تزايد أعداد المهاجرين إلى المدينة المتركزة على العمليات الصناعية و الوحدات الإنتاجية. و تعتبر المدينة مركز جذب للأيدي العاملة و ذلك نتيجة لاتساع حركة التصنيع، وبالتالي أدى ذلك إلى التغير في نمط الحياة الاجتماعية. فالتحضر و التصنيع غالبا ما يُنظر إليهما على أنهما عمليتان متلازمتان تؤديان إلى حتمية التغير و التحول. و باعتبار أن التحضر كنتيجة مصاحبة للتصنيع فهي بدورها أدت إلى تلاشي و تراجع الممارسات التقليدية من قيم و عادات و سلوكات و طرق العيش و الصناعات اليدوية التقليدية و غيرها، مما أدى إلى حدوث تغير في طريقة المعيشة و الانتقال بذلك من الطريقة التقليدية إلى الطريقة الحضرية كأسلوب ملائم لظروف الحياة في المدينة، كما أن التحضر قد أثر على النسق التقليدي القيمي الذي كان يربط الأفراد فيما بينهم.[1]

فما يميز المجتمعات التقليدية هو المحافظة على الأشكال البسيطة للحياة من حيث نظام المراكز و المكانات و الأدوار كتشابه الأفراد في قيامهم بالأعمال، فهم يعتمدون على الزراعة كمهنة أساسية تضمن لهم الاستمرارية في الحياة. و قد أدى ظهور التصنيع و اتساع نطاقه إلى الزيادة في النمو الحضري ومنه إلى الارتفاع في معدلات التحضر، الأمر الذي أدى إلى بروز خصائص جديدة مختلفة و مغايرة بشكل كبير عن الخصائص التقليدية القديمة، حيث أصبح المجتمع يتميز بالتخصص و تقسيم العمل أو الأدوار، و أصبحت الحياة الاجتماعية بذلك تعتمد التساند الوظيفي بين الأفراد و المؤسسات.

---

1 – معن خليل عمر، **علم المشكلات الاجتماعية**، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، د.ت، ص ص100-101.

و من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تأثرت بعملية التحضر و التي خضعت بدورها إلى التغيرات هي الأسرة التي تعتبر أحد الركائز الأساسية للمجتمع، حيث تعرضت الأسرة أو العائلة إلى التفكك و التشتت.

و في هذا الصدد يقول عالم الاجتماع الحضري الشهير "روبرت بارك" (Robert Park) في كتابه"التغير الاجتماعي و التفكك الاجتماعي" : "نحن نعيش فترة من التفكك الاجتماعي، فكل شيء في حالة تهيج، و كل شيء يبدو أنه عرضة للتغير، و أي شكل من أشكال التغير ينتج عنه تحول و تبدل يمكن قياسه في روتين الحياة الاجتماعية يميل إلى أن يحطم العادات التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي القائم. و كل وسيلة جديدة تؤثر في الحياة الاجتماعية و النظام الاجتماعي لها تأثيرها الواضح في التفكك، و كل اكتشاف جديد و كل اختراع جديد، و كل فكرة جديدة تعتبر شيئا مزعجا و مقلقا (بالنسبة للأسرة كإحدى أهم المؤسسات الاجتماعية في المجتمع)".[1]

فالتحضر باعتباره ظاهرة اجتماعية معقدة فهو لا يقتصر على الزيادة في عدد و حجم السكان فحسب، بل يعني توافر القدرات و الإمكانيات الملائمة التي يمكن للأفراد من خلالها أن ينجزوا و يطوروا في بيئتهم، و ذلك اعتمادا على الوسائل المادية و على التنظيم الاجتماعي الذي يطورونه فيما بينهم، كما أن التحضر يُنظر إليه على أنه طريقة لتنظيم السكان بهدف تحقيق مستوى معيشي أفضل.[2]

و لقد أكد العديد من العلماء و الباحثين الاجتماعيين أن التحضر أو النمو الحضري له تأثير على الأسرة التي تعتبر من أهم المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي، و أن هناك عوامل عديدة أدت إلى تغير وظائف الأسرة و بنائها و من أهم هذه العوامل هو التكنولوجيا و التصنيع، و هناك دراسات تؤكد أن الأسرة لا تخضع للتغير، بمعنى أنها لا تتغير إلا كرد فعل لتغير العوامل الخارجية الأخرى.[3]

و تسعى البلدان النامية إلى الرفع من مستوى معيشة أفرادها و زيادة الدخل القومي عن طريق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، و بالتالي كان لابد منها أن تلجأ إلى التصنيع و الذي هو الآخر يؤثر على سلوك

---

1 – سناء الخولي، **التغير الاجتماعي و التحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت، ص171. نقلا عن :
Robert Park, **Social change and social disorganization**, in Stuart H Traub and Craig B Little (eds), **Theories of deviance**, Peacock publishers, Itasca, 1975, pp38-39.

2 – السيد عبد العاطي السيد، **دراسات في علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص156.

3 – سناء الخولي، **الأسرة في عالم متغير**، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2011، ص95.

الأفراد[1]. و قد عرفت الجزائر و على غرار البلدان الأخرى تغيرات و تحولات عميقة كبروز التصنيع و هجرة السكان نحو المدن، و يرجع ذلك أساسا إلى حركة التصنيع خلال السبعينات و بداية الثمانينات، و الذي كان له الدور في تحسين الظروف المعيشية للأفراد، و بالتالي كانت مسؤولة عن هجرة أعداد كبيرة من السكان إلى المراكز الحضرية أين توجد المركبات الصناعية، و ذلك بغرض الحصول على فرص العمل و ممارسة مختلف النشاطات المتوفرة. كما أن الفوارق الكبيرة في الأجور و الخدمات الاجتماعية التي يحظى بها عمال القطاعات الأخرى غير الزراعية تمثل إحدى العوامل الهامة التي أدت إلى جذب الأيدي العاملة. و من عوامل جذب السكان الريفيين كذلك هو توفر المدن على الوسائل و المرافق الضرورية، كما أن إقامة الفرد في المدينة توفر له مركزا اجتماعيا ناميا باستمرار و ذلك من خلال اتساع مجالات الاستفادة أهمها المجالات الاقتصادية و التعليمية و السياسية و غيرها.

و لقد تأثرت الأسرة الجزائرية بمختلف التغيرات التي تعرض لها المجتمع الجزائري، و التي أدت إلى تغير و تلاشي نظام العلاقات و السلطة العائلية التقليدية حيث يظهر ذلك على نطاق تشتت و تفكك الأسر، و بالتالي تحولت الأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووي. و قد سمح هذا التحول بخروج المرأة للعمل، و من العوامل التي ساعدها على ذلك هو حصولها على التعليم و تراجع نظام السلطة و القيم التقليدية للأسرة، التي كانت تحدد مصير و مستقبل الأسرة. كذلك من العوامل التي ساعدت على خروج المرأة للعمل هو ظهور الحركات النقابية و الجمعوية التي تدعو إلى منح المرأة حقوقها الاجتماعية و السياسية.

فالأسرة تعتبر من أكثر الموضوعات التي نالت اهتمام الباحثين باعتبارها قد خضعت لعدة تطورات و تغيرات، و التي كانت انعكاسا لظروف و طبيعة الحياة الاجتماعية و الاقتصادية. و في ضوء ما سبق ذكره نتساءل:

هل ساهم التحضر في تغير الأدوار الأسرية للمرأة العاملة في المجتمع الجزائري ؟

---

1 – قيس النوري، **الأنتروبولوجية الحضرية بين التقليد و العولمة**، ط1، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية و النشر و التوزيع، أربد، د.ت، ص76.

و انطلاقا من التساؤل الرئيسي نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل خروج المرأة للعمل يؤثر على ممارستها لأدوارها الأسرية التقليدية ؟.
- هل يؤثر المركز الاجتماعي للمرأة العاملة على أدائها للأدوار الأسرية الحديثة ؟.
- هل يؤثر نمط الأسرة على أداء المرأة العاملة لأدوارها الأسرية التقليدية تجاه عائلة الزوج و على أدوارها الأسرية الحديثة ؟.

4 – الفرضيات:

الفرضية العامة:

لقد أدى التحضر إلى تغير الأدوار الأسرية للمرأة العاملة في المجتمع الجزائري.

الفرضيات الجزئية:

- يؤدي خروج المرأة للعمل إلى تغير و تراجع أدائها للأدوار الأسرية التقليدية.
- كلما ارتفع المركز الاجتماعي للمرأة العاملة كلما تعدد أداؤها للأدوار الأسرية الحديثة.
- كلما انتمت المرأة العاملة إلى نمط الأسرة النووية كلما تراجعت أدوارها الأسرية التقليدية تجاه عائلة الزوج و تعدد أداؤها للأدوار الأسرية الحديثة.

5 – تحديد المفاهيم و المصطلحات:

يعد تحديد المفاهيم و المصطلحات من الأجزاء المهمة في أي بحث سوسيولوجي، و هذا بهدف إزالة الغموض و عدم الوقوع في سوء الفهم. و الهدف من تحديد المفاهيم إعطاء إطار محدد و صورة واضحة حول البحث باعتبارها المفاتيح الأساسية للدخول فيه. فالمفاهيم و المصطلحات التي حددناها هي كالتالي:

التحضر:

مصطلح "التحضر" مشتق من الكلمة اللاتينية "urbs" الذي يستخدمه الرومان للدلالة على المدينة.[1] أما اصطلاحا فيقصد به التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي للمجتمع نتيجة تركز السكان في المدن بعد انتقالهم من الريف، و ما ينتج عن ذلك من تغير في نمط حياتهم من حياة القرية إلى حياة المدينة[2]. و هناك بعض العلماء لا يعطون لمفهوم التحضر تعريفا مطلقا، نذكر منهم: "أجون برجل" (Egon Bergel) الذي يَعتبِر التحضر عملية (Process) يمكن تصورها على أنها الجانب الديناميكي المتحرك، في حين أن "الحضرية" (Urbanism) هي الجانب الثابت و المستقر (Static)[3]، حيث يعد التحضر بمثابة النماذج الثقافية و التفاعل الاجتماعي الناتجة عن تركز عدد كبير من السكان. أما الحضرية فيمكن اعتبارها انعكاسا لتنظيم المجتمع و ذلك في حدود: تقسيم العمل المعقد، مستويات التكنولوجيا المتفوقة و الاعتماد المتبادل بين أعضاء المجتمع في أداء الوظائف الاقتصادية و غيرها[4]. و التحضر له معنيين: المعنى الديموغرافي و الذي يقصد به زيادة و نمو السكان في المدن، أما المعنى الاجتماعيّ فيقصد به طريقة الحياة.[5]

و التحضر بمفهومه العام يشير إلى أنه "ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، و بعد انتقالهم يتكيفون بالتدرج مع طرق الحياة و أنماط المعيشة الموجودة في المدن و هو

---

1 – محمد ياسر خواجة، **علم الاجتماع الحضري: بين الرؤية النظرية و التحليل الواقعي**، ط1، مصر العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2010، ص18.

2 – كايد عثمان أبو صبحة، **جغرافيا المدن**، ط1، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، 2003، ص55.

3 – فادية عمر الجولاني، **علم الاجتماع الحضري**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1997، ص43. نقلا عن:
Egon Ernest, Bergel, **Urban sociology**, Mc Grow-hill book company inc, London, 1955, p10.

4 – محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت، ص498.

5 – عدلي علي أبو طاحون، **في التغير الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997، ص143.

أساسا يعني تمركز السكان في المدن، و يؤدي إلى تغير اجتماعي و ثقافي، و تدعيم روح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية".[1]

و تصاحب عملية التحضر عمليات اجتماعية تفرضها الحياة الاجتماعية الحضرية و هي ما يلي:

- الحراك الجغرافي للسكان.
- تمركز السكان في المدن.
- التكيف التدريجي للسكان مع شروط الحياة في المدينة.
- التحول في العلاقات الاجتماعية من أولية إلى ثانوية.
- الاتجاه نحو الفردية.[2]

و كذلك يقصد بالتحضر التغيرات الحاصلة لطبائع و عادات و طرق معيشة الريفيين من جراء انتقالهم من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية، و ذلك من أجل التكيف مع نمط الحياة في المدينة[3]. كما يعني التحضر نمو المدن من خلال تزايد عدد السكان الذين يشغلون مجالا معينا، و المستفيدين من الامتيازات الموجودة و المجتمعة في المدينة و الذين يتشاركون في طريقة الحياة نفسها، أي أن التحضر يشمل التغيرات على مستوى السلوك و التفكير و القيم الاجتماعية.[4]

و تشير معظم التعاريف إلى أن التحضر هو زيادة نسبة السكان القادمين أو النازحين من منطقة ما للإقامة في المدينة باعتبارها المكان الذي يتسم بالخصائص الحضرية، ليكتسب السكان بذلك الخصائص الحضرية[5]. و يعني التحضر كذلك عملية التحديث أو عملية تبدل أو تحول الثقافة حيث تُستبدل الثقافة التقليدية بالثقافة الحضرية.[6]

---

1 – محمد بومخلوف، **التحضر: التوطين الصناعي و قضاياه المعاصرة (الفكرية و التنظيمية و العمرانية و التنموية)**، ط1، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر،2001، ص23. نقلا عن: فوزي رضوان العربي، أنماط التجمعات في الوطن العربي. في كتاب: **دراسات في المجتمع العربي**، ط1، اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، 1985، ص156 .

2 – نفس المرجع.

3 - شوقي عبد المنعم، **مجتمع المدينة: الاجتماع الحضري**، ط1، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1981، ص23.

4 – André Akoun et.al, **Dictionnaire de sociologie**, Le Robert Seuil, Paris, 1999, pp555-556.

5 – فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص ص44-45.

6 – محمد قباري إسماعيل، **علم الاجتماع الحضري و مشكلات التهجير و التغيير و التنمية**، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، د.ت، ص50.

كذلك يعرف "جيرالد بريز" (Gerald Breese) التحضر على أنه عملية تغير كمي و كيفي تؤدي إلى تحولات في خصائص و سمات و وظائف المدينة[1]. و يعرَّف التحضر أيضا على أنه العملية التي من خلالها يصبح الفرد حضريا، و ذلك بانتقاله من القرية إلى المدينة و التحول من الزراعة كمهنة رئيسية إلى مهن أخرى أكثر ملاءمة مع حياة المدينة و ما يصاحب ذلك من تغيرات في أنماط السلوك. فالتحضر هو تغير اجتماعي معقد يكتسب الناس خلالها أساليب جديدة ملائمة للحياة الحضرية التي يختلف فيها نسق القيم المحدد للمكانات و الأدوار و العلاقات الأسرية.[2]

التعريف الإجرائي: هو الانتقال للعيش في المدينة و الأخذ بأساليب الحياة الحضرية.

الأسرة:

تعتبر الأسرة "بناء و تصور اجتماعي، فهي عبارة عن واقع و ظاهرة عالمية و هي بذلك مفهوم تنظيمي و ترتيبي يخضع للواقع الاجتماعي الذي يختلف من مجال اجتماعي و اقتصادي إلى آخر، و هو بالتالي مفهوم يمتاز بديناميكية كبيرة يتغير حسب السياق التاريخي و الاجتماعي"[3]، و تعتبر الأسرة كذلك مؤسسة اجتماعية تنظمها مجموعة من المعايير المستندة إلى مجموعة من القيم، و هذه الأخيرة التي تستند قوتها من منظومة ثقافية معينة.[4]

كما يعرف كل من "إرنست برجس" و "جون لوك" (Ernest Burgess and John Locke) الأسرة في كتابهما (The Family) على أنها "جماعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج و الدم أو التبني و يعيشون معيشة واحدة، و يتفاعلون كل مع الآخر في حدود أدوار الزوج و الزوجة ... ، و يشكلون ثقافة مشتركة".[5]

---

1 – عبد الرؤوف الضبع، **علم الاجتماع الحضري: قضايا و إشكاليات**، ط1، دار الوفاء للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2003، ص13. نقلا عن:

Gerald Breese, **Urbanization in the newly developing countries**, Prentic hall inc, Englewood cuffs, New York, 1969, p21.

2 – نفس المرجع، ص17.

3 – رشيد حمدوش، **الأسرة و عملية التواصل الاجتماعي: محاولة لتحديد مفهوم الأسرة**، ج1، العدد2، فعاليات الملتقى الثالث لقسم علم الاجتماع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص293.

4 – مصطفى زايد، **الأسرة؛ التغير و المؤسسات الاجتماعية**، ج1، العدد2، فعاليات الملتقى الثالث لقسم علم الاجتماع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص15.

5 – محمد عاطف غيث، (د.ت)، مرجع سابق، ص177.

و تعرف أيضا على أنها معيشة رجل و امرأة، يدخلان في علاقات يقرها المجتمع و ما يترتب عن ذلك من حقوق و واجبات اجتماعية و من رعاية و تربية الأطفال الناجمين عن هذه العلاقة.[1]

و من المفاهيم التي أوضحت معنى الأسرة بشكل شامل المفهوم الذي أوضحه "أوغست كومت" (Auguste Comte) حول الأسرة، حيث يعرِّفها على أنها الوسط الطبيعي الاجتماعي الذي يترعرع فيه الفرد، و هي تعتبر أكثر الجماعات أهمية حيث تستقبل الطفل و تحافظ عليه خلال سنواته الأولى لتكوين شخصيته، كما أنها تقوم بتنشئته و إعداده للقيام بأدواره في النظم الأخرى للمجتمع.[2]

فالأسرة هي الوسط الذي يشبع فيه الفرد دوافعه الطبيعية و العاطفية كعاطفة الأبوة و الأمومة، فهي تمثل عاملا أساسيا في نقل القيم و العادات و التقاليد عبر الأجيال، و يقع على الأسرة عبء مسؤولية نقل الاتجاهات الايجابية للطفل و بتصورات موضوعية و منطقية واعية و بخط موازٍ لطبيعة العالم الخارجي، و ذلك حتى لا تكون هناك فجوة بين أسلوب الحياة داخل الأسرة و بين ما هو موجود في إطار المجتمع.[3]

التعريف الإجرائي: نقصد بالأسرة الأفراد المكونون من الزوج و الأبناء تحت الكفالة أيضا العائلة الأصلية للزوج.

التغير:

التغير يعني التنوع و الاختلاف على مدى الزمن في القوانين الاجتماعية و الترتيبات المؤسسية. فالتغير و التطور هما مصطلحان يدلان على عملية الاختلاف، أي التغير معناه الاختلاف ما بين الحالة الجديدة و الحالة القديمة، بمعنى اختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة زمنية محددة، أي أن التغيرات المتطورة تعتبر حلقات متصلة لأن هناك قوى كامنة سبقت وجودها، و بشكل ما تتفتح و تستمر في التفتح عبر سلسلة من التغيرات. كما تخضع ثقافة الإنسان للتغير و ذلك إما بطريقة بطيئة أو سريعة.[4]

---

1 – سهير أحمد سعيد معوض، **علم الاجتماع الأسري**، سلسلة مناهج دبلوم الإرشاد الأسري (9)، مركز التنمية الأسرية، جامعة الملك فيصل، 2009، ص23.

2 – نفس المرجع.

3 – جابر عوض سيد حسن، خيري الجميلي خليل، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة و الطفولة**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص3.

4 – أحمد شفيق السكري، **قاموس الخدمة الاجتماعية و الخدمات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص485-486.

التعريف الإجرائي: هو التطور في كيفية ممارسة المرأة لمهامها و مسؤولياتها الأسرية، أي الاختلاف عن النمط التقليدي في طريقة أداء المرأة لأدوارها الأسرية و اكتساب أدوار أسرية أخرى حديثة.

الدور:

يعرَّف الدور أو الأدوار على أنها "نماذج محددة ثقافيا للسلوك و ملزمة للفرد الذي يحتل مكانة، فهو يُعتبر معيار اجتماعي معين يملي علاقة تبادلية معينة".[1]

و يستخدم مصطلح الدور في علم الاجتماع و علم النفس الاجتماعي و الأنتروبولوجيا بمعانٍ مختلفة، فهو يعني مجموعة من الصفات الشخصية و الأنشطة الخاضعة لتقييم معياري، كما يعتبر من ناحية أخرى عنصرا من التفاعل الاجتماعي. فهو نمط متكرر من الأفعال المكتسبة التي يؤديها شخص ما في موقف تفاعل. و نجد "رالف لنتون" (Ralph Linton) يفرِّق بين مفهومي الدور و المكانة، حيث يعتقد أن المكانة هي مجموعة الواجبات و الحقوق، أما الدور فهو السير على هذه الحقوق و الواجبات. فالدور يعتبر الجانب الديناميكي للمكانة.[2]

استخدَم "جورج هربرت ميد" (George Herbert Mid) مؤسس نظرية التفاعل الرمزي مفهوم الأدوار سنة 1934، حيث وصفها على أنها ناتجة عن عمليات التفاعل التي يبلورها الأفراد، و بالنسبة للتفاعل الرمزي يتضمن كل دور تفاعلا مع الآخرين. فالأدوار تعتبر رباطا اجتماعيا محدِّدة للتوقعات و الالتزامات المقترنة مع المواقع الاجتماعية.[3]

كما قدم "إرفنج ڤوفمان" (Erving Goffman) عام 1959 طرحا حديثا لمفهوم الأدوار، حيث يشير إلى فصل و عزل ممارِس الدور عن دوره أو دورها الذي يمارسه أو تمارسه، و ذلك للتمييز بين التوقعات المتعلقة بالدور الاجتماعي و التزامات الفرد تجاه الدور و الذي يعرف باسم "صراع الدور"، و ذلك عندما يجد الفرد نفسه يمارس دورين أو أكثر في نفس الوقت و الذي يجعل طلباته متناقضة، كاشتغال المرأة خارج المنزل التي يتوجب عليها إشباع توقعات الأدوار في العمل و الأسرة.[4]

التعريف الإجرائي: هي المهام و المسؤوليات التي تؤديها المرأة تجاه أسرتها (الزواجية) و تجاه عائلة الزوج.

---

1 – أحمد شفيق السكري، مرجع سابق، ص451.

2 – محمد عاطف غيث، (د.ت)، مرجع سابق، ص390. نقلا عن:

Ralph Linton,**The study of man**, Appelton-century, New York,1936, pp4-113.

3 – معن خليل عمر، **معجم علم الاجتماع المعاصر**، ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص ص362-363.

4 – نفس المرجع، ص364.

التقليد:

لغة: هو مشتق من الفعل اللاتيني Tradere الذي يدل على معنى التسليم و الإعطاء، و يقابله بالإنجليزية to diliver أو to pass أو to transmit و هي تدل على التوصيل و النقل.[1]

اصطلاحا: يعرِّف قاموس أكسفورد المختصر مصطلح التقليد على أنه: الرأي أو الاعتقاد أو العادة المتوارثة من السلف إلى الخلف. و يقول "ماكس رادين" (Max Radin) أن كلمة تقليد تُستعمل للإشارة إلى معنى: قديم و راسخ و عريق.[2]

نستنتج من التعاريف السابقة أن مصطلح "التقليد" أو "التقاليد" تدل على معنى "التوريث"، و يرى العلماء أن التقاليد لها خاصية وهي التوارث و الانتقال. فالتقاليد مقتبسة اقتباسا رأسيا، أي من الماضي إلى الحاضر، ثم من الحاضر إلى المستقبل، فهي تُنقل و تورَّث من جيل إلى جيل و من السلف إلى الخلف عبر مر الزمان".[3]

التعريف الإجرائي: نقصد بالأدوار الأسرية التقليدية الأدوار الأسرية التي ورثتها المرأة عن الأسلاف، أي الأدوار التي كانت تؤديها المرأة في الماضي أي في المجتمع الريفي البسيط.

العمل:

لقد اختلف مفهوم العمل عبر المراحل التاريخية المختلفة، فقد كان يعني عند الإغريق العمل اليدوي أي المهنة الخاصة بالعبيد، و هو مرادف للجهد العضلي الذي هو شكل من أشكال الأعمال الشاقة. أما العمل عند العرب فهو يشمل الجهد البدني و الجهد الفكري. يعتبِر "ابن خلدون" العمل مصدرا للقيم و الأعمال الاقتصادية، كما يرى بعض المفكرين أن العمل ينطبق فقط على الأعمال التي تنتج منافع مادية، أما الأعمال الفكرية فهُم لا يدخلونها ضمن العمل. و لكن فيما بعد تطور العمل و صار يتضمن عنصران: العنصر الأول هو مجموع المهارات و الإمكانيات التي تمكِّن الفرد من إنتاج السلع أو الحاجات الضرورية، أما العنصر الثاني فإن هذه الأعمال و النشاطات تكون هادفة، فالعمل يشمل الجهود الجسدية أو العقلية أو كلاهما، والتي يبذلها الشخص من أجل

---

1 – فوزية دياب، **القيم و العادات الاجتماعية**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1980، ص164.

2 – نفس المرجع. نقلا عن:

Max Radin,**Tradition in the encyclopedia of the social sciences** , p67.

3 – نفس المرجع، ص ص163-164.

تحقيق هدف معين، و منه فإن العمل هو الوظيفة التي يقوم بها الإنسان بقواه الجسدية و الفكرية بهدف إنتاج الثروات و الخدمات.[1]

التعريف الإجرائي: هو الجهود و النشاطات الفكرية أو العضلية التي تقوم بها المرأة لفائدة و مصلحة الغير أي الفرد أو المجتمع، و التي تتلقى مقابل ذلك أجرا محددا.

المركز الاجتماعي:

يرتبط مفهوم المركز بمفهوم الدور أي أن الحقوق و الواجبات و الالتزامات، التي تعتبر في نفس الوقت المكوّنات الأساسية لهذا المركز التي تطبع الأشخاص الحاصلين عليها بطابع خاص. و يقول "حسين عبد الحميد أحمد رشوان": **"**تخضع العلاقات التي تقوم بين الأشخاص لتنظيم معين، و معنى هذا أن كل شخص يرتبط بالآخر بطرق لها مستويات محددة تعتمد في تحديدها على أوضاعهم أو مراتبهم النسبية**"**[2]. أي أن المركز يعني الأوضاع أو المراتب التي يتخذها الأشخاص في المجتمع كلٌ تجاه الآخر[3]، كما يعرِّف علماء الاجتماع المركز على أنه الوضع الذي يشغله الفرد، و ذلك بحكم جنسه أو وظيفته أو مستوى تحصيله.[4]

إن مفهوم المركز لا يشير إلى المكانة بل إلى الوضع أو البناء الاجتماعي، ذلك لأن الفرد يمكن أن يكون له عدة مراكز بعضها موروث و البعض الآخر مكتسب فمثلا: الجنس و الطبقة الاجتماعية تعتبر مراكز موروثة، أما المركز الزواجي و المركز المهني تعتبر مراكز مكتسبة. فكل فرد في المجتمع يشغل عدة مراكز في نفس الوقت و كل مركز أو مجموعة من المراكز تتطلب سلوكا مناسبا، و ذلك ما يطلق عليه اسم الدور.[5]

التعريف الإجرائي: هو الوضع الذي تشغله المرأة في المجتمع، و ذلك تبعا للمستوى التعليمي و الوظيفة و قيمة الدخل الذي تتلقاه مقابل تلك الوظيفة.

---

1 – عبد المجيد لبصير، **موسوعة علم الاجتماع و مفاهيم في السياسة و الاقتصاد و الثقافة العامة**، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص314.

2 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأسرة و المجتمع: دراسة في علم اجتماع الأسرة**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص155.

3 – نفس المرجع.

4 – السيد عبد العاطي السيد، (2006)، مرجع سابق، ص270.

5 – سناء الخولي، **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1995، ص86.

6 – مناهج و تقنيات البحث:

إن استخدام المنهج أو المناهج في أي بحث علمي يتوقف أساسا على طبيعة الموضوع، و بما أن هدف بحثنا يسعى إلى الكشف عن العلاقة بين التحضر و تغير الأدوار الأسرية للمرأة العاملة و معرفة الأدوار الأسرية التي تؤديها المرأة العاملة حاليا، و معرفة مدى تغيرها عن الأدوار التقليدية و أيضا توضيح درجة التأثير بين المتغيرات، فإن المناهج التي سنعتمد عليها و التي تتناسب مع طبيعة الموضوع و طبيعة الفرضيات المصاغة هي كالآتي:

المنهج الوصفي: يستخدم هذا المنهج في الدراسات الارتباطية، و التي تهدف إلى الكشف عن مدى العلاقة القائمة بين المتغيرات المختلفة[1]. و يسعى هذا المنهج للكشف فيما وراء الظواهر الحاضرة و تستعين في ذلك بالطرق و الأدوات و العينات و التحليلات من أجل استخلاص النتائج[2]، و يستخدم و المنهج الوصفي في "دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، أشكالها و علاقاتها و العوامل المؤثرة في ذلك"، و بالتالي يسمح لنا هذا المنهج في الكشف عن العلاقة بين التحضر و تغير الأدوار الأسرية للمرأة العاملة في الوسط الحضري.

المنهج الكمي: يركز هذا المنهج على رصد التحاليل الإحصائية للمعطيات الإمبريقية، و تعتبر الاستمارة من أهم تقنيات البحث الكمي[3]. يعتمد التحليل الكمي على القياس أي الكشف و معرفة المتغيرات المسببة في حدوث الظاهرة باستخدام طرق القياس، كما يَسمح لنا المنهج بدراسة الموضوع دراسة علمية و موضوعية نظرا لاعتماده على بيانات واقعية قابلة للمعالجة الإحصائية، أما فيما يخص بحثنا فإن المنهج الكمي نستعمله في قياس مدى تأثير العمل و المركز الاجتماعي للمرأة العاملة في ممارسة أدوارها الأسرية التقليدية و تأثير نمط الأسرة على أدوارها الأسرة الحديثة.

---

1 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **العلم و البحث العلمي: دراسة في مناهج العلوم**، ط8، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص63.

2 – محمد أحمد بيومي و آخرون، **البحث العلمي الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص191.

3 – فضيل دليو، **أسس البحث و تقنياته في العلوم الاجتماعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص23.

المنهج التحليلي: يستند هذا المنهج على النتائج المتوصل إليها في البحث و الذي يسعى إلى الوصف و التعرف على خصائص الظواهر و عناصرها، كما أنه يسعى للبحث عن العلاقات الترابطية بين الظواهر و العناصر، أي يهدف هذا المنهج إلى التعمق في فهم العلاقات و الافتراضات و ذلك بهدف الوصول إلى نتائج شبه نهائية (قوانين أو قواعد علمية)، و بالتالي فإنه يُستخدم عندما تكون الظاهرة محل الدراسة متعددة العناصر أو المتغيرات.[1]

يكمن دور عملية التحليل في اختبار المعطيات (الفرضيات) و من ثمة إعطاء معنى للنتائج المتحصل عليها[2]، إذ لا يمكننا تحقيق هذه الأخيرة إلا إذا قمنا بتنظيم المعطيات، أي نقوم في بادئ الأمر بتحضيرها ثم تصنيفها و أخيرا نقوم بحوصلتها، لنتمكن من استخلاص النتائج و من ثمة تأويلها. أي أن معالجة البيانات تتضمن القيام بالخطوات التالية: تصنيف البيانات و القيام بالتحليل الفعلي لها.[3]

كما أننا سنعتمد على "التحليل المقارن" و ذلك من أجل مقارنة الظاهرة الاجتماعية عبر مراحل زمنية مختلفة[4]، أي نقوم بالمقارنة بين الأدوار الأسرية التي كانت تؤديها المرأة في الماضي (المجتمع التقليدي) *، و بين الأدوار الأسرية التي تؤديها حاليا (المجتمع الحضري).

---

1 – عبد المعطي محمد عساف و آخرون، **التطورات المنهجية و عملية البحث العلمي**، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص90.

2 – معن خليل عمر، **مناهج البحث في علم الاجتماع**، ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص145.

3 – موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية**، تر: بوزيد صحراوي و آخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص85.

4 – Gordon Mace, François Pétry, **Méthodes en sciences humaines**: **Guide d'élaboration d'un projet de recherches en sciences sociales**, 4ème édition, Edition De Boeck université, Québec, 2000, p117.

* – المراجع العلمية التي جمعناها لا تتوفر على جميع الأدوار الأسرية التقليدية للمرأة، لذلك فقد استندنا على تصريحات كبار السن الذين كانوا ينتمون سابقا إلى الأسرة الريفية التقليدية أي الذين عايشوا نمط الحياة التقليدية. حيث تفيدنا تصريحاتهم في التعرف بالتفصيل على الأدوار الأسرية التقليدية التي كانت تؤديها المرأة سابقا، مما يساعدنا ذلك في القيام بعملية المقارنة و التحليل.

أما عن تقنيات البحث فمن المعلوم أن اختيار أي تقنية هو مرتبط بهدف البحث، أي يجب على الباحث أن يختار التقنية التي تتناسب مع البحث، و التي تمكنه من جمع البيانات المطلوبة و ذلك من أجل تحقيق أهداف البحث، و منه فإن التقنية التي تتناسب مع طبيعة موضوعنا هي تقنية "الاستمارة بالمقابلة".

الاستمارة: هي عبارة عن قائمة من الأسئلة المعدة سلفا، و التي تكون إما مفتوحة أو مغلقة توجه إلى المبحوثين أي أفراد العينة. ففي حالة الأسئلة المفتوحة المبحوث يجيب عليها بكل حرية، بعدها تُكمم بكل دقة كما هو الحال في الأسئلة المغلقة[1]، كما يعرفها "ريمون بودون" على أنها: "سلسلة من الأسئلة التي تطرح على الأفراد، و التي تعتبر الأداة الأساسية لأي تحقيق موسع، حيث يتطلب بناؤها تدريبا تقنيا قويا و خبرة ميدانية طويلة".[2]

و يعرِّف البعض "الاستمارة" على أنها أداة تستخدم في العلوم الاجتماعية، و هي عبارة عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة تستهدف الحصول على إجابات من طرف المبحوثين، للحصول على حقائق و آراء موضوعية في موضوع محدد، و تكون أغلب الأسئلة فيها مغلقة.[3]

و فيما يخص بحثنا، فقد اخترنا الحصول على الحقائق و البيانات المتعلقة بعينة البحث عن طريق إجراء المقابلة مع المبحوثات، أي نقوم بطرح أسئلة الاستمارة على المبحوثة و في نفس الوقت نقوم بتدوين الأجوبة. و الهدف من قيامنا بذلك هو من أجل توضيح و تبسيط الأسئلة التي قد تكون غير مفهومة بالنسبة للمبحوثات، أي أن الهدف من إجراء تقنية "الاستمارة بالمقابلة" يتمثل في عدم الوقوع في سوء الفهم و التوصل إلى المصداقية في نتائج البحث.

و قد اعتمدنا في بناء نموذج الاستمارة على المخطط التالي:

---

1 – محمد محمود الجوهري، **أسس البحث الاجتماعي**، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2009، ص ص 372-373.

2 – Raymond Boudon et.al, **Dictionnaire de sociologie**, Edition Bethsabée Blumel Janine Faure, Paris, 2005, p190.

3 – أحمد شفيق السكري، مرجع سابق، ص429.

مخطط بناء الاستمارة:*

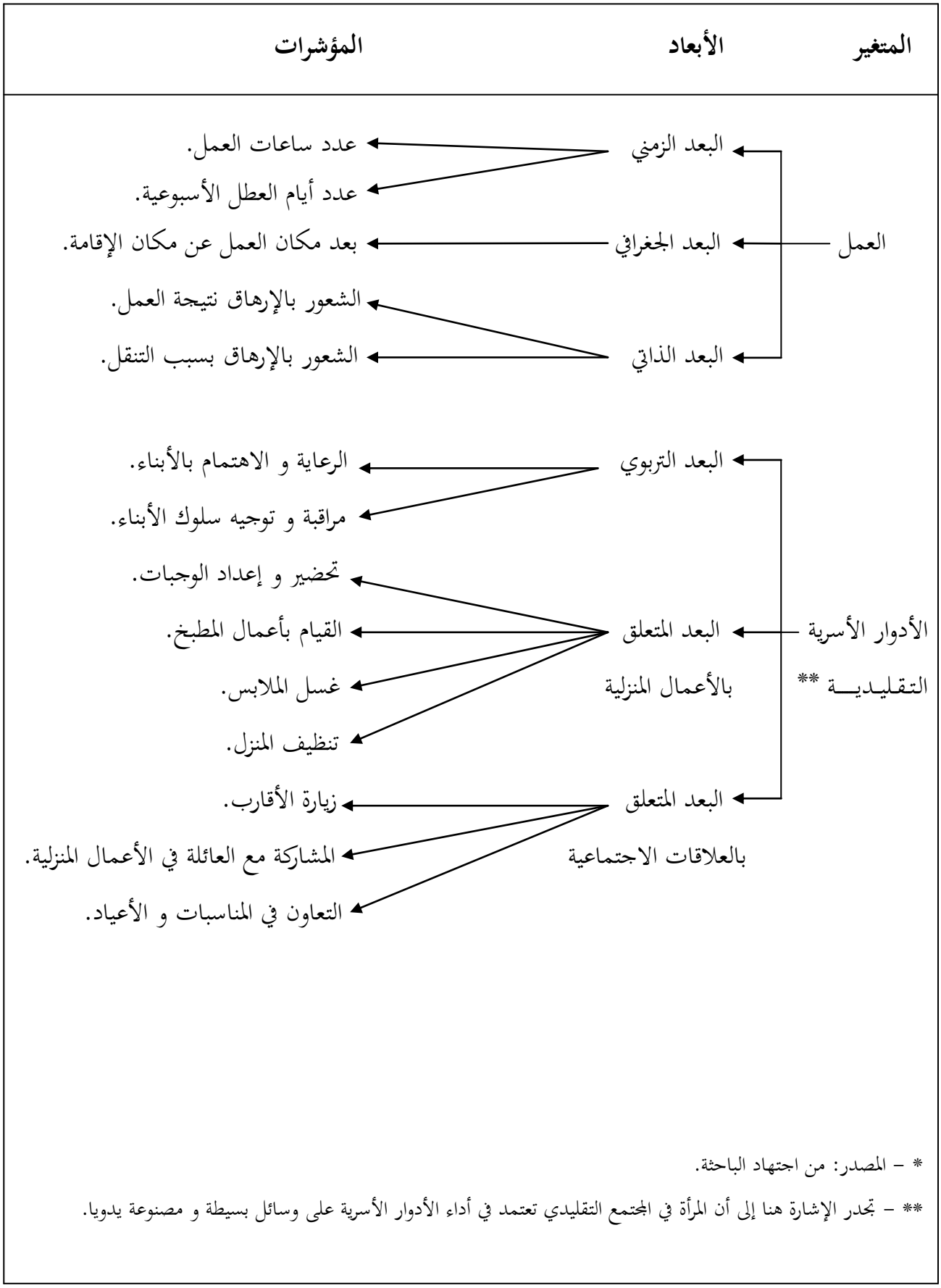

* – المصدر: من اجتهاد الباحثة.

** – تجدر الإشارة هنا إلى أن المرأة في المجتمع التقليدي تعتمد في أداء الأدوار الأسرية على وسائل بسيطة و مصنوعة يدويا.

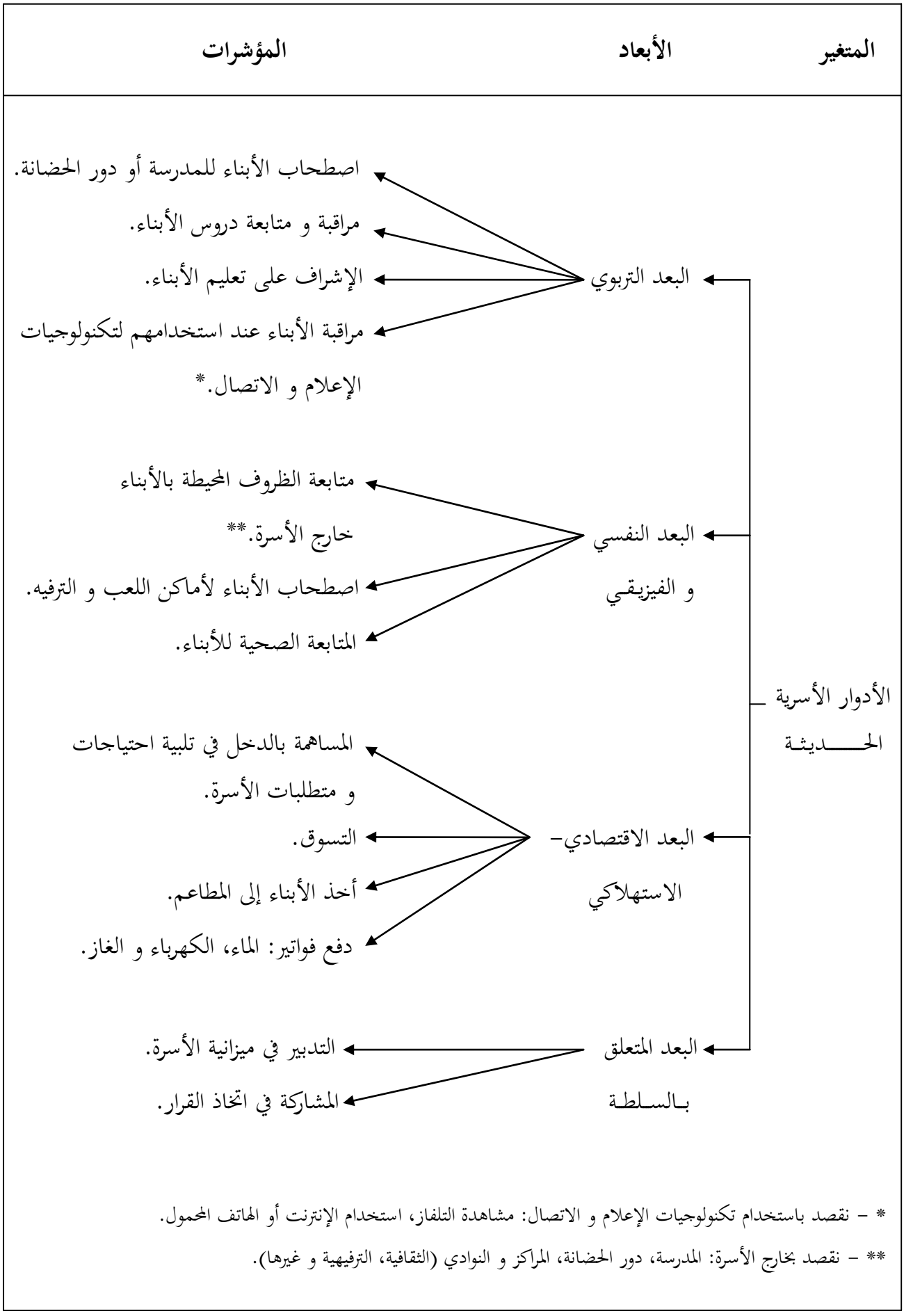

* – نقصد باستخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال: مشاهدة التلفاز، استخدام الإنترنت أو الهاتف المحمول.

** – نقصد بخارج الأسرة: المدرسة، دور الحضانة، المراكز و النوادي (الثقافية، الترفيهية و غيرها).

7 – الدراسات السابقة:

1/7- الدراسات العربية:

أولا: دراسة "سناء الخولي": تطرقت الباحثة في دراستها بعنوان: «**الأسرة في عالم متغير**، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2011، ص 95 و ص ص 214-217» إلى ظاهرة التغير في الأسرة، و على أساس ذلك طرحت مجموعة من التساؤلات تتمثل في:

– هل فقدت الأسرة العربية البعض من وظائفها كما حدث في المجتمعات الأخرى، أم لا تزال تحتفظ بها ؟.

– هل أدت التغيرات الاجتماعية و التكنولوجية إلى تغير الوظائف التقليدية للأسرة ؟.

استنتجت الباحثة من خلال النتائج التي توصلت إليها أن الأسرة النواة في المجتمع العربي تعتبر نتيجة للتغيرات الاجتماعية و التكنولوجية، و لكن ليس بنفس وتيرة التغير بالنسبة للمجتمعات المتقدمة صناعيا، أي أن الأسرة النواة في المجتمعات العربية لا تزال محتفظة ببعض خصائص الأسرة الممتدة التقليدية، لذلك يطلق عليها اصطلاح "الأسرة النواة غير المنعزلة". كما أن تغير بناء الأسرة أدى بالضرورة إلى تغير أدوار كل من الزوج و الزوجة، كذلك فإن فقدان الزوج لسلطته في الأسرة و ارتفاع مكانة المرأة و مشاركتها الفعلية في التخطيط لمستقبل الأسرة و في اتخاذ القرارات لم يعد أمرا منتشرا. فالتغير في وظائف الأسرة له تأثيرات متشابهة على المجتمعات و أن الفرق يكمن في درجة التأثير، و أن الأسرة تحولت من وحدة منتجة إلى وحدة مستهلكة. كما أثبتت النتائج أن الأسرة انفصلت عن نسقها القرابي، و لكن من جهة أخرى لا يزال أفرادها محافظين على التماسك و الترابط، و توضح النتائج كذلك أن الأسرة مقبلة على استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة و لكن مع بقائها حريصة على عدم التغيير في القيم أو البناء الإيديولوجي.

تناولت الباحثة تغير أدوار الزوجة في الأسرة بسبب التغيرات الاجتماعية و التكنولوجية التي خضع لها المجتمع، و التي أثرت على بناء و وظائف الأسرة. حيث أدت هذه التغيرات إلى التطور في شكل الأسرة و اتخاذها النمط النووي، أي بانفصال الأسرة عن نسقها القرابي تراجعت الأدوار التقليدية للمرأة و أصبحت تتخذ أدوارا أسرية حديثة.

ركزت الباحثة بشكل كبير على تغير وظائف الأسرة، في حين أن أدوار المرأة لم تتناولها بشكل من التفصيل. إضافة إلى ذلك فإن الباحثة لم تركز على موضوع خروج المرأة للعمل، الذي كان له الدور الأساسي في تغير أدوار المرأة في الأسرة.

ثانيا: دراسة "سناء غالب الغرايبة"حول "دور التعليم في تغيير واقع المرأة الريفية الأردنية" : تهدف الدراسة إلى معرفة أثر تعليم الإناث في التحولات المرتبطة بحرية المرأة الاجتماعية و الاقتصادية في بلدة "حوارة"-أربد، و تحديد أثره في تغير نظرة المجتمع لمكانة المرأة. و قد أخذت الباحثة 76 فتاة كعينة للدراسة، و من أهم النتائج التي توصلت إليها بعد جمعها للمعطيات هي ما يلي:

– التغير في بناء الأسرة يعتبر من أهم مؤشرات التغير الاجتماعي و يتجسد ذلك في تحول نمط الأسرة من ممتدة إلى نووية، كما أنه بفضل حصول المرأة على التعليم أصبح لها دور مهم من خلال مشاركتها في المسؤوليات الاقتصادية للأسرة.

– على الرغم من التطورات التي طرأت على الأسرة و الانجازات التي حققتها المرأة على جميع الأصعدة، إلا أن المجتمع لا يزال يعطي السلطة للرجل (السلطة الأبوية).

– التغير في الفكر الاجتماعي الذي طرأ على الأسرة الريفية هو تغير سطحي. فعلى الرغم من التغيرات التي أحدثها تعليم المرأة إلا أن التغير يشمل مساهمتها الاقتصادية فقط، و أن الذكر لا يزال يملك المكانة و السلطة العليا في الأسرة.[1]

تبرز العلاقة بين موضوع الباحثة و موضوعنا في أن ارتفاع المركز الاجتماعي للمرأة من خلال حصولها على التعليم له دور في تمكن المرأة من المشاركة في القرارات الاقتصادية للأسرة، و لكن على الرغم من تغير وضعها في المجتمع فإن سلطتها و مكانتها في الأسرة تبقى أدنى من مكانة و سلطة الزوج.

لم تتناول الباحثة ظاهرة التحضر التي تعتبر من أهم العوامل التي أدت إلى التحولات الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمع، و أنها ركزت فقط على الدور الاقتصادي التي أصبحت تقوم به في الأسرة دون التركيز على الأدوار الأسرية الأخرى التي اكتسبتها بفعل تغير و تطور المجتمعات، كما أن المنطقة التي أجرت فيها البحث هي منطقة ريفية، و بالتالي فإن خصائصها و مميزاتها تختلف عن خصائص و مميزات المجتمع الحضري.

---

1 – المجلس الوطني لشؤون الأسرة، **دليل الدراسات و البحوث ذات العلاقة بالأسرة الأردنية**، المجلد1، سلسلة مطبوعات الأسرة، عمان، 2007، ص ص53-54. نقلا عن: سناء غالب الغرايبة، **دور التعليم في تغيير واقع المرأة الريفية الأردنية: دراسة لقرية حوارة–شمال الأردن**، رسالة غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، 2002.

2/7- الدراسات الجزائرية:

أولا: دراسة "سليمان دحماني" حول "ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية: العلاقات"[1] : الهدف من البحث هو معرفة إلى أي حد ارتبطت الأسرة الجزائرية بقوى و عوامل التحديث و التغيير التي طرأت على المجتمع الجزائري، و إلى أي مدى استطاعت الأسرة الجزائرية التوافق مع هذه التغيرات، و انطلاقا من التساؤل حاول الباحث معرفة فيما إذا كانت عوامل التحديث و خصوصا النزوح الريفي و التحضر قد ساهمت في دفع الأسرة الجزائرية نحو النمط النووي، و كذلك معرفة آثار و انعكاسات هذه العوامل على آليات التفاعل الأسري و على ممارساتها و قيمها الاجتماعية و الأخلاقية. و النتائج التي توصل إليها تتمثل فيما يلي:

البنيات الاجتماعية الأولى للمجتمع الجزائري أي القبيلة، العشيرة و العائلة هي وحدات اجتماعية و سياسية بامتياز. فالأسرة الجزائرية التقليدية تتميز بخصائص اجتماعية تتمثل في: الامتداد و عدم الانقسام، توزيع السلطة على أساس السن و الجنس، الزواج الداخلي و تعدد الزوجات و غيرها، و لكن الاستعمار لعب دورا في تفكيك المجتمع الجزائري التقليدي و تدمير خصائصه القبلية، كما أن الدولة الحديثة لعبت دورا في تحديث المجتمع الجزائري و تغيير نمط الإنتاج مما أدى إلى النزوح الريفي و التحضر. كذلك انتشار التعليم الحكومي هو من أهم العوامل التي أدت إلى التغير الاجتماعي و الأسري. و من أبرز التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري و حسب ما أوضحته البيانات الإحصائية هو تحول الأسرة من ممتدة إلى نووية، أما عن تطور الأسرة نحو النمط النووي فهو لم يسر بشكل خطي، بل عرفت فترات من الاضطراب و يرجع ذلك إلى التأخر في سن الزواج نتيجة نقص المسكن و مناصب الشغل. أما فيما يخص العلاقات داخل الأسرة الجزائرية فقد خضعت للتغير و صارت تتميز بالانتقالية و الازدواجية، أي تتخذ الشكل التقليدي و الشكل الحديث في نفس الوقت و ذلك بحكم التغيرات التي حدثت في المجتمع الجزائري. كذلك بينت النتائج أن خروج المرأة للعمل و استقلالها بأجر وظيفي قد مكنها من المشاركة في الكثير من القرارات التي تخص أسرتها، كما أنها صارت تؤدي مهامها خارج الأسرة. و بينت النتائج أيضا أن تدخلات أهل الزوج في شؤون أسرة المرأة قد تقلصت. و فيما يتعلق بالقيم فإن الأسرة الجزائرية لا تزال متمسكة ببعض القيم على الرغم من تغير درجة تجسدها في الواقع. وخلاصة القول أن الأسرة الجزائرية على

1 – سليمان دحماني، **ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية: العلاقات**، رسالة ماجستير، قسم الثقافة الشعبية: فرع الأنتروبولوجيا، جامعة تلمسان، 2005-2006.

الرغم من التغيرات و التطورات التي تعرضت لها إلا أنها لا تزال تقوم بإعادة إنتاج العلاقات و الممارسات التقليدية.

تكمن العلاقة بين موضوع الباحث و موضوعنا في أن العلاقات الخاضعة للتغيرات بسبب عوامل التحديث قد أدت إلى تغير و تراجع نظام السلطة التقليدي، مما فسح المجال أمام المرأة إلى خروجها للعمل و كذلك مشاركتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة.

على الرغم من أهمية هذه الدراسة إلا أنها تفتقر إلى الحقائق و المعطيات الميدانية التي يمكن أن تصل إلى نتائج دقيقة و مفصلة.

ثانيا: دراسة "عبد المالك عاشوري" حول "التحضر و تغير البناء الأسري"[1] : يهدف البحث إلى معرفة مدى إسهام التحضر في تغير بناء الأسرة الجزائرية، و قد حاول الباحث من خلال هذا التساؤل معرفة فيما إذا كان التحضر قد أدى إلى تلاشي العائلة و ظهور الأسرة النووية، و أيضا معرفة نوع العلاقات الأسرية القائمة بين أفراد الأسرة و نوع السلطة السائدة فيها، و دور كل من الزوجين في اتخاذ القرارات الأسرية و أخيرا معرفة نوع العلاقات القرابية للأسرة الجديدة. و على هذا الأساس وللإجابة عن هذه التساؤلات اختار الباحث عينة مكونة من 120 وحدة سكنية. أما ميدان البحث فيتمثل في الوحدة السكنية الجوارية رقم 8 الواقعة بمدينة قسنطينة، و بعد الحصول على البيانات و المعطيات من الميدان قام الباحث بترجمتها إلى أرقام، و ذلك لتسهيل عملية التحليل و التفسير و منه توصل إلى النتائج التالية:

تقلَص حجم الأسرة و ضعُف نظام الزواج الداخلي مقابل التزايد في نسبة الزواج من غير الأقارب، و يرجع سبب ذلك إلى التطورات الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية و ظهور قيم اجتماعية جديدة، كما يلعب المسكن دورا أساسيا في انتشار الأسرة النووية أي يتوقف نوع الأسرة على مدى توفر المسكن. و قد أوضحت النتائج كذلك أن هناك تزايدا في الاتجاه نحو عمل المرأة، أي هناك علاقة بين المستوى الاقتصادي و الثقافي و العلمي لأفراد الأسرة و بين خروج المرأة للعمل. كذلك أصبحت المرأة تتحمل مسؤولية الأبناء من حيث المتطلبات اليومية و العاطفية و المادية، و لكن ذلك لا يعني غياب الزوج بل لا يزال حضوره ضروريا و أساسيا في المحافظة على توازن و استمرارية الأسرة. و فيما يتعلق بسلطة الذكور و كبار السن فقد تراجعت، حيث ظهر نوع من

---

1 – عبد المالك عاشوري، **التحضر و تغير البناء الأسري: دراسة ميدانية في المدينة الجديدة "علي منجلي" (الوحدة الجوارية رقم 8)**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، 2009-2010.

الديمقراطية و الحرية و أصبح للزوجة دورا في تولي مسؤولية تلبية احتياجات الأسرة، أي أنها أصبحت مساهمة في اتخاذ القرارات الأسرية، و لكن في بعض الأحيان الأعمال التي تقوم بها المرأة تكون تحت سيطرة و إشراف الزوج. أما فيما يتعلق بقيم التماسك بين أفراد الأسرة فقد أظهرت النتائج أن هناك ضعفا في: التعاون، التحاور، التزاور و صلة الرحم، فمن خلال النتائج التي توصل إليها الباحث نجد أن التحضر في المجتمع الجزائري قد أثر على الحياة بجميع نظمها و مؤسساتها بما في ذلك الأسرة، التي تأثرت بدورها بالنظم و القيم و الاتجاهات الحضرية. كما أن بناؤها قد خضع للتغير مما أدى إلى ظهور الأسرة النووية و تراجع السلطة العائلية و العلاقات القرابية و الأسرية. و بالتالي يمكن القول بأن الأسرة الجزائرية خضعت للتغيرات في الطبائع و العادات و التقاليد و طرق المعيشة.

لقد تناول الموضوع الذي قدمه الباحث جانبا من موضوع دراستنا و المتمثل في أن التحضر قد ساهم في تغير بناء الأسرة، و من ثمة التغير في ممارسة المرأة لأدوارها الأسرية. كما أن ضعف التحاور و التزاور يعتبر مؤشرا على تراجع مهام و مسؤوليات المرأة تجاه أسرتها.

هذه الدراسة لم تتناول بشكل مفصل العوامل أو الأسباب التي أدت إلى خروج المرأة للعمل و منه إلى تغير أدوارها الأسرية.

ثالثا: دراسة "حميد حمراكروا" حول "التحضر و تغير الأدوار الأسرية"[1] : يهدف البحث إلى إبراز التغيرات التي طرأت على الأسرة الساكنة في الحي الشعبي و ذلك في الجانب المتعلق بالأدوار. أراد الباحث من خلال التساؤل معرفة درجة ارتباط الأسرة الجزائرية الساكنة في الأحياء الشعبية بالقيم و المعايير التقليدية المتعلقة بسلوك أفرادها و اتجاهاتهم، ومعرفة فيما إذا كان توزيع الأدوار و المكانات داخل الأسرة مرتبطا بعامل السن و الجنس، و كذا معرفة فيما إذا كانت العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة تتميز بالتضامن العائلي التقليدي أم بالتضامن الاقتصادي الحديث. و للإجابة عن هذه التساؤلات قام الباحث بأخذ عينة متمثلة في 100 وحدة مقسّمة إلى مجموعتين: 50% رجال و 50% نساء، و ذلك في حي ديار الزيتون بمدينة سكيكدة، و بعد حصوله على البيانات و المعطيات الميدانيّة، قام بتحليلها و تفسيرها و من ثمة أعطى وصفا دقيقا حول الأسرة الساكنة في الحي الشعبي، و النتائج التي توصل إليها تمثلت الآتي:

---

1 – حميد حمراكروا، **التحضر و تغير الأدوار الأسرية: دراسة ميدانية بالحي الشعبي "ديار الزيتون" بمدينة عزابة–ولاية سكيكدة،** رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2007–2008.

الأسرة الجزائرية الساكنة في الحي الشعبي لم تعد قائمة على النظام القرابي كما هو الحال في المجتمع التقليدي، و هذا ما أدى إلى التغير في وظائف الأسرة و أدوارها، فهي لم تعد قائمة على البناء الاقتصادي القديم الذي يقوم على ملكية الأرض و خدمتها، أي أن الأسرة لم تعد خاضعة للسلطة الأبوية. لقد أدت طبيعة الوسط الحضري (البطالة و ضيق السكن) إلى تغير القيم التقليدية، بمعنى أن الوسط الحضري فرض على الأفراد و الجماعات اتخاذ أنماط سلوكية جديدة تتماشى مع البناءات الجديدة، منها تغير و تراجع القيم التقليدية و ظهور أدوار أسرية جديدة. أما فيما يتعلق بالمرأة فقد تغيرت أدوارها، فبالإضافة إلى واجباتها المنزلية صارت تؤدي دورا اقتصاديا و ذلك من خلال خروجها للعمل، حيث تبين النتائج أن قيم المبحوثين تجاه عمل المرأة قد تغيرت مقارنة بالماضي و صاروا يتقبلون فكرة "عمل المرأة"، أي أن التقسيم القديم لم يعد قائما في المجتمع الحضري. فمع ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة زادت درجة تقبل عمل المرأة و الذي يعتبرونه ميزة من مميزات المجتمع الحديث. و فيما يتعلق بتوزيع المكانات و الأدوار داخل الأسرة الجزائرية فلم تعد مرتبطة بعامل السن و الجنس، حيث أن الزوج أصبح يشارك في الأعمال المنزلية. كما أن ظروف الحياة الحضرية لم تعد قائمة على الفصل بين الأدوار، حيث أن خروج المرأة للعمل و مساهمة الزوج في الأعمال المنزلية هي وظائف فرضتها الحياة الحضرية، أما التسيير المالي فلم يعد مقتصرا على الزوج بل الزوجة و الأبناء يساهمون في ذلك أيضا. و فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية السائدة بين أفراد الأسرة فهي مزيج من التضامن العائلي التقليدي و التضامن الاقتصادي الحديث.

تكمن علاقة موضوع الباحث و موضوع بحثنا في أن أدوار المرأة قد تغيرت داخل الأسرة بفعل ظروف الحياة الحضرية و تغير القيم المتعلقة بالمرأة، و يتمثل التغير في خروج المرأة للعمل و مساهمتها الاقتصادية للأسرة و تسييرها لميزانية الأسرة، أما مهامها التقليدية فقد تراجعت من خلال مساعدة الزوج و الأبناء في الأعمال المنزلية.

لقد شمِل الموضوع الذي تناوله الباحث الأدوار الأسرية بشكل عام، فهو لم يتعرض بشكل مفصل إلى تغير الأدوار الأسرية للمرأة العاملة.

رابعا: دراسة "يوسف بن العمري" حول "توزيع الأدوار داخل العائلة الجزائرية النووية"[1] : سعى الباحث من خلال بحثه إلى معرفة طبيعة العلاقة بين أفراد الأسرة الجزائرية فيما يخص الأدوار و سلطة اتخاذ القرارات. و على أساس ذلك حاول معرفة المميزات و الخصائص الحالية للأسرة، و معرفة التغيرات التي عرفتها الأسرة الجزائرية النووية المتعلقة بالأدوار و سلطة اتخاذ القرارات، و أخيرا معرفة الأسباب التي أدت إلى تغير دور المرأة في الأسرة الجزائرية النووية. أما ميدان البحث فيتمثل في عينة من الأسر القاطنة في مدينة بومرداس. فبعد الحصول على المعطيات الميدانية قام الباحث بتحليلها و تفسيرها و إعطاء وصف دقيق للأوضاع الراهنة للظاهرة من حيث خصائصها، أشكالها، علاقاتها و العوامل المؤثرة فيها، و بالتالي فإن النتائج التي استخلصها من البحث هي ما يلي:

يرى أغلب أفراد العينة أن النموذج الأمثل للأسرة هو النموذج الذي تكون فيه الزوجة ماكثة بالبيت، أو التي يكون عملها لا يأخذ الكثير من وقتها، و ذلك حتى تتمكن من القيام بدورها الحقيقي الذي تمليه عليها المعايير و القيم الثقافية، لأن هذه الأخيرة هي التي تقوم بتحديد الأدوار. فالاعتبارات الثقافية لا تزال تلعب دورا محوريا في تحديد الأدوار بين الزوجين داخل الأسرة و دور المرأة يبقى داخل نطاق الأسرة، و بالتالي توزيع و تحديد الأدوار بين الزوجين يخضع في الأساس إلى الاعتبارات الثقافية و البيولوجية. أما فيما يخص الدافع الرئيسي وراء خروج المرأة للعمل فهو تلبية حاجيات الأسرة و متطلباتها، أي صار الزوجان يتعاونان في تلبية متطلبات الأسرة من أجل الحفاظ عليها و ضمان استمراريتها. و فيما يتعلق بدافع تحقيق الذات وراء خروج المرأة للعمل فنسبتها ضئيلة، إذ ترى المرأة أن أدوارها و واجباتها التي تمارسها داخل نطاق الأسرة هو المجال الذي يسمح بتحقيق ذاتها، و اكتساب مكانة اجتماعية محترمة وفق المعايير و القيم التقليدية السائدة. و تُظهر النتائج أيضا أن الزوج يدرك أهمية عمل المرأة بالنسبة للأسرة شرط عدم إهمال واجباتها تجاه أسرتها، ولكن الزوجات العاملات يعترفن بصعوبة التوفيق بين المسؤوليات الأسرية و الواجبات المهنية، أي مدى ممارسة المرأة العاملة لأدوارها يختلف حسب طبيعة العمل. أما فيما يتعلق باتخاذ القرارات داخل الأسرة فقد أدى خروج المرأة للعمل إلى إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين لتشمل كل الوظائف الأسرية، وذلك بصرف النظر عن توافقها أو تعارضها للقيم و المعايير التقليدية. فالدخل المالي الذي تساهم به الزوجة هو الذي يعطي لها الشرعية في اتخاذ بعض القرارات المتعلقة بتسيير هذه الميزانية، و بخصوص

---

1 – يوسف بن العمري، **توزيع الأدوار داخل العائلة الجزائرية النووية: دراسة ميدانية لعدد من الأسر على مستوى ولاية بومرداس**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع: تخصص منهجية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

تربية الأطفال فإن الكفاءة المعرفية التي تتمتع بها الزوجة نتيجة لارتفاع مستواها التعليمي و خبرتها المهنية يعطي لها السلطة في اتخاذ بعض القرارات المتعلقة بتربية الأبناء.

تكمن علاقة موضوع البحث بموضوعنا في أن خروج المرأة للعمل قد أدى إلى إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة، فمن خلال مساهمتها بالدخل و بفضل ارتفاع مستواها التعليمي صارت تؤدي أدوارا حديثة كانت تقتصر سابقا على الزوج فقط.

لم يتطرق الباحث بشكل من التفصيل إلى العوامل التي أدت إلى تطور الأسرة و تحولها من النمط الممتد إلى النمط النووي، الذي يعتبر أحد العوامل الهامة التي أدت إلى تغير الأدوار الأسرية للمرأة.

خامسا: دراسة "بلقاسم الحاج" حول "المرأة و مظاهر تغير النظام الأبوي في الأسرة الجزائرية"[1] :

يهدف البحث إلى معرفة مستوى التغير الذي عرفه النظام الأبوي و الذي كان ممارَسا ضد المرأة داخل الأسرة الجزائرية، و كذا أهم العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة و معرفة مدى ارتباط التغير الحاصل في العلاقات الاجتماعية الأبوية بتقلص حجم الأسرة إلى النمط النووي. و من خلال هذه التساؤلات أراد الباحث التحقق فيما إذا كان التغير الذي عرفه المجتمع الجزائري تبعه بالضرورة التغير على مستوى العلاقات الأسرية، و أيضا التحقق فيما إذا كانت الأسرة الزواجية في الوسط الحضري بقيت محافظة على أسلوب النظام المتشدد الممارس على المرأة في الأسرة الممتدة، و أخيرا معرفة أثر خروج المرأة للعمل في تراجع قيم و مظاهر النظام الأبوي الممارس عليها داخل الأسرة و معرفة نظرة المرأة لواقعها المستقبلي. و للإجابة على التساؤلات المطروحة قام الباحث بأخذ عينة من الأسر القاطنة في الجزائر العاصمة، و بعد حصوله على الحقائق و المعطيات الميدانية و مع تتبعه لتطور الظاهرة و معرفة العوامل المؤثرة فيها، و اطلاعه على مختلف المراجع و الدراسات التي تناولت الموضوع، قام بالتحليل و التفسير و عقد المقارنات بين المتغيرات و منه توصل إلى النتائج التالية:

التمييز بين الذكر و الأنثى في الحقوق و الواجبات قد تقلص، و أن العلاقات الأسرية و خاصة الزوجية أصبحت قائمة أكثر على قيم الحوار و التشاور في اتخاذ مختلف القرارات، كما أن المرأة أصبحت تتمتع بحرية أكبر داخل الأسرة فيما يتعلق في اختياراتها و تصرفاتها في ممتلكاتها الخاصة. كذلك توصلت النتائج إلى أن هناك إستراتيجية جديدة في توزيع الأدوار الأسرية بين الزوجين فرضتها الظروف الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية، أي

---

1 – بلقاسم الحاج، **المرأة و مظاهر تغير النظام الأبوي في الأسرة الجزائرية: دراسة ميدانية وصفية لأهم مظاهر التغير الاجتماعي في الوسط الحضري للعاصمة**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008–2009.

أصبح هناك نوع من التداخل و التبادل بين الأدوار، و أن أدوار الزوج توسعت لتشمل المشاركة في الأعمال المنزلية و مراقبة و متابعة نشاطات الأطفال داخل الأسرة، أما المرأة فقد اكتسبت أدوارا جديدة تتمثل في متابعة النشاطات الترفيهية و المدرسية للأطفال و اقتناء مختلف الحاجيات الأسرية اليومية. و فيما يخص تعليم المرأة فإن المستوى التعليمي يتناسب طرديا مع حرية المرأة داخل الأسرة، أي كلما ارتفع مستواها التعليمي كلما انخفضت نسبة التمييز ضد المرأة و بالمقابل ازدادت حرية التصرف في الممتلكات. أي أن المستوى التعليمي للمرأة قد ساهم في إعادة توزيع الأدوار في الأسرة. كما أن الباحث توصل إلى أن خروج المرأة للعمل أدى إلى اضمحلال قيم النظام الأبوي المتمثلة في السلطة التقليدية القهرية و التمييز على أساس الجنس، و أن المرأة العاملة أصبحت أكثر تحررا مقارنة بالمرأة الماكثة في البيت، إذ صارت تساهم في القرارات الأسرية و أن علاقاتها الأسرية صارت مبنية على الحوار و الاتصال و الاحترام المتبادل.

تبرز العلاقة بين موضوع الباحث و موضوعنا في أن الباحث تناول تغير نظام السلطة داخل الأسرة، و ما أدى إلى ذلك هو خروج المرأة للعمل و تحول الأسرة من ممتدة إلى نووية. أي أن تغير نظام السلطة داخل الأسرة أدى إلى تغير العلاقات الأسرية، و بالتالي أصبحت المرأة متحررة من القيود مما سمح لها باكتساب أدوار حديثة لم تكن تؤديها في الماضي.

لم يتطرق الباحث إلى ظاهرة التحضر التي تمثل إحدى العوامل الهامة التي أدت إلى تغير بنية و أدوار الأسرة، و منه إلى تغير الأدوار الأسرية للمرأة، كما أنه لم يتعرض بالتفصيل إلى كيفية تأثير خروج المرأة للعمل على أدوارها الأسرية التقليدية.

سادسا: دراسة "جميلة زعنون" حول "تأثير عمل المرأة خارج المنزل على العادات الغذائية للأسرة"[1]:

يتمثل هدف البحث في معرفة إلى أي مدى يمكن لعمل المرأة خارج البيت أن يوجه سلوك الاستهلاك الغذائي للأسرة. و من خلال هذا التساؤل أرادت الباحثة التوصل إلى معرفة فيما إذا كان اعتماد المرأة المتزايد على السوق في توفير الحاجيات الغذائية للأسرة يرجع إلى ممارستها للعمل المهني، و أيضا معرفة فيما إذا كان تقسيم العمل الداخلي الذي تتبعه المرأة في عملية الطبخ يحافظ على عادات الطعام. و من خلال هذه التساؤلات أرادت الباحثة التحقق مما إذا كان تقلص فترة تواجد المرأة العاملة بالبيت هو الذي جعلها تعتمد على السوق في توفير

1 – جميلة زعنون، **تأثير عمل المرأة خارج البيت على العادات الغذائية للأسرة: دراسة ميدانية لعينة من النساء لبلدية "برج البحري" الضاحية الشرقية–ولاية الجزائر**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع الريفي، جامعة الجزائر، 2010–2011.

الحاجيات الغذائية للأسرة، و كذلك معرفة فيما إذا كان التمسك بالعادات الغذائية مرتبطا بالتوازن الذي تحدثه المرأة بين القرار و التنفيذ في تدبير شؤون الطبخ. و للتوصل إلى الإجابة عن التساؤلات المطروحة و للتحقق منها إمبريقيا قامت الباحثة بأخذ عينة مكونة من 360 امرأة، و التي تتضمن نساء عاملات أو مطلقات بغض النظر عما إذا كان لديهن أبناءً أم لا. و بعد الحصول على الحقائق الميدانية قامت الباحثة بتحليل و تفسير البيانات، و منه توصلت إلى النتائج التالية:

إن ساعات العمل التي تؤديها المرأة يؤثر على سلوكها الغذائي، فغيابها عن البيت يدفعها للتوجه نحو الاستهلاك الخارجي خاصة في الفترة الصباحية، إذ تتناول وجبات الطعام بعيدا عن أفراد أسرتها أي في المطاعم أو في مقر العمل، و ذلك ما يؤثر على وظيفتها المنزلية في تحضير الطعام و في ميولها و أذواقها و على أفراد أسرتها. فتقلص فترة تواجد المرأة بالبيت و كذا فترة تجمع أفراد الأسرة يضعف من فرص التواصل و الترابط بين أفراد الأسرة، مما يؤدي إلى التغير في توجهاتهم الغذائية. أضف إلى ذلك أن مساهمة المرأة العاملة بدخلها في ميزانية الأسرة مكنها من المشاركة إلى جانب الزوج في تسيير شؤون الأسرة، وكذا شراء الحاجيات الموجهة للاستهلاك الغذائي الأسري من السوق، و هذا ما يجعل المرأة العاملة تعتمد و بصفة متزايدة على السوق في تلبية الحاجيات الغذائية. و فيما يخص اتخاذ القرار في شؤون الطبخ فهو يرتبط بنوع الأسرة، أي أن انتماء المرأة إلى الأسرة النووية و ارتفاع مستواها التعليمي و مساهمتها بالدخل يجعلها تملك القرار في تسيير شؤون المطبخ، أما عملية تحضير الطعام فتبقى من مسؤولياتها و أن مشاركة الأفراد الآخرين في عملية تحضير الطعام مرتبط بنوع الأسرة التي تنتمي إليها. و على الرغم من أن أسر اليوم تميل أكثر نحو الأطباق العصرية إلا أن المرأة لا تزال متمسكة بالعادات التقليدية في الغذاء، إذ تقوم بإعداد الأطباق التقليدية سواءٌ في فترة الأسبوع أو في فترة نهاية الأسبوع.

تبرز العلاقة بين موضوع الباحثة و موضوعنا في أن خروج المرأة للعمل أدى إلى تغير دورها تجاه العادات الغذائية للأسرة، أي صار لها دور في اتخاذ القرار المتعلق بشؤون المطبخ و أنها تلبي حاجياتها الغذائية خارج الأسرة، فهي صارت تعتمد على الاستهلاك الخارجي و في نفس الوقت لا تزال متمسكة بالدور التقليدي المتعلق بتحضير الأطباق التقليدية.

من الملاحَظ أن هذه الدراسة قد ركزت على تغير سلوك المرأة و دورها تجاه العادات الغذائية دون التركيز على تغير أدوارها الأسرية الأخرى.

سابعا: دراسة "ربيعة رميشي" حول "مشاركة الأمهات الجزائريات في عملية صنع القرار"[1] : يكمن الهدف من البحث معرفة العوامل التي جعلت المرأة تشارك في عملية صنع القرار داخل الأسرة، و من خلال هذا التساؤل أرادت التوصل لمعرفة فيما إذا كان المستوى التعليمي للزوجة يساهم في المشاركة في صنع القرار، و فيما إذا كان العمل و استقلاليتها عن الأسرة الممتدة يمكناها من المشاركة في عملية صنع القرار. و للتوصل إلى الإجابة عن التساؤلات المطروحة قامت الباحثة بأخذ عينة متمثلة في 180 زوجة و المتضمنة زوجات عاملات و زوجات ماكثات بالبيت و المختلفات في المستوى التعليمي، أي بين المستوى العالي و المستوى الأدنى، و قامت بإجراء البحث في بعض بلديات الجزائر العاصمة و بالتحديد في: بوزريعة، شراقة، باب الواد و بني مسوس. و بعد تحليل و تفسير المعطيات الميدانية توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

الزوجة أصبحت تشارك في عملية اتخاذ القرارات منها القرارات المتعلقة بالأطفال، و ذلك بفضل مستواها التعليمي و دخلها المادي و استقلالها عن الأسرة الممتدة، و أصبحت تسخر إمكانياتها لمساعدة الأبناء و توجيههم و إيجاد الوسائل الناجعة لتربيتهم، و توفير حاجياتهم الضرورية و التفكير في مستقبلهم، كما أنها تساهم في مساعدة الأبناء على مراجعة دروسهم و تساهم في مسؤولية الإنفاق إلى جانب الزوج. فمن خلال دخلها أصبحت تساهم في ميزانية الأسرة و ذلك من أجل الحفاظ على التوازن الاقتصادي و المعيشي للأسرة، أي صارت تشارك في تخطيط مستقبل الأسرة، و الزوج أصبح يثق بزوجته و يترك لها حرية في التصرف في بعض القرارات المهمة للأسرة، كما أصبحا يعتمدان على التشاور كأسلوب أساسي في حل مشاكل الأسرة. فالزوجة أصبحت تملك نوعا من السلطة داخل الأسرة، و تملك الحرية في تكوين علاقاتها الاجتماعية خاصة بالنسبة لذوات المستوى التعليمي العالي و ذوات الدخل المادي، كما أن الزوجة التي تنتمي إلى الأسرة النووية تفرض وجودها أكثر، حيث تقوم باتخاذ القرارات بنفسها و ذلك بسبب إلى ابتعادها عن تدخل رقابة الأهل، و منه توصلت الباحثة إلى أن المستوى التعليمي و الدخل المادي والاستقلالية عن الأسرة الممتدة هي عوامل مساهمة للزوجة في عملية صنع القرار.

---

1 – ربيعة رميشي، **مشاركة الأمهات الجزائريات في عملية صنع القرار**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر، 2004-2005.

تكمن العلاقة بين موضوع الباحثة و موضوعنا في أن مشاركة الأمهات في عملية صنع القرار يعتبر إحدى الأدوار الأسرية الحديثة التي تمارسها المرأة خاصة التي تنتمي إلى الأسرة النووية، كما أن من العوامل التي ساعدها على المشاركة في اتخاذ القرار هو مستواها التعليمي المرتفع و الأجر الذي تتقاضاه في العمل.

ركزت الباحثة بشكل مفصل على دور المرأة في عملية صنع القرار، و لم تتطرق إلى الأدوار الأسرية الأخرى التي اكتسبتها بالموازاة مع حصولها على التعليم و خروجها للعمل.

الفصل الثاني

التحضر و التغير الاجتماعي

الفصل الثاني: التحضر و التغير الاجتماعي

ترجع التغيرات التي تعرفها المجتمعات بشكل أساسي إلى ظاهرة التحضر، و قد أثرت هذه الأخيرة على مضمون الأدوار و الوظائف و على نسق القيم و الاتجاهات و العلاقات الاجتماعية. فبفعل ظاهرة التحضر أصبح المجتمع يتسم بمجموعة من الخصائص و المميزات التي تختلف تماما عن خصائص و مميزات المجتمع الريفي التقليدي. و جاءت مجموعة من المداخل و النظريات لتفسر ظاهرة التحضر من جوانب متعددة، حيث تختلف نظرة العلماء و الباحثين إلى ظاهرة التحضر و تأثيرها على الفرد و المجتمع على حد سواء، أي كل عالم يفسر ظاهرة التحضر من وجهة نظر مع مما تختلف و تتعدد طريقة تناول الموضوع من باحث لآخر.

1 – علاقة التغير الاجتماعي بالتحضر:

تعتبر ظاهرة التحضر من أهم معالم التغير الاجتماعي في الوقت الحاضر، و قد ترتب عنه تباين كبير في مختلف مكونات البناء الاجتماعي، حيث زاد تقسيم العمل و تعقد النسق الاجتماعي و تغير نمط العلاقات الاجتماعية و القيم و الاتجاهات و المعايير[1]، و ترتبط ظاهرة التحضر بشكل أساسي بعملية التصنيع و هاتان الأخيرتان لهما علاقة بالتغير، و بالتالي فإن التحضر هو مجموعة من عمليات التغير الاجتماعي.

فالتحضر لا يعني فقط النمو في حجم المدن و الذي يدعو إلى تحرك و هجرة سكان الريف إلى المدن، بل يعني أيضا أخذ السكان بأساليب المدينة و تقبلهم لنسق القيم الحضرية الذي يدعوهم إلى ترك الأدوار التقليدية و التمسك بالأدوار الجديدة[2]، فالتحضر و الحضرية هما مصطلحان ديناميكيان يقصدان بهما ثقافة المدن و طريقة الحياة المتعلقة بسكان المدن، فهي تتعلق بالتجمعات المركزة للبشر من جهة و من جهة أخرى تتعلق بنمو و ازدهار ثقافة جديدة و طرق حديثة في التفكير و السلوك، أي هما مصطلحان يشيران إلى الإنسان الحديث.[3]

فالمدن تتطور بشكل كبير بسبب تركز الصناعات فيها، مما يجعلها مراكز جذب للسكان بسبب توفرها على الخدمات و فرص العمل. فمعظم السكان يتمركزون في المناطق الصناعية أي المدن. كما أن التحضر أصبح يأخذ

---

1 – فهمي سليم الغزوي و آخرون، **المدخل إلى علم الاجتماع**، ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 1997، ص326.

2 – فادية عمر الجولاني، **المجتمع: الأنساق التقليدية المتغيرة**، المكتبة المصرية للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2004، ص40. نقلا عن:

Irwin Sanders, **Approach of social change**, edition Holt and Winston, New York, 1962, pp403-404.

3 – عدلي علي أبو طاحون، مرجع سابق، ص143.

مكانه أيضا في الدول النامية و ذلك ما توضحه مؤشرات نتائج التغيرات المذهلة المترتبة عن عملية التحضر، و بذلك فإن التحول من المجتمع غير الصناعي إلى المجتمع الصناعي الإنتاجي قد أدى إلى بروز آثار كبيرة على مستوى القطاعات الاجتماعية.[1]

يرى بعض العلماء أن التحضر و التغير هما مصطلحان مترادفان (مترابطان). فالتحضر يعتبر ظاهرة ديناميكية تؤثر في تنظيم المدينة و نظمها، مما يؤدي إلى التغير السريع و العميق في المجتمع، و منه إلى التغير في طباع الناس و عاداتهم و طرق معيشتهم[2]. فالتغير لا يشمل الأدوار فحسب بل يشمل أيضا النظم و المؤسسات الاجتماعية[3]، ذلك لأن التغير الاجتماعي يمتاز بصفة الترابط و التداخل أي أن التغير في الظاهرة يؤدي إلى سلسلة من التغيرات التي تؤثر على الحياة الاجتماعية.[4]

لقد اختلف العلماء في تحديد أسباب التغير، فمثلا أرجع "كارل ماركس" (Karl Marx) أسباب التغير إلى العامل المادي للمجتمع كونه المحرك الأساسي لكل عملية تغير، و هو يؤدي إلى حدوث تغيرات متعاقبة في النواحي الأخرى من المجتمع. أما "ماكس فيبر" (Max Wiber) فيُرجِع التغير إلى العامل القيمي الديني.[5]

كما قام كل من المؤلِّفان "ردفيلد" و "سنجر" (Redfield and Singer) في مقالتهما المشهورة «الدور الثقافي للمدن» سنة 1954 بتوضيح الدور الذي تلعبه المدن في نمو وانتقال الثقافة، فهما يفترضان نمطين للتحضر: النمط الأول يقع في الإطار الثقافي الذي ينمو و يتحول إلى صفات منفردة، أي التحول من المجتمع الشعبي (الثقافة المشتركة) إلى مجتمع فردي يرتبط بمراكز حضرية. أما النمط الثاني فيتم التحضر فيه عن طريق الاتصال بشعوب مختلفة الثقافات و الذي يؤدي إلى خلق نوع جديد من الحياة الحضرية المصارعة للأنماط التقليدية.[6]

---

1 – فهمي سليم الغزوي و آخرون، مرجع سابق، ص ص317-318 .

2 – فادية عمر الجولاني، (2004)، مرجع سابق، ص ص40-41.

3 – فوزية العطية، **المرأة و التغير الاجتماعي في الوطن العربي**، مؤسسة الفليح للطباعة و النشر، بغداد، 1983، ص95.

4 – عادل مختار الهواري، **قضايا التغير و التنمية الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص28.

5 – نفس المرجع، ص29.

6 – إس سي دوب، **التغير الاجتماعي**، تر: عبد الهادي الجوهري و آخرون، ط1 ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص ص55-56 .

و تساهم الأنساق الاجتماعية أيضا في تحديد و توجيه مسار التغير. فعلى سبيل المثال: النظم الاقتصادية توجه و تحدد مسار التغير و التقدم، إذ يؤكد العديد من العلماء أن هناك علاقة بين النمو الاقتصادي و التغير الاجتماعي، و بالنسبة إليهم فإن التغير الحاصل في الحياة اليومية ما هو إلا جزء من الدائرة الاقتصادية (economic cycle) التي تقوي الإحساس لدى الأفراد بضرورة التغير[1]. فالتغير هو الذي يفرض مطالب على الناس، و ذلك من أجل التكيف، أي على الأفراد أن يتعلموا كيفية التعايش مع الحياة الحضرية و الصناعية الحديثة بما تفرضه من أوضاع، كما عليهم أن يتعلموا القواعد الجديدة التي تحكم مواقف الناس و التي لم يكن لديهم خبرة سابقة بها، و يمكن القول أن التغير الاجتماعي يخلق مواقف اجتماعية معينة تحتاج بدورها إلى التطوير في القواعد و المعايير، كما أن الأوضاع الاجتماعية و الأدوار التي يشغلها الأفراد قد تغيرت، و ذلك ما يفرض عليهم ضرورة اكتساب أدوار جديدة.[2]

2 – عوامل التحضر:

و الأسباب التي أدت بالأفراد إلى الهجرة هو الرغبة في الحصول على منصب عمل مناسب، و من أسباب الهجرة كذلك هو أن المدينة تتوفر على مختلف الخدمات منها الصحية و التعليمية و غيرها. و قد قسم العلماء الأسباب التي تؤدي إلى الهجرة إلى مجموعتين هما: عوامل جاذبة و عوامل طاردة.

فمن عوامل الجذب:

– العمل: يتميز العمل الصناعي بالاستقرار و الأجر المرتفع و كذلك التشريعات العمالية التي تعمل على تحسين وضعية العامل.

– تنظم الحكومة المدن و تنسق مختلف الخدمات فيها، ففيها تنتشر الجامعات و المدارس و بالإضافة إلى ذلك فإنه يتوفر فيها وسائل المواصلات و مختلف الخدمات الترفيهية و الترويحية كالحدائق العامة وغيرها.[3]

أما العوامل الطاردة للأفراد فهي تتمثل في ما يلي:

– صعوبة الحياة في الأرياف بسبب قساوة الظروف الطبيعية.

---

1 – إس سي دوب، مرجع سابق، ص18.

2 – عادل مختار الهواري، مرجع سابق، ص ص103-104.

3 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مشكلات المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري**، ط3، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، 2002، ص ص67-68.

– سوء توزيع الملكية الزراعية.

– انهيار النظام الإقطاعي الذي أدى إلى تحرر الفلاحين، و بالتالي أصبحوا أحرارا في الانتقال حيثما يريدون.

– تتضاءل في الأرياف فرص الحصول على العمل لدى الحكومات أو المؤسسات، كما تتضاءل أو تنعدم فيها فرص التمتع أو الحصول على الخدمات المتنوعة، فالمرافق غير متوفرة بالشكل المطلوب في المناطق الريفية كالطرق و المدارس و المستشفيات و مياه الشرب و غيرها.[1]

فالزيادة الكبيرة للسكان نتيجة عملية التحضر تتبعها عدة مشاكل اجتماعية و ذلك على مستوى الوظائف و الأدوار، السلوك و القيم و غيرها. و من أهم المشكلات التي يواجهها الفرد أو النسق القرابي في الوسط الحضري هي ما يلي:

– أدى الازدحام السكاني الناتج عن عملية الهجرة سعيا وراء الحصول على العمل و الاستفادة من مزايا الراحة و الأجر العالي و الأمن و الخدمات الترفيهية إلى استمرار المدن في نموها، و منه فإن توسع المناطق الحضرية خلق مشكلات كثيرة أبرزها أن الأفراد يواجهون صعوبات متزايدة في الحصول على وسائل النقل من بيوتهم إلى أماكن عملهم[2]. كما أن التحضر السريع قد أدى إلى الزيادة في الطلب على النقل السريع، مما زاد ذلك من ضغط السيارات، و تصبح المدينة بذلك غير مستوعبة لهذا الكم من الحركة، مما يؤدي إلى تباطؤ الحركة و زيادة مشكلة الازدحام، و بذلك تطول مدة التنقل من منطقة إلى أخرى.[3]

– انفصال الشبان و استقلالهم الاقتصادي عن العائلة الكبيرة قد أدى إلى إضعاف تأثير العائلة على الحياة اليومية للفرد، أي أن نظام القرابة الذي كان يلعب دورا أساسيا في عملية الضبط الاجتماعي قد تعرض للتخلخل، و يتمثل ذلك في ضعف الروابط العائلية و تقلص حجم العائلة بعدما كانت وحدة اجتماعية و اقتصادية متماسكة.

---

1 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، (2002)، مرجع سابق، ص67.

2 – قيس النوري، مرجع سابق، ص227.

3 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، (2002)، مرجع سابق، ص125.

3 – خصائص الحياة الحضرية:

تتميز الحياة في مجتمع الحضري بمجموعة من الخصائص التي تختلف عن خصائص الحياة في المجتمع الريفي، و أهم هذه الخصائص ما يلي:

– المجتمع الحضري تنتشر فيه الصناعة و هذا ما يؤدي إلى خلق مراكز صناعية، و تصبح الحياة الاجتماعية بذلك متأثرة بالتصنيع.

– أغلب السكان الريفيون يعملون في مجال الزراعة أما في المجتمع الحضري فتتنوع فيه المهن و الوظائف، و بالتالي فإن التخصص، التباين و تقسيم العمل تعتبر من أهم سمات المجتمع الحضري.

– السكان الحضريون منعزلون عن الطبيعة، أي أنهم على صلة بالبيئة التي يصنعها الإنسان، عكس الريفيين الذين هم على صلة مباشرة بالطبيعة (الأرض)، لأنها هي التي تحدد عملهم و نشاطهم.

– الكثافة السكانية في المجتمع الحضري مرتفعة، أما في المجتمعات الريفية فهي منخفضة، أي أنه كلما ازداد عدد السكان كلما ارتفعت نسبة الحضرية.

– يسود في المجتمع الحضري اللاتجانس، حيث يشير كل من "سوروكين" و "زميرمان" أن المعتقدات و السلوك تخضع للتغير في المجتمع الحضري. أما السكان الريفيون فهم أكثر تجانسا من حيث السمات.

– تتميز الاتصالات و التفاعلات في المجتمع الحضري بالتداخل و التعقد، بينما التفاعل في المجتمع الريفي هو ضيق إلا فيما يخص الوحدات الصغيرة أي العائلة فنسق التفاعل فيه يكون واضحا و عميقا.[1]

– تعتبر معدلات الحراك الاجتماعي و المكاني في المجتمع الحضري مرتفعة مقارنة بالمجتمع الريفي.

– السلع و الخدمات و التسهيلات في المجتمع الحضري مختلفة و متنوعة، أما في المجتمع الريفي فهي منخفضة.[2]

– تتميز العلاقات الاجتماعية في المجتمع الحضري بالضعف و السطحية على عكس المجتمع الريفي الذي تتميز العلاقات فيه بالتعاون و شدة التماسك بين أعضاء الجماعة، أي أن سكان الريف هم أكثر تمسكا بالقيم الدينية و أكثر استعدادا للتعاون و حل المشكلات التي تقع بين الأفراد.

---

1 – محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، د.ت، ص ص 80-82.

2 – سعيد أحمد هيكل، **علم الاجتماع الحضري**، ط1، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص168.

– الحياة الحضرية هي أوسع نطاقا من الحياة الريفية، ذلك لأن الفرد في المجتمع الحضري يكون حرا في طريقة حياته الخاصة و العامة، بينما في الريف العائلة هي التي تفرض على الشخص تنفيذ أنماط السلوك، فهو بذلك مقيد بالعادات و التقاليد و النظم الاجتماعية السائدة في الريف.

– تتميز الحياة الحضرية بالتكيف السريع الذي يعتبر شرطا أساسيا للبقاء و الاستمرارية في الحياة الحضرية، حيث أن التغير السريع يعتبر أحد مميزات الحياة الحضرية، و ذلك عكس الحياة في المجتمع الريفي التي تتميز بالاستقرار.[1]

يتميز الفرد في المجتمع المتحضر بمجموعة من المميزات أهمها:

– الإنسان المتحضر مقبل على العلم و التكنولوجيا على عكس الإنسان التقليدي الذي يؤمن بدور و أهمية المسائل البدائية.

– يعتمد الإنسان المتحضر على التخطيط لأنه بواسطته يستطيع تأمين الطريقة المثلى للحياة، كما أنه يتقيد بالوقت حيث يقوم بوضع برامج محددة و منظمة و ذلك بهدف إحداث التوازن في إدارة شؤونه الخاصة.[2]

و باختصار فإن المجتمع الحضري بالنسبة لعلماء الاجتماع هو مجتمع المدينة الذي يتميز بعدة سمات و خصائص أهمها: التقسيم الدقيق للعمل، أي أن تعدد الوظائف يعتبر أمرا ضروريا من أجل تأمين احتياجات الأفراد[3]، ارتفاع المستوى التكنولوجي، تباين السلوك، اللاتجانس، شدة الحراك الاجتماعي و كثافة السكان و غيرها.[4]

4 – المداخل المعرفية المتعلقة بالتحضر:

1/4- المدخل السياسي-الإداري:

تعتبر المدينة مركزا إداريا و سياسيا، و تمثل الوظيفة السياسية السبب الأصلي لنشأة المدينة. فالتنظيمات السياسية بمختلف أشكالها تتخذ من المدينة ميدانا لتطبيق ممارساتها[5]، و أن الدولة لها دور في إنشاء المدن و تخطيطها و تنظيمها و منه إلى إنشاء مراكز حضرية، و بذلك تصبح المدينة مركزا للسلطة تتركز فيها مختلف الأجهزة الرسمية للدولة أي الأنشطة ذات الطابع الصناعي، التجاري و الخدماتي. لقد لعبت القوة السياسية دورا في

---

1 – محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري**، (د.ت)، مرجع سابق، ص ص96-97.

2 – مريم أحمد مصطفى و آخرون، **التغير و دراسة المستقبل**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت، ص ص349-350.

3 – Mostefa Boutefnouchet, **Système social et changement social en Algérie**, Office des Publications Universitaires, Alger, (s.d), p40.

4 – محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، (د.ت)، مرجع سابق، ص497.

5 – لوجلي صالح الزوي، **علم الاجتماع الحضري**، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2002، ص ص101-102.

تشكيل المدن و ذلك من حيث التوسع و التوطين الصناعي، كما أن ابن خلدون يتصور أن التحضر يسير في خط مستقيم كما هو موضح في المخطط التالي:

العصبية ← الملك ← المدينة ← زيادة الأنفاق ← زيادة الاستقطاب ← زيادة التحضر.[1]

2/4- المدخل التكنولوجي:

لقد تأثرت طريقة حياة الأفراد و سلوكهم بالتقنيات الحديثة، أي أن ازدياد التقدم التكنولوجي يؤدي إلى التغير الاجتماعي. أدت الاختراعات التكنولوجية الصناعية في المساهمة في تطوير الآلات الصناعية القديمة و تشغيل الآلاف من العمال، كما أن التطور السريع في المجال التكنولوجي قد أدى إلى إحداث تغييرات في المجالات الاجتماعية منها خروج المرأة للعمل و مساهمتها في الحياة العامة، مما أدى إلى التغير في وظيفتها الاجتماعية و مضمون أدوارها و في مختلف الاعتبارات التقليدية بين الجنسين. كما أن التطور في المجال التكنولوجي أدى إلى ظهور الصناعة و منه إلى بروز ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، مما أدى ذلك إلى تفكك الروابط التقليدية و تغير نظام القيم و ظهور قيم و عادات و علاقات اجتماعية جديدة.[2]

3/4- المدخل الاقتصادي:

يرى هذا المدخل أن التحضر يرتبط أساسا بالتحول الاقتصادي الناتج عن الثورة الصناعية، فقد أدى ظهور الصناعة إلى جذب الآلاف من الأيدي العاملة من الأرياف إلى المدن[3]، و قد ارتبط التحضر أو النمو الحضري بتحول و انتقال التنظيمات الاقتصادية إلى الشكل المعقد، أي الانتقال من الحياة الاجتماعية القائمة أساسا على العمل أو الإنتاج الأولي كالزراعة و الصيد إلى الحالة التي تقوم على العمل الصناعي و الإداري و التجاري و الخدماتي، أي الانتقال من اقتصاد المعيشة إلى اقتصاد السوق. فالتوسع في القطاعات غير الزراعيّة و توفير فرص العمل يجعل عددا كبيرا من المزارعين يتخلون عن مهنة الزراعة، وبالتالي تصبح المراكز الحضرية مستوعبة لعدد من السكان يشتغل معظمهم في الصناعة و التجارة و الخدمات و المهن الحرة. فالكثير من الدراسات التي أجريت حول التحضر قامت بربط هذه الظاهرة بعملية التصنيع، و منه فإن النمط الاقتصادي لأي مجتمع يتحدد وفق نوعية و طبيعة الأنشطة السائدة فيه.[4]

---

1 – محمد بومخلوف، (2001)، مرجع سابق، ص ص62-64.

2 – فهمي سليم الغزوي و آخرون، مرجع سابق، ص299.

3 – محمد بومخلوف، (2001)، مرجع سابق، ص60.

4 – لوجلي صالح الزوي، مرجع سابق، ص ص93-95.

و قد توصل "شارلز كولي" (Charles Cooley) عام 1894 في دراسته لأثر العوامل و المتغيرات الاقتصادية إلى تحديد الموضع الذي يستقر فيه السكان و المتمثلة في توفر إمكانيات الإنتاج و توفر شبكة النقل و غيرها.[1]

4/4- المدخل الديموغرافي-الإحصائي:

يرى هذا المدخل أن التحضر يرتبط بزيادة التركيز السكاني في المدن و المناطق الحضرية، فهو يرتكز على البعد الديموغرافي في قياس عملية التحضر و النمو الحضري أي يشير إلى التجمعات السكانية في حجم معين. و هذا المدخل لا يركز على السكان فقط و إنما يركز في الدراسة على مقومات و أنشطة و مشكلات السكان في المجتمع الحضري، ذلك لأن الجانب الكمي غير مهم بل المهم هو المؤشرات الكيفية المتوصل إليها من خلال الجانب الكمي[2].

ركزت الباحثة "هوب تيسدال" (Hope Tisdale) في تحليلها للتحضر على عنصرين أساسيين هما: تعدد نقاط التركيز من ناحية و زيادة حجم المراكز الفردية من ناحية أخرى، فزيادة السكان المقيمين في المناطق الحضرية يصبح مؤشرا دقيقا لقياس عمليات التحضر و النمو الحضري، كما أن الحضرية في هذا المدخل عُرِّفت في حدود التركيز السكاني.[3]

5/4- المدخل الاجتماعي-الثقافي:

يرى هذا المدخل أن المتغيرات الحضرية لها أهمية و دور في نشأة الظاهرة الحضرية بشكل عام و في تكوين و نمو المراكز الحضرية بشكل خاص، أما درجة التجانس فهي تؤثر في كيفية ممارسة الأفراد لأدوارهم و على نوع العلاقات الاجتماعية السائدة بينهم.[4]

6/4- المدخل السلوكي:

يؤكد المدخل السلوكي للتحضر على خبرة الأفراد على مر الزمن من حيث أنماط السلوك و التفاعل، و منه يُنظر إلى الحضرية على أنها طريقة للحياة، و أيضا نسق من القيم و معايير السلوك و أنماط التفاعل و العلاقات الاجتماعية. و قد ارتبط هذا التصور ارتباطا مباشرا بالتفكير التطوري للمدرسة الألمانية أبرزهم: تونيز، شبنجلر،

---

1 – محمد بومخلوف، (2001)، مرجع سابق، ص59.

2 – لوجلي صالح الزوي، مرجع سابق، ص ص87-88.

3 – السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص150. نقلا عن:

Hope Tisdale, **The process of urbanization**, Social Forces, 20 march 1940, pp31-32.

4 – لوجلي صالح الزوي، مرجع سابق، ص105.

زيمل و فيبر و غيرهم، إذ يرون أن التحضر هو انتقال و تطور المجتمع من شكل "الرابطة" إلى شكل "الانقسام في الأدوار"، بمعنى أن التحضر يؤدي إلى فقدان المعايير.[1]

7/4- المدخل الإيديولوجي:

يركز هذا المدخل على القوة الفكرية التي تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية الواقعية، باعتبار أنها العنصر الهام في التغير الاجتماعي، و ذلك عندما توجَّه نحو التغيرات التي تخدم أنماط الحياة و تبني العمل الاجتماعي الذي يلبي احتياجات المجتمع. و هي باختصار تتخذ أساليب و وسائل من أجل تحقيق الأهداف.[2]

8/4- مدخل الحتمية الاجتماعية أو التغير الاجتماعي:

تعتمد التحاليل الحديثة في تفسير ظاهرة التحضر على عامل التغير الاجتماعي، لأن المركز الحضري يعتبر مركزا للنشاطات و التفاعلات الاجتماعية و الثقافية. فالمعلومات و الأخبار التي تنتشر عن طريق وسائل الإعلام كالتلفاز، الصحف و المجلات ساهمت في إحداث تغييرات، و ذلك ما أدى إلى جذب الآلاف من السكان الراغبين في التجديد و التغيير من نمط حياتهم و أيضا التخلص من الرتابة اليومية في الأرياف[3]، و تكون بذلك "الرغبة في التغيير" إحدى العوامل الهامة في التحضر. و قد ربط "ابن خلدون" في تحليله للتحضر على التحول الذي طرأ على نمط المعيشة، أي الانتقال من حالة الاعتماد على الضروريات إلى حالة الاعتماد على الكماليات.[4]

9/4- المدخل المتعدد العوامل:

يرى هذا المدخل أن التحضر يرجع إلى عدة عوامل متداخلة، أي لا يرجع إلى عوامل اقتصادية فقط بل إلى عوامل و متغيرات: سياسية، اجتماعية و ديموغرافية، أي هي وحدة مترابطة و متفاعلة مع بعضها البعض و لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى. كما أن التغيرات السكانية أدت بدورها إلى التحولات الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية.[5]

---

1 – السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص154.

2 – فهمي سليم الغزوي و آخرون، مرجع سابق، ص ص292-293.

3 – محمد بومخلوف، (2001)، مرجع سابق، ص61. نقلا عن: عبد الإله أبو عياش، **الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980، ص107.

4 – نفس المرجع، ص ص60-61.

5 – نفس المرجع، ص65.

10/4- المدخل الايكولوجي:

لقد اهتمت الجغرافيا البشرية بالبعد الجغرافي-الإيكولوجي في دراسة التحضر، أي بُعد التوزيع المكاني للسكان و النشاطات ضمن المساحات التنظيمية للمدينة. و يركز هذا المدخل على العوامل التالية: الزمان و المكان و متغير الحجم أو الكثافة و التي من خلالهما تقاس درجة التحضر[1]، كما أنه يتضمن كل معاني التعديل و التغيير في استخدام الأرض أو استثمار الموارد البيئية، بمعنى أن درجة التحضر تقاس في ضوء وضوح سيطرة الإنسان على الطبيعة و استخدامها من أجل رفاهيته، و التي انعكست على الطابع الفيزيقي للمجتمع الحضري و خصائصه الوظيفية و نمط توزيع السكان و النشاطات و غيرها.[2]

11/4- المدخل التاريخي:

يُستخدم مدخل التحليل التاريخي التطوري في تصنيف المدن و المناطق الحضرية مركزا على متغيرات متعددة، فهناك من استخدم الطابع الثقافي في التحليل و التطور التاريخي للحياة الحضرية و منهم من استند على البعد الوظيفي أو العامل الجغرافي (أي أنماط استخدام الأرض). كذلك يمكن الاسترشاد بالخبرات التاريخية التي مرت بها عملية التحضر في المجتمعات و فهم الأوضاع الراهنة، و كذا إمكانية التنبؤ بمسارات التحضر فيها مستقبلا.[3]

5 – النظريات المتعلقة بالتحضر:

1/5- لويس ويرث «Louis Wirth» (1897-1952):

تعتبر المقالة التي نشرها عام 1938 تحت عنوان "الحضرية كطريقة للحياة" (Urbanisim as a way of life) من أهم الأعمال التي لاقت اهتماما واسعا في الدراسات الحضرية، و يرى أن التحضر عملية اجتماعية و خصائص اجتماعية في آن واحد، و بذلك فهو يفرق بين التحضر كعملية و التحضر كظاهرة اجتماعية التي تظهر بشكل واضح في الأماكن الحضرية أي المدينة. و من الصور التي حددها ويرث في التنظيم الاجتماعي و المصاحبة في قيام المدينة هو زيادة حجم الجماعة و الذي يؤدي إلى تقسيم واضح للعمل، فكلما نما تقسيم العمل زادت المصانع في قيامها بالصناعات و الأعمال الأسرية. كما أن الزيادة في حجم التجمع البشري يؤدي إلى تغيرات تتمثل في تحرر الفرد من الضبط الاجتماعي الذي تمارسه الجماعات الأولية.[4]

---

1 – لوجلي صالح الزوي، مرجع سابق، ص84.

2 – السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص ص152-153.

3 – لوجلي صالح الزوي، مرجع سابق، ص90.

4 – عبد الرؤوف الضبع، مرجع سابق، ص ص26-28.

قام ويرث بالكشف عن صور الفعل الاجتماعي و التنظيم الاجتماعي الذي يظهر في المدن، و التي ترجع في نظره إلى الحجم المتزايد لكثافة السكان و عدم تجانسهم، فهم يتعرضون لتجديدات و تغيرات اجتماعية مستمرة مما يغير بذلك من انتماءاتهم الثقافية. و من النتائج التي توصل إليها في تقسيم العمل هو سيطرة المؤسسات على حياة الأسر الصغيرة و على الوظائف التي تقوم بها وعلى عددها، و بالتالي تفقد العائلة روحها في المدينة، أي يؤدي ذلك إلى تراجع العصبية.[1]

فساكن المدينة يصبح أكثر عرضة للتنقل الاجتماعي و الجغرافي و أضعف ولاءً للجماعة.[2]

و يمكن تلخيص أفكار ويرث فيما يلي:

- ترتبط الحياة الحضرية بالثقافة الصناعية التي تتوافق مع التصنيع.[3]
- يتميز المجتمع الحضري بالحجم و الكثافة و اللاتجانس و التي تعتبر أساسية في التنظيم الاجتماعي للسلوك.
- إن الحضرية ليست مجرد حجم السكان أو كثافتهم أو الأنشطة المادية أو التكنولوجية، بل تعني الآثار التي تخلفها المدن على الحياة الاجتماعية.
- الآثار التي تمارسها المدن في طبع حياة الناس لا يمكنها أن تمحو نهائيا نمط الحياة القديم.
- إن الحضرية كطريقة أو أسلوب في الحياة يعكسه واقع البناء و التنظيم الاجتماعي القائم، كما أن الحضرية تتميز بالعلمانية و ظهور العلاقات الثانوية و التي تؤدي إلى تشتت الأدوار و عدم وضوح المعايير.
- للحضرية القدرة على التأثير في الاتجاهات و السلوك و المواقف.[4]

توصل ويرث إلى مجموعة من النتائج التي ميزها عن القرية، و تتمثل في النقاط التالية:

- يؤدي ارتفاع عدد السكان إلى تغير في علاقات الناس و تغير في خصائص المجتمع، و يفترض أنه كلما كبر حجم السكان كلما زادت كثافتهم، و كلما أصبح المجتمع غير متجانسا كلما تأكدت الخصائص المرتبطة بالتحضر و يصبح الفرد لا ينتمي إلى جماعة معينة. و ينتج عن الكثافة تمايز أكبر و تخصص و انفصال مكان

---

1 – محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري**، (د.ت)، مرجع سابق، ص12.

2 – نفس المرجع، ص17.

3 – Georges Blandier et.al, **Cahiers internationaux de sociologie**, Presses Universitaires de France, Paris, 1968, p133.

4 – محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري**، (د.ت)، مرجع سابق، ص ص29-30.

الإقامة عن مكان العمل و التخصص الوظيفي، و تصبح المدينة بذلك "عالما اجتماعيا مختلف التركيب".[1] فالكثافة السكانية تؤثر تأثيرا قويا في أنشطة الأشخاص.

- كلما زاد الاعتماد على عدد كبير من الأشخاص كلما قل الاعتماد على أشخاص معيَّنين.

- عدم التجانس في المهنة (بسبب الهجرة) و الاختلاف في التخصص يؤدي إلى التحكم الرسمي و التقيد بالروتين و إنتاج البضائع على نطاق واسع.[2]

لقد تبنى ويرث المدخل التاريخي في الدراسات الحضرية و بالنسبة إليه أن الانتقال من المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضري هو ما حدث في المناطق الصناعية (كالولايات المتحدة الأمريكية و اليابان)، أي أن الانتقال كان مصحوبا بتغيرات عميقة في جميع جوانب الحياة، بمعنى أن المدينة هي نتاج لعملية نمو و تطور طويل الأمد.[3]

يرى كل من "ويرث" و "ردفيلد" أن الحضرية بدأت خلال عملية تاريخية طويلة، و الأفراد فُصلوا عن شبكة علاقاتهم القرابية الموجودة في المجتمعات الريفية، و أن المجتمع الحضري صار يتميز بدرجة عالية من الاعتماد الوظيفي المتبادل.[4]

فالدراسات التي أجراها الباحثون الأمريكيون أمثال: "جوردون" (W.Gordon) و "جانز" (H.Gans) ترى أن ويرث كان مبالغا إلى حد كبير في تقدير العلمانية و التفكك كسمات مميزة للمجتمع الحضري[5]. كما أن الدراسات الأمريكية بينت أنه ليس بالضرورة أن يصاحب التحضر تدهور في النظام الاجتماعي، بل أن الأشكال التقليدية تبقى مستمرة جنبا إلى جنب مع الأشكال التنظيمية الجديدة.[6]

2/5- جورج زيمل « Georg Simmel » (1858-1918):

يعتبر المقال الشهير " المتروبوليس و الحياة العقلية " (The metropolis and mental life) الذي قدمه زيمل عام 1903 من أهم الأعمال المرتبطة بالدراسات الحضرية.

---

1 – سناء الخولي، (د.ت)، مرجع سابق، ص ص89-90.

2 – لوجلي صالح الزوي، مرجع سابق، ص ص160-161.

3 – سناء الخولي، (د.ت)، مرجع سابق، ص48.

4 – نفس المرجع، ص93.

5 – السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص86.

6 – محمد بومخلوف، (2001)، مرجع سابق، ص ص78-79.

يرى زيمل أن الاهتمام بالتفاصيل الديموغرافية و الخصائص الفيزيقية هو مضيعة للوقت، و يجب أن يتجه التحليل السوسيولوجي للمدينة إلى دراسة الصور النفسية للحياة الإنسانية في البيئة الحضرية، أي أن "العقلية الحضرية" هو الموضوع الأساسي للدراسة و التحليل.[1]

لقد اعتمد زيمل في تحليله للمدينة على الطابع النفسي الاجتماعي أي تناول الأبعاد السيكولوجية و صور التفاعل الاجتماعي المصاحبة للتحضر، فهو يركز على الجانب السلوكي و النفسي للأفراد في استجابتهم للحياة الحضرية، حيث يرى أن الفرد الحضري يتمتع بنوع من الذكاء و ذلك لضمان نجاحه في الحياة الحضرية. و التنظيم الاجتماعي في رأيه يتميز بأعلى درجات التشابك و التعقيد و الروابط تتميز بالتعدد و التباين و التكامل التي تستند إلى مبدأ تقسيم العمل، و أن خصائص التنظيم الوظيفي تتعدى الحدود الطبيعية.[2]

يؤكد زيمل أن الإنسان في المدينة يشعر بالضياع نظرا لتعدد و تعقد جوانب الحياة، و الذي يؤدي إلى وجود علاقات جزئية و انفصالية بين الإنسان و أقرانه و بينه و بين بيئته. و يقول أيضا أنه على الفرد أن يفصل نفسه بين الروح و العقل، و أن العلاقات الوظيفية في المدينة تمثل القوى الدافعة للإنسان لكي يتحرر من الأفعال الروتينية[3]. كما يرى أن الحياة في المدينة المتميزة بالتعقيد قد أدت إلى بروز سمات و خصائص متميزة تتمثل في: "التوقيت" و "الدقة" و ذلك على المستوى التنظيمي، أما على المستوى الفردي فيتمثل في الاتصاف بـ: "الرسمية" و "التحفظ".[4]

3/5- فرديناند تونيز « Ferdinand Tönnies » (1855-1936):

يعد المؤلف الذي نشره عام 1887 بعنوان "المجتمع المحلي و الرابطة" (Gemeinschaft und Gesellschaft) مرجعا مهما في الدراسات الحضرية، و الذي قدم فيه وصفا لنوعين أو شكلين من الحياة و العلاقات الاجتماعية،

---

1 – السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري**، ج1، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2011، ص332.

2 – السيد عبد العاطي السيد، (2006)، مرجع سابق، ص79.

3 – محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري**، (د.ت)، مرجع سابق، ص35. نقلا عن:
Georg Simmel, **The Sociology of Georg Simmel**, Trans by: Kurt Wolf, The free press, London, 1950, pp402-409.

4 – السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري**، (2011)، مرجع سابق، ص334. نقلا عن:
Georg Simmel, **The Sociology of Georg Simmel**, Trans by: Kurt Wolf, The free press, London, 1950, pp36-37.

فالشكل الأول هو المجتمع المحلي و الذي يضم: العادات، المعتقدات العامة، العلاقات الأولية، الثقافة المشتركة المتميزة بالثبات و وضوح الأدوار و غيرها، أما الشكل الثاني فيتمثل في مجتمع الرابطة و الذي يتميز بالعلاقات التعاقدية و المصلحية و الروابط الشخصية و النفعية بين الأفراد (سيادة قانون الإلزام)[1]، و أن العلاقات تقوم على تبادل السلع و الخدمات.

أكد "تونيز" أن التغير الاجتماعي و الثقافي له تفسير اقتصادي، أي يرجع ذلك إلى ظهور الرأسمالية و سيطرة القيم و الإيديولوجيات المرتبطة بالتجارة و الرأسمالية (الرغبة في جمع الأموال و زيادة الأرباح)[2]، و منه فإن الدراسات التي قدمها تعتبر الأساس المنطقي لتعريفات الدراسات التي تركز على النظم و المؤسسات الحضرية.

4/5- "بيتيريم سوروكين"و"فرانسيس زميرمان" « Pitirim Sorokin and Francis Zimmerman»:

لقد توصل كل من "سوروكين" و "زميرمان" إلى تحديد خصائص المجتمع الحضري و ذلك بمقارنته مع المجتمع الريفي، ففي نظرهما تمثل المهنة العامل الأساسي للفروق بين المجتمعات و أن مهن الأفراد في المجتمع الحضري متنوعة و مختلفة كأعمال: التجارة، الصناعة و الحرف، الإدارة و غيرها من الأعمال غير الزراعية، و الذي ترتب عن ذلك أي التخصص الدقيق و المتقن في مجال العمل انفصال الأفراد عن الجماعات القرابية. أما في المجتمع الريفي فالطابع الغالب فيه هو العمل الزراعي، إذ نجم عن العمل الزراعي الارتباط بالأرض و بالجماعات القرابية[3]. فالمهن في المجتمع الحضري تتدرج تدرجا هراركيا، أي أن الفرد في المجتمع الحضري يكتسب مكانة اجتماعية و طبقية تبعا للمهنة أو الأعمال التي يمارسها، مما يمكن القول أن الفرد يشبع حاجياته المادية بعيدا عن الجماعة القرابية.

يعتبر تقسيم العمل في المجتمع الحضري و أهمية دور المهنة بالنسبة للفرد أحد أهم عوامل كسب المكانة في المجتمع، كما أن الحراك بمختلف أشكاله أي المكاني و المهني و الاجتماعي يزيد في المجتمع الحضري و التي ترتبط ارتباطا طرديا، أما في المجتمع الريفي فالحراك فيه يعتبر أقل كثافة باستثناء الانتقال المهني أي الهجرة.[4]

---

1 – السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري: مشكلات و تطبيقات**، ج2، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2011، ص ص31-32.

2 – السيد عبد العاطي السيد، (2006)، مرجع سابق، ص ص67-68.

3 – السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري**، (2011)، مرجع سابق، ص ص68-69.

4 – نفس المرجع، ص ص71-72.

5/5- ماكس فيبر «Max Wiber» (1864-1920):

لقد حاول فيبر توضيح الظروف التي تجعل من المدينة دورا إيجابيا في الحياة العامة للإنسان، حيث قام بشرح و تفسير معاني الأفعال الإنسانية، و يرى أن المجتمع المحلي الحضري عبارة عن مجموعة متسقة و متداخلة من النظم، و تُعتبر المدينة بالنسبة إلى فيبر وحدة اقتصادية، أي يتمثل المعنى الاقتصادي للمدينة في أن السكان المقيمون فيها يقضون الجزء الأهم من حاجياتهم الاقتصادية الضرورية في السوق المحلي، و أن الإقامة في المدن تحتم ضرورة الاعتماد الاقتصادي المتبادل. و يعتبر السوق الميكانيزم الذي يسهل عملية التبادل، و أنه يقتضي على سكان المدينة التطوير في علاقاتهم الاجتماعية، و ذلك لكي يستطيعوا اكتساب مشاعر المشاركة الهادفة.

و يصف فيبر المدينة على أنها " الشكل الاجتماعي الذي يسمح بظهور أعلى درجات الفردية و التفرد، و حينما نعرف المدينة لا نقصد بذلك وصف أسلوب واحد للحياة، و إنما نصف مجموعة بناءات اجتماعية يمكن أن تؤدي إلى ظهور أنماط متعددة و ملموسة في أساليب الحياة، فكأن المدينة على هذا الأساس تمثل بناءات اجتماعية تشجع الفردية الاجتماعية و التجديد، و هي بذلك وسيلة التغير التاريخي".[1]

6 – التحضر في الجزائر:

لقد مر التحضر في الجزائر بعدة فترات تاريخية لا يمكن تجاهلها، و التي تعتبر المدخل الأساسي في فهم و تطور المدينة الجزائرية.

عرف المجتمع الجزائري تحضرا سريعا و ذلك بسبب عدة عوامل أهمها التحولات السياسية المتمثلة في الثورة التحريرية و تحقيق الاستقلال، و العوامل المتعلقة بالتحول في النظام الاجتماعي-الاقتصادي و المتمثلة في التحول الديمقراطي. و تعتبر الجزائر من البلدان المتوسطة التحضر، حيث بلغت نسبة التحضر 30% و ذلك سنة 1960، أما سنة 1994 فقد ارتفعت النسبة إلى 55% و التي تخص المدن الكبيرة أكثر من المدن الصغيرة و المتوسطة. و الجزائر العاصمة تمثل أكبر تجمع سكاني حضري حيث بلغ عدد السكان عام 1995 حوالي ثلاثة ملايين و سبعمائة ألف نسمة.[2]

---

1 – السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري**، (2011)، مرجع سابق، ص ص327-331.

2 – محمد بومخلوف، (2001)، مرجع سابق، ص ص119-121.

حرِص المستعمر الفرنسي في الفترة الممتدة منذ الاحتلال عام 1830 إلى غاية عام 1954 أن يجعل من سكان الجزائر شعبا متخلفا، و ذلك عن طريق تجريدهم من جميع ممتلكاتهم، و بالتالي فإن هذه الفترة لم تعرف التحضر بل عرفت التريف و المتمثل في تراجع العمران الحضري لصالح العمران الريفي، ذلك لأن المناطق الريفية تعتبر بالنسبة للسكان مصدرا للأمن السياسي و الاقتصادي، أي يرجع سبب الهجرة الواسعة في هذه الفترة إلى الهروب من الاحتلال[1]. تتمثل ردود الفعل التي تسببها المستعمر في انتشار الفقر و البؤس، مما أدى إلى الحاجة إلى الانتقال إلى أماكن أكثر ملاءمة و المتمثلة في المدن و انتقال الأيدي العاملة الزراعية إلى القطاع الصناعي، فالهجرة كانت واسعة حيث استمرت إلى ما يزيد عن القرن.[2]

أما بعد سنة 1954 فقد عرفت الجزائر تطورا سريعا في نسبة التحضر حيث وصلت إلى 27%، أما في سنة 1965 فقد وصلت النسبة إلى أكثر من 30%، بينما في سنة 1977 بلغت النسبة 41%.[3]

فالزيادة في نسبة التحضر خلال العقود الأخيرة من الاحتلال ترجع أساسا إلى الأحداث العنيفة للثورة و سياسة إفراغ الأرياف من سكانها من طرف الاحتلال، و ذلك من أجل أن يقيموا محتشدات فيها، وبالتالي فإن أكثر من نصف سكان المدن الذين التحقوا بالمدن كلاجئين هم النازحون من المناطق الريفية خلال فترة 1954-1962، ومنه قرر النازحون الاستقرار فيها و عدم العودة إلى قراهم بعد الاستقلال، و بالتالي فقد ارتبطت الحياة الحضرية بالنسبة للسكان الجزائريين أساسا بالاستقلال الوطني.[4]

لقد أدت الحرب التحريرية إلى انهيار جميع مستويات الدولة الإدارية و الاقتصادية، مما أدى بالدولة الجزائرية بعد سنوات من ذلك إلى التركيز إلى وضع مخططات للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية أهمها "التصنيع" الذي كان يعتبر عاملا مهما في القضاء على البطالة، أي أن تركز الصناعة بعد سنة 1966 يمثل عامل جذب لليد العاملة الريفية نحو المدن، و ذلك على حساب الأراضي الزراعية الخصبة و خاصة الأراضي التي خضعت لنظام التسيير الذاتي مباشرة بعد الاستقلال.[5]

---

1 – محمد بوخلوف، (2001)، مرجع سابق، ص ص122-123.

2 – Mostefa Boutefnouchet, op.cit, p40.

3 – محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص68.

4 – محمد بوخلوف، (2001)، مرجع سابق، ص ص125-128.

5 – محمد السويدي، مرجع سابق، ص67.

سُميت الفترة التي تلت مباشرة الاستقلال الوطني بفترة التنمية الصناعية، ذلك لأن الجزائر اتبعت سياسة التصنيع و التوطين الصناعي التي كان لها دور في تدعيم التحضر و الحياة الاجتماعية الحضرية، حيث ساهمت في نمو المدن الجزائرية و ظهور عدة مدن صناعية.

و خلال هذه المرحلة عرفت الجزائر حركة جغرافية واسعة نحو المراكز الصناعية الجديدة، حيث تميزت هذه الفترة بالتصنيع المكثف و الذي نتج عنه نمو حضري سريع خاصة بالنسبة للمدن الصناعية الكبرى[1]، و قد كانت الهجرة الواسعة تمثل العاملين في النشاط الزراعي (أي الفلاحين)، و ذلك بهدف البحث عن فرص العمل في القطاع الصناعي، و هذه الحركة استمرت إلى غاية أوائل الثمانينات.[2]

فالهجرة الداخلية التي عرفتها الجزائر ترجع إلى تغير علاقة الإنسان بالأرض، و ذلك بسبب تأثرها بالعامل الخارجي المتمثل في حركة الاستيطان الأوربي في الريف الجزائري، أي منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 [3]. كذلك فإن معدل التحضر الذي عرفته الجزائر في فترة التحول الديمقراطي أي ابتدءا من سنة 1989 يعادل المعدل الذي عرفته في فترة التنمية الصناعية، و أيضا يعادل المعدل الذي عرفته في الفترة الأولى من الاستقلال.[4]

أما عوامل جذب السكان نحو المدن هي:

- توفر فرص العمل و التعليم.
- ازدهار الثقافة في المدينة. [5]
- النمو الاقتصادي و الصناعي و تركز الاستثمارات في المدن.

---

1 – محمد بومخلوف، (2001)، مرجع سابق، ص ص133-135.

2 – Ali El-kenz et.al, **L'Algérie et la modernité**, 1ère édition, Imprimeries Delmas à Artigues-près-Bordeaux, Dakar, 1989, p83.

3 – محمد السويدي، مرجع سابق، ص72.

4 – محمد بومخلوف، (2001)، مرجع سابق، ص137.

5 – رشيد زوزو، **الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر (1988-2008)**، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص206.

لقد ارتبطت الهجرة الريفية نحو المراكز الحضرية بالثورة الصناعية، و ذلك ما أدى إلى اختلال التوازن بين القرية و المدينة (أي بين الريف و الحضر)، أي أن تركز معظم النشاطات الصناعية و الخدماتية الضرورية في المدن الكبرى تعتبر السبب في النزوح إلى المناطق الحضرية. فالهجرة نحو المدينة لا يصاحبها التغيير في مكان الإقامة فقط بل يصاحبها أيضا التغير في نمط المعيشة، و أيضا التغيير في المهنة بحيث يمارس المهاجر الريفي في المدينة نشاطات أخرى غير النشاط الزراعي الذي يعتبر ميزة من مميزات المجتمع الريفي[1]. لقد تسببت الهجرة الداخلية في ظهور مشاكل عديدة أثرت على الحياة الاجتماعية و الاقتصادية، حيث أدت إلى ازدحام المراكز الحضارية و منه إلى إعاقة البناء الاجتماعي على أداء وظائفه.[2]

1 – محمد السويدي، مرجع سابق، ص85.

2 – نفس المرجع، ص ص71-72.

الفصل الثالث

الأسـرة و التحضر

الفصل الثالث: الأسرة و التحضر

خضعت الأسرة خلال مراحلها التاريخية إلى عدة تغيرات و تحولات و ذلك بسبب التطورات التي تعرضت لها المجتمعات، و من أهم التغيرات التي طرأت على الأسرة تحول نمط الأسرة من ممتدة إلى نووية و ذلك بفعل عملية التحضر، و كذلك تغير وظائف و أدوار أعضاء الأسرة و ظهور ما يسمى بصراع الأدوار بين الزوجين. و يرجع العديد من العلماء التغيرات التي طرأت على وظائف الأسرة إلى عوامل عديدة أهمها تغير النمط المعيشي و اتخاذ أساليب حضرية في الحياة و ذلك عوض الأساليب القديمة التقليدية التي كانت تسود المجتمعات الريفية، و قد توصل العلماء إلى مجموعة من المداخل و النظريات التي تفسر تغير و تطور الأسرة، حيث يربط بعض العلماء التحولات التي تعرضت لها الأسرة أساسا بالمميزات و الخصائص التي يتميز بها المجتمع الحضري.

1 – الأسرة و أنماطها:

تتأثر الأسرة من حيث الوظيفة بقيم و معايير المجتمع التي تختلف دورها من مرحلة إلى أخرى، و قد صنف الباحثون الأسر إلى شكلين رئيسيين هما: الأسرة الممتدة و الأسرة النووية.

1/1- الأسرة الممتدة:

تتشكل الأسرة الممتدة من الأفراد الذين يكونون ثلاثة أو أربعة أجيال، و هي تضم الأب و الأم و أولادهما غير المتزوجين و المتزوجين مع زوجاتهم و أطفالهم و جميعهم يسكنون في منزل واحد[1]. و تعرَّف أيضا على أنها "الأسرة التي تتكون من أسرتين (زواجيتين) فأكثر، لها رب أسرة واحد يتولى تدبير البيت و يشترك أعضاؤها في المسكن و الاستهلاك، بصرف النظر عن طبيعة المسكن و حجمه و نوعه".[2]

تتكون الأسرة الممتدة من عدد من الأسر المرتبطة و المقيمون في مسكن واحد، و بالتالي فإن السكن المشترك و الالتزامات المتبادلة بين أفرادها تعتبر من الأسس الرئيسية التي تتميز بها هذه الوحدة القرابية.

نمط الأسرة الممتدة هو النمط الذي كان سائدا في المجتمعات الزراعية الريفية و في المجتمعات العشائرية أو المجتمعات البدائية غير الصناعية. و ما يميز هذا النوع من الأسرة هو أنها تعتبر جماعة متضامنة الملكية، و أن السلطة تعود على كبير أفرادها الذي يقوم بإدارة الشؤون العامة و الخاصة للأسرة، فهي تمثل وحدة اقتصادية

---

1 - عبد القادر القصير، **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية**، ط1، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1999، ص ص54-55.

2 – محمد بومخلوف، **نمط الأسرة الجزائرية و محدداته: دراسة إحصائية و تحليل نظري**، ج1، العدد2، فعاليات الملتقى الثالث لقسم علم الاجتماع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص76.

مسيطرة على الملكية و على جميع الوظائف و الأعمال الذي يزاولها أفرادها، و الذين يشتركون في ممارسة مهنة رئيسية واحدة، و الذي يكون تحت إشراف رب الأسرة الذي يقوم بتوزيع المهام على أفرادها، و ذلك من أجل تلبية احتياجات الأسرة. لهذا السبب نجد التشابه و التجانس في الظروف الاقتصادية و الاجتماعية لأفراد هذه الأسرة، كما أن الممتلكات و وسائل الإنتاج تعود على الأسرة نفسها.

أما المستوى الثقافي للأسرة الممتدة فهو متجانس، و أن معتقداتهم و إيديولوجياتهم هي التي تحدد سلوكهم و تحقق وحدتهم الاجتماعية، و هذا النمط من الأسرة نجده منتشرا في القرى و الأرياف أكثر من المدن.[1]

على الرغم من أن الوحدة الاقتصادية للأسرة الممتدة قد تلاشت بسبب التغيرات الاجتماعية الحديثة، إلا أنها لا تزال تؤدي وظائف مهمة في بعض المجتمعات، و لا يزال الفرد ينظر إلى أسرته الممتدة على أنها خير سند له ظروف اجتماعية و اقتصادية معينة.[2]

2/1- الأسرة النووية:

الأسرة النووية أو الأسرة الزواجية هي الأسرة الصغيرة المكونة من الزوج و الزوجة و الأبناء غير المتزوجين، يسكنون معا في مسكن واحد و يقوم بين أفرادها التزامات متبادلة [3]، فهي تعتبر النمط المميز للأسرة في المجتمع المعاصر و التي ظهرت كنتيجة لتقلص الأسرة الأبوية[4]، و هنا يرى بعض الباحثين أن الأسرة النووية ظهرت مع ظهور المجتمع الصناعي و انتشار المدن و الحياة الحضرية، و هي تعتبر من أهم الظواهر الاجتماعية الحديثة.[5]

يؤكد العديد من العلماء أمثال "وليام جود" أن الأسرة الزواجية هي أكثر الأشكال ملاءمة مع النسق الصناعي الحديث، لأنها تتيح حرية التنقل المكاني و الاجتماعي بسهولة كما يسود فيها المساواة بين الجنسين، و أن تحديد التزامات الدور بالنسبة للفرد لا يكون إلزاميا كما هو الحال في الأسرة الممتدة، كما أن العبء الأكبر يقع على الزوجة و الأم و ذلك بسبب الحاجة الاقتصادية، حيث أنها تضطر إلى الالتحاق بالعمل خارج الأسرة بعيدا عن التزاماتها نحو أسرتها.

---

1 – السيد عبد العاطي السيد و آخرون، **الأسرة و المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص9.

2 – صبحي محمد قنوص، **دراسات في علم الاجتماع**، ط1، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 2000، ص 167.

3 – عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص53.

4 – Jean Etienne, Henri Mentras, **Les grand thèmes de la sociologie par les grands sociologues**, Armand Colin édition, Paris, 1999, p87.

5 – عبد المجيد لبصير، مرجع سابق، ص ص286-287.

تعتبر الأسرة النواة ظاهرة عالمية و أن وظائفها محدودة مقارنة بالأسرة الممتدة، و نجد هذا النمط من الأسرة منتشرا أكثر في المجتمعات الصناعية الحديثة، و هي تعتبر من أهم خصائص المجتمع الحديث، و من أهم عوامل ظهور الأسرة النووية: سيطرة النزعة الفردية التي انعكست على كثير من المظاهر كالملكية و القانون و الأفكار الاجتماعية العامة.[1]

و تتميز الأسرة النواة عموما بمجموعة من المميزات و التي نوجزها فيما يلي:

– يسود الأسرة النووية عموما الأسلوب الديمقراطي و يرجع ذلك إلى وجود فرص تتساوى فيها منزلة الزوجين في الحقوق و اتخاذ القرارات، عكس الأسرة الممتدة التي يسود فيها الأسلوب الدكتاتوري أين يحتل فيه الزوج المكانة الاجتماعية المرتفعة عن مكانة الزوجة، و الذي ينفرد باتخاذ الإجراءات و القرارات المتعلقة بالأسرة و مستقبلها.

– لا تتعرض الأسرة النووية بشكل صارخ إلى القيود التي تفرضها سلطة الأقارب، التي من كانت تقرر مصير و مستقبل الأسرة الممتدة، فالزوجة لا تخضع دائما لسلطة والدة الزوج كما هو الحال في الأسرة الممتدة. أما عن العلاقة بين الزوج و الزوجة في الأسرة النووية فهي أقوى مما هو عليه في الأسرة الممتدة، و ذلك ربما لمساهمتهما في اختيار بعضهما من جهة، ثم عدم وجود تفاوت بين الطرفين فيما يتعلق بالمستوى التعليمي من جهة أخرى.

– الرعاية و الاهتمام بالأبناء في الأسرة النووية يتولاها الزوجان، أما في الأسرة الممتدة فالأقارب يشاركون إلى جانب الزوجين في تربية الأبناء.

– تتسم الأسرة النووية بالترابط و التضامن الاقتصادي و الاجتماعي بين أفرادها[2]، أما من الناحية الاقتصادية فهي مستقلة عن أقاربها، أي أن الأسرة النووية متحررة عن الروابط القرابية الواسعة و تكون أكثر حرية في حركتها الجغرافية.[3]

وُصفت الأسرة المعاصرة على أنها أسرة ممتدة معدلة، التي تكون فيها الاتصالات مكثفة بين الأقارب و ليس بالضرورة أن يعيش أعضاؤها معا، فالاتصالات تكون عبر الحديث الهاتفي و الزيارات و تبادل الخدمات.[4]

---

1 – السيد عبد العاطي السيد و آخرون، مرجع سابق، ص10.

2 – نفس المرجع ، ص55.

3 – معن خليل عمر، (2000)، مرجع سابق، ص315.

4 – نفس المرجع، ص316.

2 – عوامل تطور الأسرة:

تعرضت الأسرة خلال مراحلها التاريخية إلى عدة تغيرات و تطورات سواء من حيث البناء أو من حيث الوظائف. و يرجع أسباب تطور وظائف الأسرة و تغير مظاهر الحياة فيها إلى عدة عوامل منها:

التصنيع: و الذي يقصد به "التحول من المجتمع الزراعي أو التجاري إلى المجتمع الصناعي، نتيجة لنمو أنساق المجتمع تحت وطأة القوة الآلية".[1]

لقد أثر التصنيع بشكل كبير على نظام الأسرة، أي أن الأسرة تمد الميدان الاقتصادي بالأيدي العاملة و في نفس الوقت تعتبر المستهلك الأول لِما يظهر في الميدان الاقتصادي من سلع و خدمات و غيرها من المنتجات. كما يؤدي توفر المؤسسات و الخدمات التي تحقق حاجات الأفراد إلى التقليل من فرص الاعتماد على النسق القرابي و تخلص الزوجين من سلطة العائلة.

يُرجع الباحثون التغير الحاصل في شكل الأسرة إلى التصنيع، فقد أدى الانتشار الصناعي إلى التغير في الخصائص التقليدية للأسرة، إذ من التناقض أن تبقى الأسرة كما هي دون تغير يتناسب مع متطلبات المراكز الحضرية، فمثلا التغير الحاصل في نمط الأسرة هو من أجل التكيف مع المتطلبات الجديدة، أي يرجع التغير في نمط الأسرة إلى تقلص قيم الأسرة و كذلك إلى التغير المكاني و المهني الذي أدى إلى فتور العلاقات الأسرية.كما كشفت الدراسات أن هناك تغيرا ملحوظا في وظائف الأسرة و يرجع ذلك إلى تأثيرات الحضرية و الصناعة، حيث فقدت الأسرة العديد من وظائفها التقليدية بسبب انتقال هذه الأخيرة إلى المؤسسات الأخرى، كما تغيرت من حيث البناء و يتجلى ذلك في تغير المراكز و الأدوار لكل من الزوجين و التي بدورها تؤثر على العلاقات و التفاعل الأسري، أي يرجع التغير في الوظائف إلى ظهور الاستقلالية و الفردية و الديمقراطية.[2]

فالتصنيع يصاحبه بالضرورة التعقيد في تقسيم العمل الذي يتضمن الانتقال من المهن الزراعية إلى المهن الصناعية. و مع نمو التصنيع أصبحت الأسرة تتجه إلى شكل جديد يتمثل في الأسرة النواة، و التي حلت محل النمط التقليدي.

---

1 – سناء الخولي، (د.ت)، مرجع سابق، ص82.

2 – محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، **علم الاجتماع العائلي: دراسة التغيرات في الأسرة العربية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص74-75.

لقد نتج عن التصنيع توقف العائلة عن الإنتاج، مما أدى إلى فقدانها للعديد من وظائفها الاقتصادية التي كانت تتميز بها في الماضي حينما كانت وحدة منتجة و مستهلكة في نفس الوقت، أي أصبحت الأسرة الحالية وحدة مستهلكة فقط. و قد أدى التقدم الصناعي إلى ظهور آلات ساعدت الأسرة على التخفيف من الأعباء المنزلية من توفير الوقت و الجهد كآلات التبريد و الغسيل و الطهي و غيرها، أضف إلى ذلك فقد تغير الموقف الاجتماعي للمرأة، حيث أتيح لها الفرصة في تعلم معظم المهن التي كانت من قبل مقتصرة على الرجال فقط.[1]

لقد ساهم التصنيع في فتح مجال العمل أمام المرأة، و ذلك منذ الانقلاب الصناعي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الذي، حيث شجعها ذلك على الخروج للعمل و قيامها بدور التكسب الذي كان مقتصرا على الزوج فقط.[2]

كما أن الوسائل التكنولوجية التي اقتحمت حياة الأسرة قد غيرت من عادات و سلوكات أفرادها[3]. حيث يرى " أوجبرن" أن التكنولوجيا تعتبر العامل الأساسي في التأثير على المدن، كما يرى أنصاره أن التكنولوجيا هي السبب في كل التغيرات الاجتماعية. و قد ركز "أوجبرن" على تأثير التكنولوجيا على المجتمعات المتحضرة و الذي يرى أن لها تأثيرات على الحياة الحضرية، و ذلك في ميادين عديدة كالسكن و العائلة و غيرها من مظاهر الحياة الاجتماعية الخاصة بالمجتمعات الحضرية. كما يرى كل من "أوجبرن" و "هاولي" أن التكنولوجيا يمثل متغيرا أساسيا من حيث التأثير على سكان المدن و مناطق إقامتهم و كذلك على أماكن عملهم.[4]

و للعامل الإيديولوجي دور في تغير الأسرة، و يظهر ذلك بوضوح في ارتفاع مستوى رعاية الأطفال الذين صاروا يحصلون على رعاية فائقة بفضل توفر و تعدد الخدمات.[5]

– هجرة الأفراد نحو المدن و تخلصهم من سلطة الدين و التقاليد التي كانوا يخضعون لها في الحياة الريفية.

– أدى تقدم وسائل المواصلات و تعددها إلى الاحتكاك و التداخل الاجتماعي بين النماذج و الأشكال الاجتماعية، و التي انعكست هذه الأخيرة على نمط حياة الأسرة.

---

1 – سناء الخولي، (د.ت)، مرجع سابق، ص159.

2 – عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص ص79-80.

3 – حنان عبد الحميد العناني، **الطفل و الأسرة و المجتمع**، ط1، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 2000، ص 118.

4 – سعيد أحمد هيكل، مرجع سابق، ص ص96-97.

5 – عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص81.

– كانت الأسرة في القديم تعتبر وحدة منتجة و مستهلكة، و لكن بعد التطور في الحياة الاقتصادية و في نظم الإنتاج أصبح الفرد يعمل لحساب غيره و لصالح الجماعة، و بالتالي أصبحت الغاية من الإنتاج هو الاستبدال، و منه صارت الأسرة وحدة تعتمد في نمط حياتها على الاستهلاك.

– انتشار الآراء الديمقراطية و حصول المرأة على حقوقها السياسية كنشر التعليم و المساواة بين الجنسين في الحقوق و الواجبات و سيادة مبدأ تكافؤ الفرص قد أدى إلى الارتقاء في أساليب التفكير و العمل، و بالمقابل تراجعت و تلاشت الأفكار و الممارسات التقليدية التي كانت سائدة في الماضي. فانتشار الوعي الثقافي لدى المرأة أدى إلى التطوير في حياة الأسرة و منه إلى ارتفاع معاييرها الثقافية.

– ظهور المرأة كعنصر منتج و مساهم في العمليات الاجتماعية، و بالتالي تحررت من شؤونها الأسرية.

– أدى انتشار الثقافات و الحضارات إلى التطور في نظم الأسرة و تغير مظاهر الحياة فيها، و ذلك ما أدى إلى تغير التقاليد و العادات و مظاهر السلوك، و بالتالي أصبحت الأسرة خاضعة و مسايرة للتطور الثقافي و الحضاري.[1]

و يمكن القول أن الفرد يخضع بصفة مستمرة لعملية التقويم، خاصة في المجتمع الحضري الذي يخضع بدوره لعوامل التغير و التجديد. و حسب "جون ديوي" (John Dewey) فإن عملية التقويم تبرز و تتضح في وعينا عندما نواجه موقفا يتضمن حاجات إنسانية أساسية و إعادة النظر في أساليب التوافق القديمة[2]. و بالرغم من أن الفرد أصبح حرا في اختياره لأحكامه إلا أن اختياره للسلوك مقيد بالبيئة التي ينشأ فيها و بالمجتمع الذي يعيش فيه.[3]

3 – تغير وظائف الأسرة:

لقد مرت الأسرة في مراحل تطورها بمجموعة من الظروف و الأوضاع التي أدت إلى التغير في وظائفها، و يرجع ذلك إلى الثورة الصناعية و التقدم التكنولوجي و تحديث المدن، و بعد ظهور المدن و تطور المجتمعات تغير أسلوب و طريقة حياة الأسرة، حيث انتُزعت منها البعض من وظائفها.

---

1 – سامية مصطفى الخشاب، **النظرية الاجتماعية و دراسة الأسرة**، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، القاهرة، 2008، ص ص23-25.

2 – فوزية دياب، مرجع سابق، ص46.

3 – نفس المرجع، ص51.

كانت الوظيفة الاقتصادية في الريف تقوم بها الأسرة و ذلك داخل نطاقها، فهي تؤدي وظائف عديدة تتمثل في عملية الإنتاج، التوزيع و التبادل الداخلي و الاستهلاك، و لكن في المجتمع الصناعي الحضري نشأت روابط و علاقات اقتصادية خارجية تعمل على إشباع حاجات الأسرة.[1]

كما أن الأنشطة التقليدية التي كانت تمارسها الأسرة انتقلت إلى مؤسسات و هيئات خارجية تتولى مسؤولية توفير الأنشطة و الوظائف لأعضاء الأسرة كظهور المدرسة، المؤسسات الدينية، المؤسسات التجارية، المستشفيات و العيادات و غيرها، و من ثَم أصبحت وظائف الأسرة متقلصة و محدودة، حيث أصبح محورها الأساسي هو تنمية شخصية الطفل[2]. فمن مسؤوليات المدرسة مثلا هو التعاون مع الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعيّة للأبناء، فهي تهتم بتعليم و تنشئة الطفل و ذلك لتحقيق أهدافه بما يتوافق مع المعايير الاجتماعية.

من أهداف المدرسة أيضا القيام بعملية التدريب و التوجيه المهني للطفل و مساعدته على حل مشاكله، فهي تراعي سلامة نموه النفسي و الاجتماعي، أي أن من الأهداف الرئيسية للمدرسة هي تحقيق الأهداف التربوية و النمو المتكامل، و كذلك التعاون مع الأسرة من أجل التكيف مع التغير الثقافي.[3]

لقد كانت الأسرة الريفية تتّبع نظاما صارما في تقسيم العمل بين الزوجين، مما جعل أدوارهما مختلفة و متكاملة. و لكن عملية التحضر خلقت ظروف جديدة حيث أوجدت فرصا و مجالات جديدة أمام المرأة، إذ لم يعد قواعد تقسيم العمل المنزلي التقليدي أمرا ضروريا في الحياة الأسرية، فمثلا أصبح الزوج مساهما و مساعدا في القيام بالأعمال المنزلية بعدما كانت مقتصرة على المرأة فقط[4]، أي أن الزوجان صارا يتشاركان في القيام بالأدوار الأسرية.

و فيما يتعلق بالعلاقات الأسرية فقد كانت تتسم بالطابع الشخصي الديني، حيث أن التزاور و تقديم أو تلقي المساعدات يعتبر أمرا مفروضا. و لكن مع التحديات التي تواجهها الأسرة أصبحت الظروف الاقتصادية للأسرة صعبة بسبب غلاء الأسعار، أصبح الزوج يقضي معظم وقته في العمل، و ذلك ما أدى إلى إضعاف

---

1 – حسن مصطفى عبد المعطي، **الأسرة و مشكلات الأبناء**، ط1، دار السحاب للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004، ص21.

2 – فادية عمر الجولاني، **الأسرة العربية: تحليل اجتماعي لبناء الأسرة و تغير اتجاهات الأجيال**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998، ص ص15- 16.

3 – محمد حسن الشناوي و آخرون، **التنشئة الاجتماعية للطفل**، ط1، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2001، ص210 و ص212.

4 – قيس النوري، مرجع سابق، ص94.

العلاقات الأسرية و إلى فقدان الزوج لسلطته تجاه الزوجة و الأبناء. و بذلك يصبح للزوجة الدور الكبير في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء.[1]

لقد تأثر نظام السلطة داخل الأسرة بالتفكك الذي ظهر على مستواها، و ذلك نتيجة للتغير الحاصل على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي، فالسلطة الأسرية سابقا كانت تمارَس من طرف كبار السن، و لكن بعد التطور و التصنيع و التحضر تراجع و تلاشى نظام السلطة التقليدي، و يظهر ذلك بوضوح في تفكك العائلات إلى أسر صغيرة التي أصبحت مستقلة من حيث المسكن و العمل. كذلك فإن خروج المرأة للعمل و تغير نظرة المجتمع لها قد أضعف من سلطة كبار السن و سلطة الذكور، كما أن التغير في المسؤولية الاقتصادية قد ترتب عنه ضعف في السلطة العائلية.[2]

يرى العديد من علماء الاجتماع أن التغير الذي يحدث في المجتمع له أثره الواضح على بناء الأسرة، حيث تلاشى و تراجع بناء الأسرة الممتد في و أصبحت الأسرة النواة هي السمة المميِّزة للأسرة في المجتمع المعاصر، ذلك لأن التنقل الاجتماعي الذي هو من خصائص المجتمع الحديث يؤدي إلى إضعاف الروابط الأسرية و القرابية، أي أن حركة الأفراد و سعيهم وراء العمل و الارتقاء في السلم الاجتماعي يؤدي إلى اتساع المسافة الاجتماعية بينهم و بين أقاربهم.[3]

ترتكز المدرسة الوظيفية في تحليل تغير السلطة في الأسرة على وظيفتين أساسيتين هما: وظيفة الأسرة بالنسبة للمجتمع و وظيفتها بالنسبة لأعضائها، حيث أن المجتمع الحضري الحديث قد أسهم إسهاما مباشرا في تغير سلطة الزوج.[4]

يعتبر تغير القيم من أهم التغيرات البنائية التي خضع لها المجتمع الحديث. فعلى الرغم مما تتصف به القيم من ثبات نسبي، إلا أنها تتغير بتغير الظروف الاجتماعية لأنها تعتبر انعكاسا لطبيعة العلاقات الاجتماعية و نتاج لها[5]، كما أنها تؤثر بشكل مباشر على الأدوار الاجتماعية و التفاعل الاجتماعي لأنها تقوم على مجموعة أساسية من

---

1 – سناء الخولي، (د.ت)، مرجع سابق، ص314.

2 – محمد الجوهري، علياء شكري، **علم الاجتماع الريفي و الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص79.

3 – سناء الخولي، (د.ت)، مرجع سابق، ص216.

4 – محمد الجوهري، علياء شكري، مرجع سابق، ص80.

5 – محمد حسن الشناوي و آخرون، مرجع سابق، ص191.

المعايير التي تحدد و تضبط السلوك[1]. لقد خضعت قيم الأسرة بدورها إلى التغير و يظهر ذلك بوضوح في تأثيرها على حجم الأسرة، حيث يعتبر تقلصها من أهم مظاهر التغير الأسري الذي صاحب مرحلة التحول الحضاري.

يرى "أوجبرن" أن الأسرة الحديثة فقدت أغلب وظائفها، و بالتالي ذلك ما أدى بها إلى التفكك، و لكن من جهة أخرى يرى البعض من علماء الاجتماع أن الأسرة حقيقة فقدت البعض من وظائفها التقليدية و أن الفقدان ينطوي على الشكل و المضمون، و الأسرة لم تعد وحدة اقتصادية منتجة بل وحدة اقتصادية مستهلكة لا تقل أهمية في المجتمع الحديث[2]. كما يرى كل من "فليتشر" و "آرون" (Fletcher and Aron) أن الأسرة ليست في حالة تدهور و لكنها تتكيف فقط مع مطالب المجتمع الحديث.[3]

4 – خصائص الأسرة في الريف و الحضر:

تتميز الأسرة في المدينة بمجموعة من الخصائص المختلفة عن خصائص الأسرة في المجتمع التقليدي. و يمكن توضيح المقارنة بين أهم مميزات و خصائص الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للأسرة في الريف و المدينة في النقاط التالية:

– تخضع الحياة الاجتماعية للأسرة في المجتمع الريفي للعادات و التقاليد التي تتميز بالبساطة و التماسك الاجتماعي، وأيضا بالمشاركة و التعاون الجماعي بين أفرادها في الإنتاج و الاستهلاك التي تقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة، أما الأسرة الحضرية فهي مستقلة عن بقية أفراد القرابة، حيث تتميز بالتعاقدية و سيادة الاتجاهات الديمقراطية.

– تتميز الأسرة الريفية بتنوع المهارات و الخبرات المتصلة بالحياة الزراعية، أما الأسرة الحضرية فهي تتمتع بفرص التعليم و بمستوى من الثقافة.

– مظاهر التعليم في الأسرة الحضرية متنوعة، عكس الريف الذي يكون التعليم فيه محدودا و غير منتشرا.

– المرأة في الأسرة الريفية غير متحررة و أن حظها في التعليم و الثقافة قليل، أما المرأة في الأسرة الحضرية فهي متحررة و تساهم إلى جانب الزوج في مختلف ميادين العمل و تتحمل معه جميع المسؤوليات، و ما ساعدها على ذلك هي الرعاية التي تتلقاها من طرف الدولة و أيضا الخدمات الاجتماعية التي تستفيد منها.

---

1 – إس سي دوب، مرجع سابق، ص ص11-12.

2 – سناء الخولي، (د.ت)، مرجع سابق، ص ص212-213.

3 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأسرة و المجتمع: دراسة في علم اجتماع الأسرة**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص59.

– تزاول الأسرة الريفية مهنة الزراعة و بعض الحرف اليدوية، و بالتالي فإن العمل يكون متجانسا و موحدا، كما أنها تعتبر الوحدة التي تسيطر على الملكية و على الوظائف و الأعمال الاقتصادية، و ذلك ما يضمن معاشها و مطالبها الضرورية و أيضا استمرار نظامها. أما الأسرة في المدينة فهي مستقلة اقتصاديا، و هي تتميز بالنمط الاجتماعي-الفردي الذي يقوم على الاقتصاد الصناعي و التجاري.

– القيادة في الأسرة الريفية هي تحت رئاسة كبير الأسرة، أما في الأسرة الحضرية فيتولاها كل من الزوج و الزوجة و في بعض الأحيان مركز المرأة يفوق مركز الرجل، و يرجع ذلك إلى ثقافتها و مستوى تعليمها المرتفع أو تبعا لإسهاماتها في اقتصاديات الأسرة.

– تتميز الأسرة الريفية بكثرة عدد أفرادها (الأسرة الممتدة)، أما الأسرة الحضرية فهي تتميز بقلة و محدودية عدد أفرادها (الأسرة النواة).[1]

أضف إلى ذلك أن أفراد الأسرة الحضرية يتمتعون بالفردية، أي لكل فرد الحق في حرية التصرف، أما مراكز الأفراد في الأسرة الحضرية فتتميز بالتغير عكس الأسرة الريفية التي تبقى مراكز أفرادها ثابتة و محددة، و لكن بعد خروج المرأة للعمل تغير مركزها و وضعها في الحياة الاجتماعية الأسرية، و بسبب قيمتها الاقتصادية أصبحت سيدة الموقف و القرار، كما صارت تكتفي نفسها بنفسها. كذلك أصبح للمرأة السيادة في الأسرة إذ تمارس الجزء الأكبر فيما يتعلق بالمستلزمات و المسؤوليات المتعلقة بالأسرة. و يمكن القول أيضا أن الأسرة الحضرية تهتم كثيرا بكل ما يتعلق بمظاهر الحضارة و الكماليات.[2]

تختلف سمات و خصائص الأسرة الحضرية عن الأسرة الريفية بمجموعة من المظاهر تتمثل في: خروج المرأة لميدان العمل و مشاركتها في نفقات الأسرة و بعد العمل عن المسكن و استقلالية السكن عن الأهل، حيث تميل الأسرة الحالية إلى السكن في بيوت مستقلة عن الأقارب، كما تفضل السكن في الأحياء التي تتناسب مع أوضاعها الاجتماعية و الاقتصادية و القريبة من أماكن العمل. لقد أثر التحضر و التطور على النسق القيمي التقليدي الذي كان يربط الأفراد فيما بينهم، و بسبب التغير الاجتماعي لم تعد القيم التقليدية محافظة على نسقها.[3]

---

1 – مصطفى الخشاب، **دراسات في الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1985، ص ص296-299.

2 – نفس المرجع، ص ص84-85.

3 – معن خليل عمر، (د.ت)، مرجع سابق، ص103.

و بالتالي فإن التحضر قد ساهم في تفكك أو ضعف العلاقات القرابية، و يرجع ذلك للأسباب التالية:

- الانتقال الجغرافي و الاجتماعي.
- التباين في المستويات الاقتصادية، التعليمية و المهنية.
- تعقد الحياة و بروز المشكلات الاجتماعية و الحضارية.
- تحرر الزوجين من الضوابط غير الرسمية التي يفرضها الأقارب، فقد صارا يتمتعان بقدر كبير من الحرية في اختيار قواعد السلوك التي يريانها ملائمة لهما.[1]

و يمكن القول أن الصفات التي تتميز بها الأسرة الحضرية تعتبر وليدة القيم الحضرية التي سيطرت على المجتمع، و كذلك هي نتيجة للظروف المادية و التكنولوجية كالاتصال و التفاعل الحضاري مع المجتمعات الصناعية المتقدمة.[2]

5 – نظريات تغير الأسرة:

حظي موضوع الأسرة باهتمام كبير في ميدان علم الاجتماع، حيث تناولت نظريات عديدة موضوع الأسرة سواء من حيث تغير البناء أو الوظائف، و لكن قبل عرضنا لأهم ما تطرقت إليه هذه النظريات سوف نشير بشكل موجز إلى التيارات و المداخل السابقة التي تناولت موضوع الأسرة و هي كالآتي:

- **التيار التطوري:** ركز هذا التيار على تطور الأشكال البسيطة للحياة الاجتماعية للأسرة و بين الأشكال المعقدة المعاصرة.

- **تيار مدرسة شيكاڤو:** تناول هذا التيار التغيرات البنائية العامة التي تنعكس على النمط الأسري و على طبيعة التفاعل داخلها، و بالنسبة إلى كل من "بيرجس"و"لوك" فإن التغيرات التي حدثت في المحيط الاجتماعي أدت إلى تحلل الأسرة، و قد ساهم هذا التيار في تطور الدراسات و المداخل النظرية المتعلقة بالأسرة.[3]

- **التيار الثقافي–الحضاري:** يرى هذا التيار أن الأسرة ترتبط من حيث طبيعة العلاقات بين أعضائها و سلطتها بالسياق الحضاري، إذ تتغير مع تغير هذا السياق. لقد اهتم "زميرمان" بتحول بناء الأسرة، أما "أوجبرن" فقد اهتم بتحول وظائفها، حيث أوضح هذا الأخير في كتابه «التغير الاجتماعي» (1922) وفي مؤلَّفه

---

1 – عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص86.

2 – نفس المرجع ، ص11.

3 – علياء شكري و آخرون، **علم الاجتماع العائلي**، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2009، ص ص19-20.

الآخر الذي اشترك معه "نيمكوف" حول «التكنولوجيا و الأسرة المتغيرة» (1955) أن الأسرة تقوم على التمييز بين الثقافة المادية و الثقافة المعنوية أو التكيفية، فالأولى تضم التكنولوجيا كالمصانع و الآلات و غيرها، أما الثانية فهي تضم النظم، القيم، الأفكار و المعتقدات و غيرها، و بالتالي فإن الأسرة بالنسبة إليه ليست سوى وحدة تتكيف مع التغيرات التي تحدث في المجتمع الكبير نتيجة تأثير التكنولوجيا.[1]

أما في ما يتعلق بالمداخل فإن ما يميزها عن التيارات هو أنها قد تجاوزت كثيرا القضايا التي كانت مطروحة في الماضي، فهي تتجه بذلك نحو المزيد من الإحكام النظري و المنهجي و التي تتمثل في ما يلي:

– **مدخل دراسة الأسرة كنظام**: يهتم هذا المدخل الوصول إلى تعميمات تتعلق بوظائف الأسرة، أي أنه يهتم أكثر بالوظائف التقليدية القديمة التي كانت تقوم بها و التغير الذي طرأ على هذه الوظائف، و كذلك يركز على الوظائف الجديدة التي أصبحت تقوم بها و التعرف على الأسباب التي أدت إلى هذا التحول.[2]

– **المدخل النسقي**: يرى هذا المدخل أن النسق يكون في حالة توازن، و أن التغير يحدث بشكل تدريجي من خلال الاستجابة مع المتغيرات الخارجية، و ذلك بهدف التلاؤم مع الواقع المتغير و القدرة على التكيف، و الذي يظهر ذلك من خلال تحول الأسرة من ممتدة إلى نووية و ما صاحب ذلك من تغير و تقلص سلطة الآباء و منه إلى تغير وظائف الأسرة.[3]

– **مدخل دراسة التبادل**: يرى هذا المدخل أن السلوك يتأسس وفق اختيار أفضل البدائل، و من الموضوعات التي تطبَّق عليها نظرية التبادل هي خروج المرأة للعمل. فالعائد الذي تأتي به المرأة يؤثر على دورها كأم، أي أن خروجها للعمل يؤثر على حجم الوقت الذي تخصصه لأبنائها، كما يؤثر ذلك أيضا على الزوج الذي يضطر تحت ضغط عمل الزوجة إلى القيام ببعض المهام المنزلية.

– **مدخل القوة و صناعة القرار**: يَعتبِر هذا المدخل القرارات و المواقف الأسرية العامل الذي يكشف عن درجة الاعتماد أو الاستقلالية، حيث يسعى الباحثون في مجال الأسرة إلى الكشف عن بناء القوة في الأسرة، و ذلك من خلال حصر عدد القرارات التي يتخذها كل من الزوج و الزوجة على حدى.[4]

---

1 – علياء شكري و آخرون، مرجع سابق، ص ص64-67.

2 – عبد الرؤوف الضبع، **علم الاجتماع العائلي**، دار الوفاء لدنيا الطبع و النشر، الإسكندرية، د.ت، ص74.

3 – علياء شكري و آخرون، مرجع سابق، ص25 و ص27.

4 – نفس المرجع، ص41.

أما النظريات التي توصلت إليها البحوث و الدراسات المتعلقة بالأسرة فهي متعددة، و من أهم النتائج و الأفكار التي تتمحورها هذه النظريات و هي كالآتي:

1/5- النظرية الدورية: يعتبر "زيمرمان" أحد أهم دعائم هذه النظرية، فقد ميز بين ثلاثة نماذج من الأسر و هي: أسرة الوصاية و التي لها سلطة كبيرة على أفرادها حيث يمارسها الزوج أو الأب باعتباره وصيا على الأسرة، أما عضوية هذه الأسرة فإنها تعتمد على طقوس معينة. أما النموذج الثاني فهي الأسرة العائلية و التي تعتبر نوع متطور من أسرة الوصاية، فالسلطة فيها تضعف و أن سلطة الدولة هي التي تهيئ الظروف لممارسة الحقوق الفردية، و ذلك من أجل أن يتمكن أعضاؤها من مواجهة سلطة الأسرة، أما النموذج الثالث فيتمثل في نمط الأسرة النواة و التي تعتبر نقيض النموذج الأول، حيث حلت فيها الفردية محل السلطة الأسرية، كما يرى أن دورة الأسرة تبقى مستمرة.[1]

2/5- نظرية البنائية الوظيفية: هذه النظرية لا تبحث عن أصل الأسرة و تطورها بل بوصفها نسقا اجتماعيا مكونا من أجزاء متفاعلة، فهي تسعى إلى تبيين الترابط الوظيفي بين النسق الأسري و بين بقية أنساق المجتمع، و كذلك تسعى إلى الترابط المنطقي بين الأدوار التي تتكون منها الأسرة و أثر هذه الأخيرة على تطور الأسرة و الجماعة، فهي تهدف إلى دراسة السلوك الأسري الذي يساهم في بقاء النسق الأسري.[2]

يؤكد "بارسونز" أن الأسرة تقوم على التوازن و الانسجام أمام التأثيرات و التوترات الخارجية، و أن الاستقرار هي المهمة الرئيسية للزوجين، و يرى أيضا أن الأسرة معرضة لضغوط التغيرات التي طرأت على المجتمع الكبير. فالتأثيرات التي تحدث في الأسرة تعتبر انعكاسا للظروف و القيم الثقافية الجديدة.[3]

و يقول أيضا أن الأسرة النووية تتوافق مع حاجات المجتمع الصناعي الحديث، إذ يسمح لها بحرية الحركة و التنقل و الاستقلال الاقتصادي و أنها تخدم الجانب الصناعي، و بالتالي فإن الأسرة في المجتمع الصناعي تصبح أكثر مرونة في توزيع الأدوار.[4]

---

1 – سناء الخولي، (2011)، ص ص60-62.

2 – عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص ص59-60.

3 – محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، مرجع سابق، ص71.

4 – علياء شكري و آخرون، مرجع سابق، ص349.

3/5- نظرية التفاعلية الرمزية: تهدف هذه النظرية إلى تقصي الأفعال المحسوسة للأفراد، حيث ترتكز على أهمية معاني المواقف و الرموز. كما تسعى هذه النظرية إلى تفسير ظواهر الأسرة، و ذلك في ضوء العمليات الداخلية كأداء الدور و علاقات المركز و اتخاذ القرارات وغيرها من المظاهر التي تسمح بتفاعل الأسرة.[1]

4/5- النظرية التنموية: تهدف هذه النظرية إلى دراسة التغير الذي يحدث في نسق الأسرة عبر مرور الزمن، و أيضا التغير الذي يحدث في أنماط التفاعل، و كذلك تعطي هذه النظرية الأهمية للأدوار و العمليات التفاعلية.[2]

و في نهاية القرن التاسع عشر تحوّل الاهتمام إلى دراسة مشاكل الأسرة المعاصرة، و ذلك نتيجة التطورات و التغيرات الاجتماعية السريعة التي تخضع لها المجتمعات. و قد أدرك الباحثون أن الأسرة أخذت تواجه مشاكل عديدة نتيجة انتشار التصنيع، كما انصب اهتمام الباحثين إلى البحث عن الآثار المترتبة عن خروج المرأة للعمل على وظائف الأسرة.[3]

5/5- النظرية التطورية: ارتكزت هذه النظرية على التغيرات الدائمة التي تتعرض لها الأسرة في حياتها، حيث فسَّرت ديناميكيات التفاعلات القائمة في النظام الأسري، كما أنها ركزت على العوامل الخارجية المؤثرة في الأسرة.[4]

6/5- نظرية الصراع: ظهرت هذه النظرية في أواخر الستينات و التي ركزت على الطبيعة الديناميكية للحياة الأسرية، حيث تَعتبِر العوامل الخارجية بمثابة القوى المحركة للتغير، كما تَعتبِر الظروف الاقتصادية المتغيرة و تحول الأبنية الاجتماعية و روابط القوى الجديدة من أهم العوامل التي أدت إلى التغير الأسري. و ترى هذه النظرية أن الحياة الاجتماعية بشكلها العام تتميز بتضارب المصالح الفردية، و أن التغيرات ما هي إلا نتيجة حتمية لهذه الصراعات التي تدمر التوازن القديم من خلال إنتاج توازنات جديدة، كما ترى أن التغير الذي يحدث في الأسرة يرجع إلى التحولات الاجتماعية كالتغير في الوظائف و روابط الأسرة و ظهور الأنماط الجديدة لتوزيع المنتجات. و ترى من ناحية أخرى أن التحضر أدى إلى تغير بناء الأسرة و وظائفها، كما تضيف أيضا أن الزيادة في النشاط الاقتصادي الذي تزاوله المرأة أدى إلى توزيع وقتها بين العمل و الأسرة.[5]

---

1 – عبد القدر القصير، مرجع سابق، ص60.

2 – نفس المرجع، ص ص60-61.

3 – السيد عبد العاطي السيد و آخرون، مرجع سابق، ص6.

4 – محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، مرجع سابق، ص64.

5 – نفس المرجع، ص ص64-67.

6 – الأسرة الجزائرية:

تتميز الأسرة الجزائرية قبل الاستقلال الوطني بالنمط الممتد، حيث يعيش الأزواج و أولادهم تحت سقف واحد (مسكن واحد)[1]، و يعتبر فناء المنزل المجال الذي يلتقي فيه جميع أفرادها، و تعتبر الحياة المشتركة الأساس الاجتماعيّ للأسرة الريفية التقليدية[2]، ليس ذلك و حسب بل يشتركون أيضا في نشاط اقتصادي واحد و المتمثل غالبا في أعمال الأرض أو الأعمال الحرفية، كما أنهم يحافظون على المهنة من خلال توريثها للأبناء، وفي نفس الوقت فإن الابن يساعد في إدارة شؤون الأسرة. فالتنظيم الاقتصادي للأسرة كان يتمثل في ملكية الأرض و الالتزام بالعمل، لأن ذلك ما يضمن مستقبل الأسرة و استمراريتها، و بالتالي فهي تلبي احتياجاتها من خلال إنتاجها الخاص، أي أنها تعمل بشكل مستقل، و الهدف من التجمع الأسري (الأسرة الممتدة) القيام بالإنتاج و الاستهلاك، كما أنها تعتمد على المركزية في صنع القرار.[3]

لقد حدثت التغيرات الأولى للأسرة الجزائرية ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية، و يعتبر الفقر إحدى الأسباب الرئيسية التي جعلت الأسر يهاجرون إلى المناطق الحضرية، إذ يعتبر من الأسباب غير المباشرة في تغير الأسرة. و تعتبر القيود الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية التي فرضها المستعمر سببا رئيسيا في إعادة هيكلة النظام الأسري، حيث تتجه الأسرة الجزائرية نحو الأسرة النواة و ذلك نتيجة تقلص نطاق المناطق الريفية الجزائرية و تدمير الملكية الخاصة و نزعها منهم خلال الفترة الاستعمارية، حيث أن الاضطرابات التي أحدثها الاستعمار أثر بشكل كبير على نظام الأسرة و تطورها، و بالتالي أدى نزوح الأسر من المناطق الريفية إلى تغير النظام الاقتصادي و الاجتماعي الذي كان سائدا في المجتمع الريفي.[4]

فخلال الفترة الاستعمارية تغيرت خصائص الأسرة الجزائرية بشكل كبير مقارنة عما كانت عليه في الماضي. فبروز التصنيع و زيادة التحضر تلاشت الأسرة التقليدية و تطورت الأسرة النووية لتصبح الشكل الأكثر انتشارا في الجزائر.[5]

---

1 – Mostefa Boutefnouchet, op.cit, p36.

2 – Mostefa Boutefnouchet, **La famille Algérienne**: **évolution et caractéristique récentes**, 2ème édition, Société nationale d'édition et de diffusion, Alger, 1982, p41.

3 – Mostefa Boutefnouchet, (s.d), op.cit, p37.

4 – Ibid, pp38-40.

5 – Mostefa Boutefnouchet, (1982), op.cit, p37.

و يعتبر نمط الأسرة النووية النمط الجديد للحياة الأسرية في المدينة و المختلف عن النمط التقليدي.[1]

عرف المجتمع الجزائري بعد الاستقلال و تحديدا في منتصف الستينات من القرن الماضي تحولات عميقة مست مختلف مؤسسات المجتمع، و التي كانت مرتبطة بالتطورات المتباينة. فمع تغير الظروف التي عرفها المجتمع تغيرت بنية الأسرة الحديثة و وظائفها و علاقاتها القرابية، حيث صارت تتماشى مع سياق الحداثة المتسم بطابع التحضر و الحراك الاجتماعي السريع. فالنظام الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي للعائلة التقليدية كان مبنيا على النمط الجماعي الموسع و الإنتاج الزراعي و الحيواني، أما حاليا فقد أخذت الأسرة نمطا آخر يقوم على الإنتاج الصناعي و التجاري الذي يرتكز على العمل المأجور، و ذلك دون اعتبار للجنس أو القرابة أو غيرها، أي أصبحت الأسرة متأثرة بالعوامل الحضارية المتمثلة في التغيرات الناجمة عن التصنيع و التكنولوجيا و الاقتصاد.[2]

و من أبرز العوامل التي أدت إلى تغير نمط الأسرة و كذلك العلاقات الأسرية هي:

- العامل الاقتصادي: أدى التطور في وسائل الإنتاج إلى التطور في نمط الحياة الاقتصادية، فبعدما كان الإنتاج سابقا يهدف إلى الاستهلاك المؤقت أصبح اليوم يهدف إلى الاستبدال.

- العامل الثقافي-الاجتماعي: للعوامل الثقافية دور في تغير عادات و مظاهر السلوك و أنماط العلاقات، حيث أصبحت مسايرة للتطور الثقافي و الحضاري.[3]

أما البحث الذي قدمه الباحث"مصطفى بوتفنوشت" حول تطور الأسرة الجزائرية، فقد وجد نفسه مضطرا لتوضيح الفروق بين البنى الاجتماعية التقليدية وبين البنى الاجتماعية المعاصرة، حيث توصل إلى أن الأسر في المناطق الحضرية تتجه إلى الأسرة النواة المتكونة من الزوجين و الأبناء غير المتزوجين، و ذلك في المدن الصناعية الكبرى: الجزائر، وهران و عنابة.[4]

كما أنه توصل إلى أن الأسرة الكبيرة أو الممتدة هي من خصائص الأسرة الجزائرية التي تتميز بالانضباط و تماسك أفرادها، حيث أن العديد من الأسر النووية تعيش تحت سقف واحد و أن الأب أو الجد هو من يصدر

---

1 – Mostefa Boutefnouchet, (s.d), op.cit, p93.

2 – أمحمد دلاسي، **أسباب و نتائج تغير الأنماط و العلاقات الأسرية**، ج1، العدد 2، فعاليات الملتقى الثالث لقسم علم الاجتماع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص40 و ص43 .

3 – نفس المرجع، ص ص38-39.

4 – Mostefa Boutefnouchet, (s.d), op.cit, p85.

القرارات و يقوم بإدارة الشؤون العائلية، أي أن السلطة تنتقل من الأب إلى الابن الأكبر و ذلك من أجل الحفاظ على التقاليد.[1]

هناك أربع محددات أساسية لنمط الأسرة الجزائرية و التي تتمثل في:

– المحدد الاقتصادي: تؤثر الاستقلالية الاقتصادية على نمط الأسرة الجزائرية، و ذلك من خلال الاعتماد على العمل المأجور الذي وفره التصنيع و التحديث و التحضر، إذ لم يعد هناك حاجة إلى الأسرة الممتدة التي تتميز بضرورة التعاون الاقتصادي. و من ناحية أخرى فإن الأسرة قد تأثرت بالخدمات و التسهيلات و المؤسسات الحديثة التي تعوض الأساليب القديمة، فقد تلازمت الأسرة النووية مع التصنيع و العمل المأجور بعدما كانت في الماضي ملازمة للنظام الزراعي، ذلك لأنه كلما وفرت المؤسسات و الهيئات الحديثة الأعمال المتعلقة بالأسرة كلما اتجهت الأسرة نحو النمط النووي و تراجعت عن النمط الممتد.[2]

– المحدد الاجتماعي-الثقافي: تستمد الأسرة الجزائرية بعدها الديني من تعاليم الدين الإسلامي الذي يشدد على الإحسان للوالدين و للأقارب، و الذي لا يتحقق في نظر البعض إلا بالعيش معهم. فحتى و إن خضعت الأسرة الممتدة لحتمية الانفصال إلا أن العلاقات القرابية تبقى مستمرة لأنها تستند على القواعد و الأصول، و أنها تعتبر نظاما للعلاقات الاجتماعية المبنية على علاقة الدم (العصبية)، و الخاضعة لمجموعة من القواعد و المبادئ التي تنظم العلاقات بين أفرادها و الذي يتجسد ذلك في التعاون و التضامن.[3]

– المحدد الديموغرافي: يظهر الأثر الديموغرافي في نمط بناء المساكن الفردية، حيث ترسم الأسرة إستراتيجية لضمان سكن الأبناء و ذلك من خلال تكبير حجم البناية، أي أن المسكن يدفع الأسرة إلى التقليص من حجمها.

– المحدد البيئي: و يتمثل في دور البيئة الحضرية في تحديد نمط الأسرة، حيث عملت الخصائص البنائية و الوظيفية للبيئة الحضرية على التشجيع من انتشار نمط الأسرة النووية.[4]

و فيما يتعلق بخصائص الأسرة و تطورها فقد أظهرت نتائج البحث الذي توصل إليها الباحث "مصطفى بوتفنوشت" أن تطور الأسرة من ممتدة إلى نووية كان بوتيرة بطيئة، و ذلك على الرغم من التطورات

---

1 – Mostefa Boutefnouchet, (1982), op.cit, p38.

2 – محمد بومخلوف، (2006)، مرجع سابق، ص ص103-105.

3 – نفس المرجع، ص107 و ص109.

4 – نفس المرجع، ص112.

السريعة التي مست الأنظمة الاجتماعية و الاقتصادية، أي أن النظام التقليدي الجزائري هو في تطور بطيء حيث أن التغير الجغرافي لم يكن له دورا كافيا في التأثير على البنية الاجتماعية التقليدية.[1]

و قد توصل الباحث "نور الدين عيساني" إلى أن نمط الأسرة النواة هو النمط الأكثر انتشارا في المجتمع الجزائري، إلا أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالأسرة الممتدة اجتماعيا، حيث لا تزال محافظة على نفس السمات و الخصائص المعروفة للأسرة الممتدة أهمها: الحجم الكبير للأسرة، سيطرة الأب في إدارة شؤون الأسرة و عدم المساواة بين الزوجة و الزوج في الحقوق و الواجبات و في اتخاذ القرارات، مما يؤثر ذلك على مركز المرأة في المجتمع.

و تؤكد النتائج أيضا على تعدد و تنوع الأشكال الأسرية في الجزائر بعد الاستقلال، حيث تعتبر بنية متحولة و متغيرة تضم سمات الأسرة الممتدة و سمات الأسرة النووية.[2]

أما نتائج البحث الذي قام به الباحث "أمحمد دلاسي" حول أسباب و نتائج تغير الأنماط و العلاقات الأسرية، فقد أظهرت أن التغيرات الحضرية لم تغيِّر كليا من العادات و العلاقات الأسرية، أي أن العوامل المادية المرتبطة بالتكنولوجيا لم تتمكن من محو المظاهر التقليدية للأسرة. فالباحث توصل إلى أن المجتمع الحضري ما يزال يحمل في طياته بعض الخواص المتعلقة بالمجتمع الريفي التقليدي، و أن الأسرة لا تزال تحتفظ بالقيم و العادات التقليدية و أنها تجمع بين الخصائص القديمة و الحديثة، و يظهر ذلك من خلال الأدوار و الوظائف التي يؤديها الأفراد و الجماعات كفكرة التحرر من العائلة الكبيرة، اتخاذ مسكن مستقل، السماح للمرأة بالخروج إلى العمل و العلاقات المبنية على المساواة و التشاور (الديمقراطية داخل الأسرة) و غيرها.[3]

---

1 – Mostefa Boutefnouchet, (1982), op.cit, p191 et p196.

2 – عيساني نور الدين، **التحول الديموغرافي و أشكال الأسرة في ظل التغير الاجتماعي في الجزائر المستقلة**، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص360.

3 – أمحمد دلاسي، مرجع سابق، ص ص43-44.

الفصل الرابع

المرأة بين العمل و الأسرة

الفصل الرابع: المرأة بين العمل و الأسرة

تعتبر ظاهرة خروج المرأة للعمل من أبرز الظواهر الحديثة التي عرفتها المجتمعات المعاصرة. فالتحولات و التطورات التي خضعت لها المجتمعات قد أثرت على أدوار المرأة سواء داخل الأسرة أو خارجها و ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر. فالتغيرات التي طرأت على المجتمع و على تغير نسق القيم و المعتقدات و أساليب التفكير قد سمح بإعادة النظر في قضية المرأة، حيث هناك عوامل عديدة ساعدت على خروج المرأة للعمل و إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة، فقد أعيد الاعتبار في أساليب التفكير القديمة و استبدالها بقيم و أساليب تفكير جديدة تتماشى مع طبيعة المجتمع الحضري، و يعتبر تعليم المرأة و خروجها للعمل و حصولها على الأجر من أبرز العوامل التي ساهمت في تحررها من ضوابط و سلطة الأسرة الممتدة و في تغير مكانتها داخل الأسرة.

1 – العوامل المساعدة على خروج المرأة للعمل:

لقد أقر الإسلام بمبدأ المساواة بين الجنسين، أي أن المرأة تعتبر عنصرا فاعلا في المجتمع و عاملا مؤثرا في حركته، و ذلك من خلال الحقوق التي مُنحت لها في التعليم و العمل. فالإسلام يَعتبِر العلم فريضة واجبة على الرجل و المرأة على حد سواء.[1]

فالإسلام قد رفع من مكانة المرأة في الإدارة و الشؤون العامة، و ذلك نتيجة تغير الأوضاع في المجتمع[2]، فهي تتساوى في الحقوق مع الرجل. و منه بلغت المرأة المسلمة مكانة كبيرة بفضل المبادئ التي أتى بها الإسلام.

و من العوامل المساعدة على خروج المرأة للعمل التعليم، حيث كلما ارتفع تعليم المرأة كلما زاد احتمال حصولها على وظيفة، و حققت أعلى مستوى من الكسب و على أعلى مكانة[3]. يقول "قيس النوري": "إن الناس في مرحلة التعليم العالي يخضعون إلى عملية صيرورة معرفية و ذهنية و نفسية و عاطفية و سلوكية، تبتعد بهم تدريجيا عن أنماط الثقافة التقليدية التي ترعرعوا في ظلها. إن هذه الصيرورة تفرض مواقف و اتجاهات جديدة على

---

1 – محمود فوزي حلوة، **تنمية المرأة العربية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، دار أجنادين للنشر و التوزيع، الرياض، 2007، ص24.

2 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **علم اجتماع المرأة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص26.

3 – محيا زيتون، **المرأة و التنمية: مناهج نظرية و قضايا عملية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، 2000، ص152.

المتعلمين ...، و هكذا يكون للتعليم تأثير مركب على واقع الشخصية الحضرية حيث يدفعها باتجاه مزيد من العلمنة".[1]

أصبح التعليم حاليا ضرورة اجتماعية لابد منها، و أصبحت أسرة الفتاة -و نظرا للظروف الاجتماعية- ترى في التعليم استثمارا لجميع قدرات أفراد العائلة من كلا الجنسين، بهدف مواجهة المتطلبات المعيشية المتزايدة.[2]

فالمرأة في المجتمعات العربية و نتيجة للظروف التي مرت بها عبر الزمن، تغير وضعها جذريا عما كان عليه في الماضي. فبفضل التربية و التعليم ثم العمل تبدلت أحوال المرأة و صارت تشارك في الحياة العامة و في ميادين جديدة كانت من اختصاص الرجال، و بالتالي تغيرت صورتها الاجتماعية و أيضا الأنساق و الاتجاهات القيمية الموروثة.[3]

إن ازدهار المدن بالتجارة و الصناعة و الخدمات المختلفة فتح المجال أمام المرأة للتعليم و التدريب. فمن خلال تحسن مستواها التعليمي و حصولها على الشهادات العلمية و المهنية استطاعت أن تحقق تحسنا في مركزها الاجتماعي كمتخصصة أو موظفة أو مهنية، و بالتالي فإن مكانة المرأة تتأثر بالعوامل المادية و الثقافية و الاجتماعية و السياسية الناتجة و المرتبطة بعملية التحضر.[4]

يعاني العصر الحديث ضغوطا في احتياجات الموارد البشرية المدربة و المؤهلة، و ذلك من أجل مواجهة التحديات. و منه فإن الوطن العربي بدوره بحاجة إلى تسخير الموارد البشرية، و لتحقيق ذلك تم إدماج المرأة في مشاريع التنمية من أجل تحسين نوعية الحياة، بمعنى أن الفرص التي أتيحت للمرأة من تعليم و تدريب و تأهيل و غيرها هو من أجل مجابهة التحديات العصرية: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و الثقافية التي تعتبر من خطط عمليات التنمية.[5]

---

1 – قيس النوري، مرجع سابق، ص171.

2 – أميمة أبو بكر، شيرين شكري، **المرأة و الجندر: إلغاء التمييز الثقافي و الاجتماعي بين الجنسين**، ط1، دار الفكر المعاصر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 2002، ص15.

3 – هنري عزام و آخرون، **المرأة العربية بين ثقل الواقع و تطلعات التحرر**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص ص35-36.

4 – قيس النوري، مرجع سابق، ص175.

5 – محمود فوزي حلوة، مرجع سابق، ص7.

و من العوامل التي ساعدت المرأة على خروج للعمل:

- تطوير التنشئة الاجتماعية الموروثة و إعادة النظر فيها.

- التعديل في القوانين و التي تتضمن المساواة مع الرجل في الحقوق و الواجبات. و من المطالب الأساسية التي تهدف إلى تحسين أوضاع المرأة العربية من أجل تحقيق التنمية هو منح الحقوق المساوية لحقوق الرجل خاصة من ناحية الأجر، فرص العمل، الترقية في الوظيفة و إجراء التعديلات التشريعية المناسبة.[1]

- إتاحة فرص التعليم و التأهيل و التدريب المهني.

- إعادة النظر في المناهج التعليمية و تحديثها بهدف إزالة عقبات المناهج التقليدية.

- ربط التعليم بحاجات المجتمع.

- تطوير القيم الحضارية بما يتفق مع الواقع المتغير كتغيير الوعي الاجتماعي و إعادة الاعتبار للمرأة، و أيضا إلغاء الفروق بين الجنسين فيما يخص المكافآت أي تساوي المؤهلات بين الجنسين، و كذلك إنشاء دور الحضانة التي تعتبر مؤسسة تربوية تهتم بالأطفال قبل سن التعليم الابتدائي، فهي تقوم بأنشطة و خدمات تهدف إلى رعاية و تربية الأطفال أثناء غياب الأمهات، كما أنها تقوم بأنشطة رياضية و ترويحية و تعليمية تساعد الأطفال على اكتشاف قدراتهم.

و من السياسات و القوانين و الخدمات التي ساهمت في تسهيل خروج المرأة للعمل:

- إيجاد فرص عمل ملائمة للمرأة.

- ضمان حق المرأة بالعودة إلى العمل بعد إجازات الولادة.

- الاستعانة بالأدوات المنزلية الحديثة (الأدوات الكهرومنزلية) التي تتميز بتوفير الوقت و الجهد.[2]

و باختصار فإن خروج المرأة للعمل و تمسكها به هو نتيجة ما طرأ على المجتمع من تغييرات، إذ أصبحت تتساوى مع الرجل في الحقوق المدنية، و أيضا لها فرص متساوية في العمل و التعليم. كما أن ما ساعدها على التوفيق بين عملها و واجباتها الأسرية هو تنظيم الوقت.[3]

---

1 – هنري عزام و آخرون، مرجع سابق، ص72.

2 – نفس المرجع، ص53 و ص68.

3 – عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني، **الأسرة على مشارف القرن 21: الأدوار–المرض النفسي–المسؤوليات**، ط1، دار الفكر العربي للطبع و النشر، القاهرة، 2000، ص144.

– دور الحركات النقابية في معالجة مشاكل و حاجات المرأة: فالحركة النسائية تعتبر حركة اجتماعية تهدف إلى المساواة في المركز بين المرأة و الرجل في كافة الحقوق، و التي ظهرت كرد فعل ضد الروح المحافظة و ذلك في النصف الثاني من القرن التّاسع عشر، و هي تعتبر مجموعة مختلفة من التيارات الفكرية التي تنحصر أساسا في تبيان الوضعية المنحطة للنساء هذا من جهة، و من جهة أخرى تطالب بإقرار المساواة بين الجنسين.[1]

وتعتبر الحركة النسائية امتدادا للحركات العمالية التي اجتاحت المجتمعات الغربية مع نجاح الثورة الصناعية في أوروبا، حيث كانت تطالب بتحسين ظروف العمل و رفع الأجور. و من هنا رفعت المرأة قضيتها لتطالب هي الأخرى بالتحرر من كل أشكال التمييز الجنسي، أي ترى أن تحرر الطبقة العاملة يعتبر فرصة لتحقيق تحررها.[2]

و الثورة الفرنسية تمثل البادرة الأولى في ارتسام المعالم الأولى للحركات النسوية. ففي فرنسا أخذ "كوندروسيه"–و هو فيلسوف المرأة– على عاتقه مهمة إثبات حقوق المرأة التي انتُهكت، و في نفس الفترة ظهرت "أوليمب دي غوج" (Olympe de Gouges) التي تعتبر إحدى مؤسِّسات الحركات النسائية في 1791.[3]

فالحركات النسوية التي اجتاحت المجتمعات الغربية كان لها تأثير على المجتمعات العربية التي كانت آنذاك تعيش تحت وطأة الاستعمار. و ما فتئت أن احتضنت أفكار الحركات الاجتماعية بهدف تفعيل حركاتها التحريرية و المطالبة بالاستقلال، و بذلك برزت الحركات النسوية التي نظمت نفسها في ظل هذه الأخيرة.[4]

كما أن منظمة العمل العربية أصدرت اتفاقية بشأن المرأة و هي الاتفاقية العربية رقم 5 لسنة 1979، حيث أظهرت أن معظم الدول العربية تشجع على إقامة اتحادات نسائية و جمعيات في معظم وزارات الشؤون الاجتماعية، و التي تشجع على دخول المرأة إلى ميادين العمل الذي يعتبر توسعا في زيادة الإنتاج و رفاهية للأسرة. أي أن مساهمة المرأة في قوة العمل يؤدي إلى تطوير أوضاعها و تحسين قدراتها الاقتصادية من جهة، و من

---

1 – جميلة خيذر، **مشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2000–2001، ص42.

2 – روجيه غارودي، **في سبيل ارتقاء المرأة**، تر: جلال مطرجي، ط2، دار الأدب، بيروت، 1988، ص88.

3 – جرمين غرير وآخرون، **قضية النساء**، تر: جورج طرابيشي، ط2، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1986، ص ص89–91.

4 – كلثوم بيميمون، **النخبة النسوية و التنشيط الجمعوي في الجزائر**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2003–2004، ص125.

جهة أخرى يحقق للمرأة مكانة اجتماعية و يلبي حاجاتها الاقتصادية، الاجتماعية و النفسية، و ذلك بفضل إسهامها في عملية الإنتاج.[1]

و كذلك يرجع عوامل خروج المرأة للعمل إلى مجموعة من الدوافع و الأسباب، حيث أثبتت الكثير من الدراسات أن دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية، كما أنه قد تعمل المرأة من أجل الكفاية و ذلك فيما يتعلق بأمور النساء كتعليم بني جنسها الطب و التمريض و غيرها.

و قد أوضحت الدراسات الأولى أن أهم دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية، أي الاعتماد على دخل المرأة من أجل تلبية حاجات الأسرة، و لكن مع ازدياد فرص التعليم تغير الدافع تدريجيا. و بالتالي عمل المرأة لم يعد ضرورة قصوى و إنما يساعد في رفع المستوى الاجتماعي و الثقافي للأسرة[2]، كما أنه قد تعمل المرأة نتيجة لغياب الزوج أو استهزائه بمسؤولياته، و بالتالي فهي تنوب عنه فيما يتعلق بالدور الاقتصادي.

و كما أكدته البحوث أن العامل المادي يعتبر السبب الرئيسي الذي يدفع بالزوجات إلى الخروج للعمل، حيث يوافق الأزواج على ذلك بالمبررات التالية:

- المرأة أقدر على مساعدة الزوج في الإنفاق على الأسرة.
- يساعد عمل المرأة على رفع مستوى معيشة الأسرة.
- عمل المرأة يعتبر ضمانا لمستقبل الأسرة و الأبناء.
- العمل حق لكل مواطن بما في ذلك المرأة.[3]

أثبتت دراسة "فرديناند زفيج" (F.Zweig) أن خروج المرأة للعمل هو نتيجة للضغط الانفعالي و الشعور بالوحدة، بمعنى أن خروجها للعمل و تساوي العمل مع ميولها يؤدي إلى شعورها بالرضا عن العمل، و هناك دراسات أخرى تؤكد أن دوافع عمل المرأة يتمثل في حب الظهور و الحاجة إلى الانتماء و تحقيق الذات. و قد تبيَن من دراسة "يارو" (Yarrow) أن 48% من الأمهات العاملات من الطبقة المتوسطة يعملن من أجل تقديم خدمة للمجتمع و يرضين حاجتهن في البقاء بصحبة الآخرين.[4]

---

1 – اليونسكو، **الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1984، ص123.

2 – كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، **سيكولوجية المرأة العاملة**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1984، ص ص85-86.

3 – عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص142.

4 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، (1998)، ص ص98-100.

كما تبين نتائج بعض الدراسات و البحوث المختلفة وجود دوافع أخرى تدفع بالمرأة إلى الخروج للعمل، و أهم هذه الدوافع هو التحصيل و الاستمتاع بالعمل و الرغبة في تحقيق الذات، و أيضا ما يحققه العمل من حياة اجتماعية. فقد تبين من دراسة "فيشر" أن نصف العينة يرجع دافعهن وراء خروجهن للعمل إلى الرغبة في صحبة الآخرين و إشباع الحاجة الاجتماعية، فتواجدهن بالمنزل يشعرهن بالملل و الضجر أي أصبحت العناية بالأطفال و القيام بالأعمال المنزلية مهاما متعبة و روتينية، كما يعتبر العمل بالنسبة للمرأة وسيلة لاكتساب المكانة، حيث يعتبر حصول المرأة على أجر وسيلة لتأكيد شخصية المرأة و أهميتها كفرد في المجتمع.[1]

2 – أثر عمل المرأة على الأسرة:

لقد أُجريت العديد من الدراسات التي تهدف إلى معرفة الآثار التي يسببها عمل المرأة على أسرتها، إذ بينت نتائج الدراسات أن المركز الوظيفي يؤثر على أنماط الأسرة و اتخاذ القرارات فيها و في نفس الوقت تفقد الزوجة العاملة جزءا من سلطتها تجاه الأعمال المنزلية، حيث صار الزوج هو من يقوم بالأعمال المنزلية و بالمقابل صارت الزوجة العاملة تملك الحرية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.[2]

و يعتبر خروج المرأة للعمل إحدى أبرز المشاكل التي تعاني منها الأسرة الحديثة، و من المشاكل التي يسببها خروج المرأة للعمل ما يلي:

– تراجع عناية المرأة بالأطفال و تربيتهم مقارنة بدورها في المجتمع التقليدي. ففي بداية اليوم تتولى العناية بالأطفال، حيث تهيئهم للذهاب إلى المدرسة أو دور الحضانة ثم تقضي ساعات طويلة في العمل، و بعد الانتهاء منه ترجع إلى البيت لتتولى الواجبات المنزلية كالتنظيف، الطبخ، غسل الملابس، العناية بالأبناء و الاهتمام بهم أثناء المرض و كذلك واجباتها و مسؤولياتها تجاه زوجها، ناهيك عن المسؤوليات التي تتحملها الزوجة تجاه أقاربها خاصة أقارب الزوج، إذ أن المجتمع يتوقع منها زيارة الأقارب بين فترة و أخرى و غيرها من المسؤوليات الواجب عليها تأديتها، فكل ذلك يعرضها إلى الأعباء الجسدية و النفسية خاصة إذا كان الزوج لا يقدم لها المساعدات و لا يشاركها في تحمل أداء هذه المسؤوليات.[3]

---

1 – كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ص88-90.

2 – سناء الخولي، (د.ت)، مرجع سابق، ص219.

3 – إحسان محمد الحسن، **علم اجتماع المرأة: دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع**، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص196.

– الخلل في تقسيم الأدوار داخل الأسرة، أي أن التحاق المرأة بالعمل التي كانت حكرا على الرجال زاد من حدة التنافس و الصراع بين الزوجين.

– أما فيما يتعلق بالأعمال المنزلية فقد أوضحت بعض الدراسات المقارنة بين الأسر التي تعمل فيها المرأة خارج المنزل و بين الأسر التي لا تعمل فيه المرأة أن أزواج المشتغلات يساهمون في القيام ببعض أعمال المنزل مقارنة بأزواج غير المشتغلات. كذلك توصلت الباحثة "كليجر" أنه هناك ميلا واضحا للتعاون بين الزوجين في أعمال المنزل، و ذلك في الأسر التي تعمل فيها الزوجة. كما بينت نتائج "نولان" و "تاتل" أن أطفال الأمهات المشتغلات يقومون بالأعمال المنزلية أكثر من أطفال الأمهات غير المشتغلات. فمن خلال نتائج البحوث السابقة يتبين لنا أنه قد طرأ تعديل و تغيير في القيم التي كان يعتنقها أفراد الأسرة، فمساهمة الزوج و الأبناء في القيام بالأعمال المنزلية هو نتيجة لتعدد أدوار المرأة و المتمثل في خروجها للعمل.[1]

و قد نشرت "جيفكوت" (Jephcott) سنة 1962 دراسة حول الزوجات العاملات، و تقول أن عمل المرأة يُنظر إليه على أنه تحد للمجتمع، ذلك لأنه يخرج على النماذج الأصلية للحياة الأسرية، و على القيم و المعتقدات التي تساندها.[2]

أما البحوث التقليدية المتعلقة بمجال علم اجتماع العمل فهي ترى أن النساء يعملن في الأعمال التي تتطلب مهارة أقل، و التي تتميز بالتكرار و بقدر أقل من الحرية مقارنة بأعمال الرجال، و العمل بالنسبة للمرأة ليس له أهمية مركزية أو رئيسية و ليس له معنى كبير إذا ما قورن قيمته بالنسبة للرجل، ذلك لأن دورها كأم و كزوجة هو الأكثر أهمية بالنسبة إليها.[3]

---

1 – كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ص100-101.

2 – سامية حسن الساعاتي، **علم اجتماع المرأة: رؤية معاصرة لأهم قضاياها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر الجديدة، 2003، ص32.

3 – نفس المرجع، ص34.

3 – تغير أدوار المرأة داخل الأسرة:

تخضع الحياة الشخصية و الاجتماعية للمرأة في المجتمع التقليدي إلى تقاليد الأسلاف[1]، و يقتصر عمل المرأة في هذا النمط على الأعمال المنزلية و رعاية الأطفال إلى جانب مساعدة الزوج في الأعمال الزراعية، و في هذا الصدد يرى "فريدريك ليبلاي" إلى أن المرأة في المجتمع التقليدي أي في العائلة المستقرة تتسم بمجموعة من الخواص الاجتماعية، التربوية و السياسية التالية:

– مكانة المرأة أقل من مكانة الرجل من حيث الحقوق و الواجبات.

– اتخاذ القرار ليس بيد المرأة بل بيد الرجل (غياب الديمقراطية).

– الأعمال و المهام التي تقوم بها المرأة هي الأعمال المنزلية و تربية الأبناء.

– المرأة لا تخدم زوجها و أطفالها فحسب بل تخدم العائلة الأصلية لزوجها.

– تحظى المرأة بتعليم محدود مقارنة بالرجل.[2]

أما المرأة في العائلة الفرعية أو الانتقالية فيعتقد "ليبلاي" أنها تجمع بين القديم و الحديث من حيث الأفكار و القيم و العادات و التقاليد، فمقاييسها تكون قديمة و رجعية، أما ظاهرها فهو حديث و ذلك من حيث السلوك و التصرفات و أسلوب الحياة، فهي تستعمل تقنيات حديثة و عصرية كالسيارة و الأدوات الكهرومنزلية.

و تتميز المرأة في العائلة الانتقالية بالسمات التالية:

– يمكن أن تكون المرأة متعلمة و مثقفة كما يمكن أن لا تكون كذلك و ذلك حسب الطبقة الاجتماعية و المستوى الثقافي و العلمي.

– آراء و أفكار و قيم المرأة في الأسرة الانتقالية يمكن أن تكون مشابهة أو غير مشابهة للقيم التي يتمسك بها الزوج، و ذلك حسب التحصيل الدراسي و العمل و المهنة و السكن.

– تمارس المرأة العمل خارج البيت فهي بذلك تساعد في الكسب، كما يمكن أن لا تتشارك في كسب موارد العيش للأسرة.[3]

---

1 – Nefissa Zerdoumi, **Enfant d'hier**: **l'éducation de l'enfant en milieu traditionnel Algérien**, Librairie François Maspero, Paris, 1982, p37 et p193.

2 – إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص ص35-36.

3 – نفس المرجع، ص ص38-40 .

أما انتقال المرأة من المرحلة الانتقالية إلى المرحلة غير المستقرة فهو يعتمد على تغير الأفكار و الإيديولوجيات و المواقف و القيم من نمط أقل تقدما إلى نمط أكثر تقدما و رقيا. و منه تتميز المرأة في العائلة غير المستقرة بالخصائص التالية:

- تتمتع المرأة بحريات واسعة و متعددة لا تتمتع بها في العائلة المستقرة.
- تكون المرأة غير المستقرة أكثر حرّية نتيجة أفكار و قيم العائلة التي تنتمي إليها.
- المرأة تتساوى مع الرجل في الحقوق و الواجبات.
- المرأة شريكة الرجل في كل شيء و أفكارهما متناقضة مع قيم و أفكار و مواقف الأبوين.
- تعمل المرأة غالبا خارج المنزل نتيجة لمؤهلاتها العلمية المرتفعة.
- المرأة تشغل دورين اجتماعيين متكاملين: دورها كربة بيت و دورها كعاملة خارج البيت، و مما لاشك فيه أن هذين الدورين يرفعان من منزلتها لتكون مساوية مع تلك التي يتمتع بها الرجل.
- المرأة تشارك الزوج في اتخاذ القرار.
- تفضل المرأة السكن بعيدا عن بيت أهل زوجها.
- تتلقى المرأة المساعدة من طرف الزوج فيما يتعلق بالأعمال المنزلية.
- يكون المستوى الاقتصادي للمرأة غير المستقرة عاليا مقارنة بالمستوى الاقتصادي للمرأة في العائلة المستقرة أو الفرعية.
- المستوى التعليمي و الثقافي للمرأة يكون عاليا، فهي تساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية لأسرتها.[1]

للمؤثرات الحضرية دور في تغير دور المرأة و مكانتها. لقد دفع التصنيع النساء إلى الدخول بقوة لميدان العمل مما ساعد على التغير في دورها التقليدي في الأسرة الحضرية، حيث أصبح بإمكان المرأة اختيار العمل الذي يلائمها و يتناسب مع قدراتها، و بالتالي فإن خروجها للعمل و ابتعادها عن المنزل جعلها غير خاضعة لسلطة الآباء أو الزوج، كما أن المرأة فقدت سلطتها فيما يتعلق بالأعمال المنزلية و أصبح للزوج دورا في هذه الأعمال. و من جهة أخرى أصبح لها دور في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرئيسية[2]. و مجمل القول أن إقبال الزوجة أو الأم إلى العمل خارج الأسرة أدى إلى إحداث تغييرات في محيط الأسرة الحضرية و يتجلى ذلك فيما يلي:

---

1 – سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص ص41-44.

2 – سناء الخولي، (2011)، مرجع سابق، ص21 و ص28.

– أدى إقبال المرأة على العمل إلى تغير مكانتها و دورها التقليدي من جهة و إلى تغير نمط العلاقات داخل الأسرة من جهة أخرى، فالتحاقها بالعمل زاد من كفاءتها الشخصية، و كان لزاما عليها أن تنظم عملها المنزلي بما يتفق مع طبيعة عملها، كما تحتم ذلك أيضا ضرورة تعاون الزوج أو الأبناء في أداء بعض المهام المنزلية، و زيادة الاستعانة بالخادمة، أي أن التغير الحاصل في أدوارها الأسرية يرجع إلى رغبتها في تطوير ثقافتها و اتساع آفاقها و نظرتها للحياة، حيث صارت مهتمة أكثر بالمسائل العامة المتعلقة بالمجتمع.

– أدى خروج المرأة للعمل إلى خلق أنماط جديدة للتكيف مع الظروف الأسرية، أي أن خروج المرأة للعمل أدى إلى بروز أنماط جديدة من العلاقات الأسرية و أبعادا جديدة فيما يتعلق بمكانتها و أدوارها التي تختلف باختلاف الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للأسرة. كما أن مشاركة المرأة في اتخاذ القرار يزداد بازدياد المستوى الثقافي و الاقتصادي. يقول "شنيدر" أن المرأة في الطبقات العليا لم تتأثر مكانتها إلا بقدر بسيط، أما المرأة في الطبقات الوسطى فإنها تجد صعوبة في تنفيذ الأدوار المتعددة، و ذلك بسبب إمكانياتها المحدودة حيث يقع عليها مسؤولية تدبير المنزل و تربية الأطفال و مساعدة الزوج في تحمل أعباء المعيشة.[1]

و فيما يتعلق بالدور المتغير و المعقد في الأسرة الحديثة فقد ميز "كليفورد كيرك باتريك" (C.K.Patrick) بين أنماط متعددة للأدوار التي تقوم بها المرأة، إذ يرى أن انتشار الصناعة قد أتاح لها فرصة عمل و الذي كان عاملا هاما في تغير دورها و مكانتها التقليدية و في تغير التصورات المعيارية التي تحدد و توجه سلوكها لتتحلى بذلك بمجموعة أدوار متميزة بديلة لدورها التقليدي، و تتمثل أدوارها الحديثة في دورها كأم (الدور التقليدي) و دورها كشريك و المتمثل في الاستقلال الاقتصادي للزوجة و المساواة مع الزوج في السلطة و مساهمتها المالية في ميزانية الأسرة. كما يرى "باتريك" أن الأدوار الأسرية المتعددة للمرأة أدت إلى إحداث تغييرات جوهرية في بناء الأسرة الحضرية.[2]

صار بإمكان المرأة في المجتمع الحديث اختيار العمل الذي يلائمها و المتناسب مع قدراتها، و بالتالي فإن خروجها للعمل و ابتعادها عن المنزل يجعلها غير خاضعة لسلطة الآباء أو الزوج. كما أن تغير مكانة المرأة داخل الأسرة هو نتيجة للتغير الاقتصادي الذي طرأ على الأسرة.[3]

---

1 – السيد عبد العاطي السيد و آخرون، مرجع سابق، ص ص89-90.

2 – نفس المرجع، ص ص91-92.

3 – سناء الخولي، (2011)، مرجع سابق، ص ص21-22.

4 – الاتجاهات النظرية في دراسة المرأة:

تؤكد الماركسية على أهمية المساواة بين الرجل و المرأة، حيث ترى أن المشاركة الكاملة للنساء تعتبر ذات أهمية في الحياة العامة. كما يؤكد هذا المدخل أن قهر النساء له أساس مادي و أن خصائصهن و وضعهن يتماشى مع البناء الاجتماعي الطبيعي، و الذي بدوره يؤدي إلى إحداث تغيير راديكالي، و قد جاءت الاتجاهات المتعلقة بالمرأة من أجل تفسير أدوار المرأة و هي كالتالي:

1/4- الاتجاه البنائي:

يرتبط هذا الاتجاه بعملية التحديث، إذ يرى أنصار هذا الاتجاه أن الاختلاف في أدوار المرأة يرجع إلى طبيعة البناء الاجتماعي السائد، و ما يطرأ عليه من تغييرات بسبب المتغيرات التي ترتبط بعملية التحديث كالتعليم، التصنيع، التحضر و ما يصاحبها من تحديدات اجتماعية و ثقافية و غيرها. و بالتالي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة فرص عمل المرأة و مشاركتها في المجتمع.

2/4- الاتجاه الثقافي:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن هناك أوجه الشبه بين معظم الثقافات حول وضع المرأة، كما تولي معظم الثقافات الأهمية الكبيرة للأدوار التي تقوم بها المرأة، و كذلك أهمية مشاركتها في المجتمع من خلال حجم مشاركتها في عمليات الإنتاج، و التي تختلف حسب متغيرات الطبقة التي تنتمي إليها و حسب المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع بصفة عامة.[1]

3/4- اتجاه التبعية:

يعتبر هذا الاتجاه من أكثر الاتجاهات انتشارا في دوائر البحث، و يفسِّر أدوار المرأة انطلاقا من الفرضية التي مفادها أنّ المرأة في العالم الثالث لن تحقق مكانة عالية، و لن تشارك مشاركة فعلية في الأنشطة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، إلا إذا اكتسبت مظاهر الثقافة الأوروبية الحديثة تاركة التقاليد البالية. و يُرجع أنصار هذا الاتجاه تدني قيمة الأدوار التي تقوم بها المرأة إلى علاقات التبعية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بنمط الإنتاج الرأسمالي الذي يجعل المرأة في علاقة تبعية للرجل.

---

1 – محمد سيد فهمي، **المشاركة الاجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، 2007، ص ص77-78.

4/4- اتجاه التحديث (المساواة بين الجنسين):

يقوم هذا الاتجاه على مبدأ المساواة بين الجنسين، و هو يسود المجتمعات الديمقراطية الحديثة. و قد تزايد تبني هذا الاتجاه مع بداية الثمانينات للتأكيد على الأدوار التي تؤديها المرأة داخل الأسرة و خارجها، و يستند هذا الاتجاه على الفرضية التي مفادها أن: النساء في مختلف الأعمار في العالم الثالث يشاركن مشاركة فعالة في الحياة الاقتصادية في الريف و الحضر. فهذا المدخل يرى أن المرأة ليست أقل إسهاما من الرجل في عمليات التنمية في العالم الثالث. و قد أخذ هذا الاتجاه عدة مداخل للحركة النسائية، و على الرغم من تباين هذه المداخل في الأسلوب إلا أن هدفهم واحد و المتمثل في تحقيق المساواة.

فالمدخل الأول يمثل الحركة الإصلاحية للنساء اللواتي يبحثن عن المساواة من خلال الحرية، و أن الهدف من التنظيم النسائي القومي هو إمكانية مشاركة النساء مشاركة كاملة مع التيار الأساسي للمجتمع و أيضا تحقيق المساواة بين المرأة و الرجل.

أما المدخل الثاني فتمثله الحركة الاشتراكية للنساء التي يعود جذورها إلى النظرية الماركسية التي تهدف إلى القضاء على اضطهاد النساء، و مواجهة الحركة النسائية المعاصرة من خلال البحث عن تطوير إستراتيجية تهدف إلى مواجهة سيطرة الرجال، و ذلك من أجل التمكين من إعادة بناء العلاقات بين الرجال و النساء.

أما المدخل الثالث فتمثله الحركة الراديكالية للنساء، و التي ترى أن عدم المساواة في المجتمع يعود جذوره إلى النظام الاجتماعي و الأبوي وسيطرة الرجال. و بالتالي فإن السبيل الوحيد لتحقيق المساواة هو إحداث التغيير الثوري في الايدولوجيا و المؤسسات القائمة في المجتمع.[1]

لقد قام "أولزن" (M .Olsen) بتجميع آراء العلماء فيما يتعلق بدوافع انضمام المرأة إلى جماعات المشاركة و التي حددها في ست نظريات و المتمثلة في ما يلي:

أولا: نظرية التبادل:

ترى هذه النظرية أن مشاركة المرأة هو بهدف توقع الحصول على عائد يفوق ما تقدمه من وقت و جهد.

ثانيا: نظرية التفاعل:

تفسِّر هذه النظرية انتماء المرأة و مشاركتها في عملية التنمية، و ذلك رغبة في الدخول في علاقات مع الآخرين و تحقيق الحاجات النفسية و الاجتماعية.

---

1 – محمد سيد فهمي، مرجع سابق، ص ص78-80.

ثالثا: النظرية الإيكولوجية:

ترى هذه النظرية أن الدافع وراء مشاركة المرأة هو تجميع الجهود من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

رابعا: نظرية القوة الاجتماعية:

ترى هذه النظرية أن الهدف من وراء إسهام و مشاركة المرأة في العمل هو من أجل الحصول على قوة اجتماعية تمكنها من تحقيق الأهداف الشخصية.

خامسا: النظرية المعيارية:

تَعتبِر هذه النظرية عملية مشاركة النساء عملية جبرية في المجتمعات الغربية، و ذلك وفق إطار الضبط الاجتماعي السائد في المجتمع.

سادسا: نظرية القيم:

تؤكد هذه النظرية أن للتنشئة الاجتماعية و السياسية دور كبير في جعل المشاركة قيمة أساسية تعمل على تأكيد الفرد أهمية دخوله في أشكال التنظيم و المشاركة فيها.[1]

5 – المرأة الجزائرية بين الأسرة و العمل:

تعتبر الأسرة الجزائرية عائلة أبوية هرمية و أيضا جزءا لا يتجزأ من المجتمع العربي التقليدي، فهي تنتمي إلى العائلة الموسعة الممتدة الذي يكون القرار فيها للأب أو الجد، و أنه هو من يحل مشاكل الأسرة و يقوم بتوزيع العمل على جميع أفرادها، أي لكل منهم دور خاص و مكانة اجتماعية معينة. أما تنظيم الحياة الاجتماعية و السلوك الفردي يتم وفق تعاليم الدين الإسلامي، و منه فإن التمايز و توزيع الأدوار داخل الأسرة يكون على أساس الجنس و العمر، أي أن الأفراد يتوارثون فيها انتماءاتهم الدينية و الثقافية، و بالتالي يقتصر دور المرأة على تربية الأبناء و إدارة شؤون المنزل و السهر على تلبية متطلبات الزوج و الخضوع لأوامره.[2]

---

1 – اليونسكو، مرجع سابق، ص ص71-72.

2 – علي شلق و آخرون، **المرأة و دورها في حركة الوحدة العربية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص64 و ص320.

يرى "فرانتز فانون" (Frantz Fanon) في كتابه "سوسيولوجية الثورة" أن البنت الجزائرية التقليدية تقف من الصبي على مسافة خطوة إلى الوراء، فهي لا تملك فرصة لتنمي شخصيتها أو لاتخاذ القرارات في الأسرة و أنها تأخذ مكانتها من تقاليد المجتمع كما فعلته أمها من قبل، و بهذا تنشأ البنت على أنها ليس لها أهمية سوى ما يتعلق بتربية الأبناء و الأعمال المنزلية. و على الرغم من ذلك احتلت المرأة الجزائرية مكانة هامة في الأسرة و المجتمع ككل، حيث كانت تساهم في الحياة الاقتصادية إلى جانب الزوج و كذلك كانت تشارك في الأعمال الشاقة في الأرياف، فقد احتلت مركزا أساسيا في الأسرة و المجتمع لِما تقوم به من دور هام في تربية الأجيال.

لقد كان عمل المرأة مرتبطا بالدرجة الأولى بالأعمال الزراعية كجني الزيتون و عصره، و قطف الثمار، و جلب المياه، و غيرها، إضافة إلى ذلك فهي تقوم ببعض الحرف اليدوية التقليدية كالخياطة و الحياكة و صناعة النسيج و الفخار، و ذلك لإعالة الأسرة و مساعدة الزوج في الإنفاق و الرفع من المستوى الاقتصادي للأسرة[1]. أي أن الأعمال التي كانت تؤديها تعتبر امتدادا طبيعيا لمهامها التقليدية الخارجة عن نطاق العمل المأجور.[2]

و على الرغم من أن الثقافة التقليدية و العادات و التقاليد تَعتبِر خروج المرأة للعمل أمرا غير مرغوب فيه، إلا أن المرأة واجهت الأوضاع و استطاعت أن تثبت جدارتها في القيام بمختلف الأعمال الاقتصادية و مساهمتها الفعالة في ذلك. كما أن الظروف السياسية التي عرفها المجتمع الجزائري في فترة الاستعمار قد دفعت بالمرأة إلى المشاركة في العمل الثوري و الحزبي، أما بعد الاستقلال و نتيجة لمخلفات الاستعمار من الوفيات في أوساط الرجال المجاهدين على سبيل المثال اضطُرت المرأة إلى الخروج و البحث عن العمل المأجور لتلبية حاجيات الأسرة، و ذلك في ظل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر آنذاك.

مما لا شك فيه أن الظروف التي دفعت بالمرأة الجزائرية إلى الخروج للعمل هي ليست نفسها الظروف التي أدت بها إلى الخروج للعمل في المجتمعات الغربية، أي أنها تختلف من مجتمع إلى آخر. و من أبرز العوامل التي أدت إلى خروج المرأة الجزائرية للعمل هو الفقر و الدمار، حيث خلق لها هذا المستعمر وضعية جديدة و التي تمثلت في مشاركتها في الحرب و التحاقها بصفوف الجيش أثناء الثورة التحريرية. فبممارستها العمل الثوري و الفدائي تغيرت الوضعية التقليدية للمرأة.[3]

---

1 – جميلة خيذر، مرجع سابق، ص91 و ص94.

2 – علي شلق و آخرون، مرجع سابق، ص320.

3 – Nouria Benghabrit-Remaoun, **Femme et développement**, édition c.r.a.s.c, Oran, 1995, p279.

و نتيجة للأوضاع التي خلفها المستعمر أيضا، تشتت الآلاف من العائلات و قُتل العديد من الرجال الذين كانوا العائل الوحيد لأسرهم و ذويهم، و بناءا عليه أصبحت الأسرة الجزائرية تعيش ظروفا متدهورة مما دفع بالمرأة التي فقدت زوجها أو أباها أو أخاها إلى الخروج بحثا عن عمل مأجور لتلبية حاجات العائلة، فقد اشتغلت كخادمة في بيوت المعمرين. و قد قدمت إدارة الاستعمار الفرنسي إحصائيات تبين نسبة تشغيل اليد العاملة النسوية الجزائرية في 31 ديسمبر 1954، حيث بلغ العدد حوالي 45 ألف امرأة عاملة و كان ذلك في مجالين هما: عاملات لدى بيوت المستعمر و عاملات يشتغلن في القطاع الزراعي.[1]

ففي سنة 1974 بلغت نسبة العاملات 16.25% أي 110 آلاف امرأة عاملة، أما سنة 1975 فقد بلغ عدد العاملات ذوات النشاط الاقتصادي فقط 109 آلاف امرأة عاملة أي بنسبة 1.9%.[2]

و تشير الإحصائيات إلى أن نسبة النساء العاملات قد ارتفعت في المدن، حيث وصلت سنة 1977 إلى 5.12% بعدما كانت سنة 1966 تمثل 2.92%. كما بينت إحصائيات 1977 أن نسبة النساء العاملات اللواتي يحملن شهادات جامعية هي مرتفعة مقارنة بالرجال.[3]

و في إطار سياسة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر غداة الاستقلال، تم وضع عدة برامج و مخططات تنموية تهدف إلى الرفع من المستوى الاقتصادي بعدما عرف تحطما في الهياكل الاجتماعية و الثقافية و غيرها. فبعد تبني الدولة الجزائرية إستراتيجية التعليم المجاني، تمكنت المرأة الجزائرية من الحصول على التأهيل العلمي الذي مهد لها المشاركة في العملية التنموية، و الذي دعمها في ذلك هو مشروع برنامج طرابلس (1962) الذي شجع المرأة على ذلك، مع تأكيده على ضرورة القضاء على العوائق التي من شأنها أن تعترض تطورها، و جاء بعده ميثاق الجزائر (1964) الذي اهتم بقضية المساواة بين الجنسين و ذلك بمشاركتها الفعلية في المجال السياسي و الاقتصادي. أما الميثاق الوطني (1976) فقد اعترف بحقها في العمل على أساس المساواة بينها و بين الرجل و حق المشاركة في الأنشطة الإنتاجية، و في هذا الصدد ألقى الرئيس الراحل "هواري بومدين" خطابا يقول فيه: "أقرت الثورة من

---

1 – Mohamed Rebzani, **La vie familiale de la femme Algérienne salariées**, édition L'Harmattan, Paris, 1997, p41.

2 – علي شلق و آخرون، مرجع سابق، ص320 و ص285.

3 – عبد القادر جغلول، **المرأة الجزائرية**، تر: سليم قسطون، ط1، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 1983، ص 25 و ص50.

جهة أخرى على حق المرأة في العمل و إن كان عدد العاملين يفوق عدد العاملات"[1]. و قد طرحت النساء العاملات قضاياهن إلى الإتحاد العام للشغيلة في الجزائر، حيث تركز فيها على المساواة بين المواطنين و إلغاء التمييز الذي يستند إلى أفكار مسبقة حول الجنس.[2]

يرتبط خروج المرأة للعمل ارتباطا وثيقا بتمدن المجتمع و تحضره، و الذي يعتبر من أبرز العوامل التي ساهمت في نمو و انتشار الوعي لديها. و قد أصبح للمرأة الجزائرية سلطة و مكانة تفوق عما كانت عليه في الماضي، و ما ساعدها على ذلك هو التفتح و المطالبة بالحقوق، حيث كانت هناك مطالبة بأن تأخذ الدولة على عاتقها البنية الاقتصادية و الاجتماعية الضرورية من أجل تخفيف الأعباء المنزلية و التي تتمثل في إنشاء دور الحضانة، حدائق للأطفال، مطاعم للطلاب و غيرها. و بالنسبة إلى النساء العاملات فإن العمل يعتبر وسيلة ترقية و من ثمة اكتساب الاستقلال الذاتي[3]. فمشاركة المرأة إلى جانب الزوج في أعباء و مصاريف الأسرة قد رفع من قيمتها داخل الأسرة، حيث أصبح لها دور في المشاركة في اتخاذ القرارات و تسيير الشؤون المتعلقة بالأسرة.

أما فيما يخص تطور عمل المرأة، فقد لاحظنا أن عدد العاملات هي في ارتفاع مستمر مقارنة بالعاملين الذكور، ففي سنة 1985 بلغ عدد الإناث العاملات 326,225 (8.4%)، أما الذكور فقد بلغ عددهم 3,555,003 (91.6%)[4]، بينما في سنة 2005 بلغ عدد العاملات 1,173,872 (15%) مقارنة بالذكور الذي قُدِّر عددهم بـ: 6,870,348 (85%)[5]، أما عدد العاملات في سنة 2010 فقد وصل إلى 1,822,000 (16.9%)، في حين بلغ عدد الذكور 8,990,000 (83.1%).[6]

---

1 – وزارة الإعلام و الثقافة بمشاركة الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، **المرأة الجزائرية: مجموعة نظرات عن الجزائر**، مطبعة غرافقاس منير و اسبانية، الجزائر، 1997، ص16 و ص25.

2 – عبد القادر جغلول، مرجع سابق، ص17.

3 – نفس المرجع، ص9 و ص25.

4 – الديوان الوطني للإحصائيات، **المجموعة الإحصائية السنوية 1985–1986**، المجموعة الإحصائية رقم 13، مطابع الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 1987، ص43.

5 – Office National des Statistiques, **Annuaire statistique de l'Algérie** : **Résultats 2005–2007**, Colletions statistiques n° 25, Les ateliers de l'imprimerie de l'O.N.S, Alger, 2009, p76.

6 – La Direction technique chargée des statistiques de la Population et de l'Emploi, **Enquête emploi auprès des ménages 2010**, Colletions statistiques n° 170, Les ateliers de l'imprimerie de l'O.N.S, Alger, Mars 2012, p19.

البـاب الثاني

الجانب الميداني للبحث

الفصل الخامس

الإجراءات الميدانية للبحث

الباب الثاني: الجانب الميداني للبحث

الفصل الخامس: الإجراءات الميدانية للبحث:

1 – التعريف بميدان البحث:

بلدية "بئرخادم" هي المنطقة التي حددناها لتكون مجالا للدراسة، و هي إحدى بلديات ولاية الجزائر تقع وسط العاصمة الجزائرية، تحدها من الشرق بلدية القبة و من الغرب بلديتي السحاولة و الدرارية و من الشمال بلدية بئرمرادرايس و من الجنوب بلدية جسر قسنطينة، و هي تتربع على مساحة 15 كلم^2.[1]

أنشئت البلدية في بداية الاحتلال الفرنسي، و قد جاء القانون الخاص بالتقسيم الإداري ليؤكد نشأتها و يحدد موقعها المفتوح و المتصل بالمناطق المجاورة.

يطغى على البلدية الطابع الفلاحي و نصف الحضري، و لكن مع نشوء التعاونيات العقارية الأخيرة جعلها تتخلى عن هذين الطابعين متجهة بذلك نحو الطابع الحضري.[2]

عرفت بلدية نموا ديمغرافيا مرتفعا، حيث نلاحظ أن عدد السكان في تزايد مستمر و ذلك بسبب الوضعية الأمنية التي عرفتها البلاد، بالإضافة إلى تدهور الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي أدت إلى تفاقم المشاكل كأزمة السكن و الشغل. فالبلدية تأثرت بشكل كبير بسبب ظاهرة الهجرة و ذلك ما تبينه الإحصائيات، ففي سنة 1966 بلغ عدد السكان 16796 نسمة، أما سنة 1977 فقد بلغ العدد 29431 نسمة، بينما وصل العدد سنة 1987 إلى 38000 نسمة، في حين ارتفع العدد سنة 1998 ليصل إلى 55084 نسمة، أما سنة 2008 فقد بلغ العدد 73415 نسمة.[3]

لقد أعطت الجزائر منذ الاستقلال الأولوية للنمو الصناعي و ذلك في إطار عملية التنمية الاقتصادية. و قد عرفت المدن الجزائرية و العاصمة على وجه الخصوص تحولات سريعة و نموا واسعا، و يرجع السبب إلى النمو الصناعي و التهيئة العمرانية. و تعود تهيئة مدينة الجزائر إلى عهد الاحتلال الفرنسي حيث طبقت عدة مشاريع و مخططات عمرانية بشكل متتالٍ، و قد ركزت الجزائر على تنفيذ مخططين هامين و اللذين كان لهما الأثر الكبير

---

1 – أنظر الخريطة الجغرافية لبلدية بئرخادم لسنة 2013 الموضحة في الملحق رقم (3)، ص1.

2 – مصلحة التعمير لبلدية بئرخادم.

3 – مكتب الانتخابات و الإحصاء و الخدمة الوطنية لبلدية بئرخادم.

في تغيير ملامح العاصمة و هما: مخطط التعمير و التوجيه (PUD)، و الثاني يتمثل في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU).[1]

المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير:

المرسوم التنفيذي رقم 442/95 المؤرخ في 1995/12/23 المتضمن المصادقة على المخطط الرئيسي التوجيهي للتهيئة و التعمير لولاية الجزائر.

فالمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU) لولاية الجزائر يقسم الإقليم إلى قطاعات:

- قطاع عمراني (U): 157 مخطط لشغل الأراضي.
- قطاع للتعمير (AU): 23 مخطط لشغل الأراضي.
- قطاع للتعمير المستقبلي (UF): 6 مخططات لشغل الأراضي.
- قطاع غير قابل للتعمير (NU): 50 مخطط لشغل الأراضي.

المجموع: 236 مخطط لشغل الأراضي.

و من التوجيهات الرئيسية للمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير تخطيط و تطوير المناطق الحضرية، و تشجيعها و التمتع من قبل الجمهور.

مخطط استغلال الأراضي:

القانون 29/90 لـ: 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة العمرانية.

المرسوم التنفيذي رقم 178/91 لـ: 1991/05/28 المتعلق بإجراءات إعداد المصادقة على مخططات شغل الأراضي.

و من توجيهات التهيئة الخاصة:

- التنبؤ و تهيئة السكن و المرافق.
- خلق إمكانية الربط بين مجموعة من الأحياء.
- تكثيف النسيج الموجود.

---

1 - علي حجيج، سعيدة مفتاح، **المسار التاريخي للتطور العمراني لمدينة الجزائر خلال الفترة 1420/1251هـ الموافق لـ: 1999/1830م**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص159.

- تحويل النشاطات.
- هدم السكنات المهددة و تهيئة الأراضي.[1]

ولكن من جهة أخرى فإن وضعية المركزية و هيكلة مدينة الجزائر تختلف عن المبادئ الأساسية للمركزية، حيث نتج عن ذلك عدة انعكاسات أهمها:

- عدم انتظام المدينة.
- صعوبة الحركة داخل النسيج العمراني.
- تدهور النظام الحياتي للسكان.
- صعوبة النقل و التنقل بين مناطق السكن و أماكن العمل.

أضف إلى ذلك أن التحولات السريعة و الواسعة التي كانت بشكل عشوائي و تلقائي قد أدت إلى إحداث خلل في التوازن العمراني و الوظيفي للمدينة. و بالتالي تبقى المحاولات التي تهدف إلى التهيئة العمرانية أمام الخلل العمراني من دون جدوى.[2]

و منه فإن دراسة الوضع السكاني تعتبر مسألة ضرورية من أجل تحديد احتياجات السكن و كذلك ما يتبعه من مرافق و تجهيزات ضرورية، لأن الزيادة في السكان يؤدي حتما إلى زيادة متطلبات الحياة. و على هذا الأساس يقول "شريف رحماني" في كتابه (النمو الحضري في الجزائر): «إن العنصر البشري هو الذي يحدد السياسات الاقتصادية، و هو الذي يوجه أي تخطيط و إصلاح مجالي».[3]

---

1 – مصلحة التعمير لبلدية بئرخادم.

2 – علي حجيج، سعيدة مفتاح، مرجع سابق، ص ص156-158.

3 – نفس المرجع، ص 97. نقلا عن:

Cherif Rahmani, **La croissance urbaine en Algérie**, OPU, Alger, 1982, p27.

2 – مجالات البحث:

1/2- المجال البشري: تتمثل الوحدة الأساسية لبحثنا في" المرأة العاملة"، و نظرا لطبيعة و أهداف البحث فإنه توجب علينا التقيد بمجموعة من الشروط التي تتمثل في ما يلي:

– أن تكون المرأة العاملة تعمل لحساب الغير و ليس لحسابها الخاص أي أنها تتلقى أجرا مقابل عملها، ذلك لأن المرأة التي تعمل لحساب الغير تكون مجبرة على القيام بالعمل و ليس لها حرية التصرف فيه هذا من جهة، و من جهة أخرى فهي تكون مجبرة على التواجد في مكان العمل في الوقت المحدد، على عكس المرأة التي تعمل لحسابها الخاص فهي تملك حرية التصرف فيه، أي أن المرأة المأجورة التي تكون مقيدة بالعمل هي الأنسب للبرهنة عن مدى تأثير خروج المرأة للعمل أو غيابها عن الأسرة على ممارستها لأدوارها الأسرية التقليدية.

– التنوع في وحدات التحليل بين العاملات في القطاع العام و القطاع الخاص لأن هذين الأخيرين مختلفان من حيث طبيعة العمل و الحجم الساعي للعمل.

– بما أن الفرضية الثانية لبحثنا تتمثل في تأثير المركز الاجتماعي للمرأة العاملة على مدى أدائها للأدوار الأسرية الحديثة، فإنه استلزم علينا الأخذ بعين الاعتبار مختلف الفئات السوسيو مهنية و التي تتمثل في: الإطارات السامية، الإطارات، الموظفات و العاملات.

– بما أن الأدوار الأسرية التي نقصدها تتمثل في واجباتها تجاه عائلتها الزواجية و القرابية (أسرة الزوج) فإنه يجب أن تكون المرأة العاملة متزوجة و ليست مطلقة أو أرملة، و أيضا يجب أن يكون لديها أطفال دون سن 18 لأنهم لا يزالون في حاجة إلى الرعاية و الاهتمام من طرفها، خاصة و أن معظم مؤشرات الأدوار الأسرية الحديثة تتعلق بالأبناء.

2/2- المجال الجغرافي: المجال أو المنطقة التي حددناها لتكون ميدانا للدراسة هي "بلدية بئرخادم"، أي مختلف المؤسسات و المصانع أو الورشات المتواجدة بمنطقة بئرخادم. و يرجع السبب في اختيارنا لهذه المنطقة هو أنها عرفت نموا في عدد السكان، كما عرفت تطورات من حيث البناء و التعمير، فضلا عن كونها تتوفر على خدمات تجارية و إدارية متنوعة.

3/2- المجال الزمني: قبل شروعنا في التحقيقات الميدانية قمنا أولا باستكشاف منطقة بئرخادم، و ذلك لكي تكون لدينا نظرة شاملة حول طبيعة: المؤسسات، المصانع أو الورشات التي سنجري فيها المقابلات مع النساء العاملات بها. و قد امتدت الفترة التي قمنا بتحسس المنطقة من أواسط شهر نوفمبر إلى بدايات شهر

ديسمبر من سنة 2013، بعدها باشرنا مباشرة بالتحقيقات الميدانية و التي امتدت من أواخر شهر ديسمبر إلى بدايات شهر فيفري من سنة 2014، كما أنه في نفس الفترة قمنا بتجريب محتوى أسئلة الاستمارة على البحوثات و ذلك قبل القيام بجمع البيانات في شكلها النهائي، مع العلم أننا قد أخذنا بعين الاعتبار عدم الإطالة في مدة التحقيقات الميدانية، و ذلك من أجل ضمان سيرورة عملية البحث الميداني في نفس الظروف لأن المجتمع بطبيعته في تغير مستمر، و بالتالي ضمان الوصول إلى نتائج علمية و دقيقة.

3 – مراحل إتمام أداة البحث: لقد اعتمدنا في بناء أسئلة الاستمارة على مخطط الأبعاد و المؤشرات[1] التي تقيس مدى صحة أو خطأ الفرضيات المطروحة. و قد راعينا في الاستمارة عدم الإكثار من عدد الأسئلة و ذلك حتى لا تشعر المبحوثة بالملل و فقدان التركيز، لأن ذلك يؤثر على صحة النتائج. كما قمنا بصياغة الأسئلة بشكل واضح و مبسط، و ذلك لتفادي الوقوع في سوء فهم الأسئلة من طرف المبحوثات.

أما فيما يخص لغة طرح الأسئلة فقد كانت بالدارجة، و ذلك يرجع إلى سببين: السبب الأول هو من أجل صياغة محتوى الأسئلة بأسلوب بسيط و واضح و شرح مضمون بعض الأسئلة التي تحتاج إلى التوضيح، لأن الباحث هو فقط من يدرك معناها. أما السبب الثاني فهو أن الترجمة إلى الدارجة تكون أسرع للفهم و أيضا ضمان الحصول على إجابات دقيقة هذا من جهة، و من جهة فإن ذلك يوفر لنا كل من الوقت و الجهد. و قد حرصنا عند إجرائنا للمقابلات و عند طرحنا لأسئلة الاستمارة على عدم التحيز و الاتصاف بالموضوعية.

و قبل شروعنا في جمع البيانات المتعلقة بالمبحوثات بالشكل النهائي، قمنا أولا بتجريب الاستمارة على مجموعة من المبحوثات (العينة الاستطلاعية) التي تنطبق خصائصهن مع خصائص مجتمع البحث و التي تتكون من 15 مبحوثة و ذلك للتأكد من صدق الأداة، بعد ذلك قمنا بتعديل بعض الأسئلة (تبويب السؤال المتعلق بالدخل بسبب رفض المبحوثات التصريح عن قيمة الدخل)، كما أنه قمنا بإضافة بعض الأسئلة التي رأينا أنها تخدم أهداف بحثنا، و أيضا إضافة و تعديل احتمالات الأجوبة لبعض الأسئلة و التي لم ندركها مسبقا إلا بعد إجرائنا للمقابلات الأولية التجريبية. و بالتالي فبعد انتهائنا من ذلك الإجراء أصبحت الاستمارة جاهزة للتطبيق.

---

1 – أنظر مخطط بناء الاستمارة، ص17.

و في أعقاب انتهائنا من جمع البيانات الميدانية لمجتمع البحث، قمنا بمراجعة كل الاستمارات للتأكد من صحة و جدية الأجوبة المقدمة من طرف المبحوثات، و أنه لا يوجد تناقض في الإجابات، حيث توصلنا إلى أن كل الاستمارات كانت صالحة و أن كل الإجابات كانت جدية و منطقية.

أما فيما يتعلق بالأسئلة المفتوحة فقد قمنا بتحديد فئات الإجابة و ذلك بعد جمع كل احتمالات الأجوبة، و الهدف من ذلك هو ترميزها و إمكانية معالجتها و التوصل إلى العلاقات التي تربطها مع المتغيرات الأخرى، مع العلم أن أهداف البحث أخذناها بعين الاعتبار خلال إعدادنا لدليل الترميز. و بعد عملية الترميز قمنا بتفريغ الإجابات في البرنامج الإحصائي (SPSS) من أجل معالجتها كميا، و من ثمة توزيع النتائج و تبويبها و تصنيفها حسب تساؤلات البحث و فرضياته، مما يسمح لنا في الأخير بعرض نتائج البحث بكل دقة و تفصيل.

4 – العينة و كيفية اختيارها:

فيما يخص نوع العينة التي اعتمدنا عليها في بحثنا تتمثل في "العينة القصدية" (Purposive Sample) (و تسمى أيضا العينة الهدفية)، لأنه -و كما أسلفنا الذكر- يجب أن تتوفر العينة على جميع الخصائص المذكورة آنفا من أجل تحقيق أهداف البحث. و العينة القصدية هي العينة التي يتم انتقاء أفرادها بشكل مقصود من طرف الباحث و ذلك نظرا لتوافر الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم، و تلك الخصائص تعتبر هامة بالنسبة للبحث و أهدافه.[1]

و بما أن العينة القصدية تعتبر من العينات غير الاحتمالية، فإنه لا يتوافر فيها قاعدة السبر أي مجتمع البحث غير معروف، و بالتالي فإن الباحث في هذه الحالة هو من يقوم باختيار حجم العينة. و منه فقد حددنا عينة البحث بـ: 200 وحدة تحليل.

5 – حدود البحث:

نقصد بحدود البحث مدى تعميم النتائج على المجتمع. و بما أن العينة التي اعتمدنا عليها في بحثنا تتمثل في "العينة القصدية" فإن القاعدة لا تسمح لنا بتعميم النتائج على مجتمع البحث، أي بما أنها تعتبر من العينات غير الاحتمالية فإنه لا يسمح بتقدير درجة التمثيل على نفس خصائص مجتمع البحث، ذلك لأن البحث أجريناه في

1 – محمد عبيدات و آخرون، **منهجية البحث العلمي: القواعد و المراحل و التطبيقات**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص96.

منطقة جغرافية محددة و على فئة معينة من المبحوثات التي تنطبق عليها مجموعة من الشروط، و التي من خلالها نتمكن من إثبات مدى صحة أو نفي الفرضيات المصاغة و التوصل إلى تحقيق أهداف البحث.

6 – صعوبات البحث: لقد واجهتنا خلال نزولنا إلى الميدان مجموعة من الصعوبات، سواء قبل الشروع في البدء بجمع المعطيات الميدانية أو خلال تطبيق الاستمارات. و تكمن هذه الصعوبات في ما يلي:

– مجتمع البحث غير معروف و أنه لا توجد خريطة جغرافية توضح مختلف المؤسسات أو المراكز أو الورشات المتمركزة ببلدية بئرخادم، و ذلك ما أدى بنا إلى استكشاف كل أحياء المنطقة من أجل التعرف على الميدان الذي سنجري فيه البحث، و الذي تطلب منا الوقت و الجهد في تحقيق ذلك. كما أن المقابلات التي أجريناها كانت كلها من طرفنا شخصيا، و قد كان ذلك متعمدا لأن حضور الباحث نفسه هو الأدرى بأهداف موضوعه، كما أنه هناك بعض المواقف الخاصة التي لا يمكن أن يقرر أو يتصرف فيها إلا الباحث شخصيا.

– بما أن العينة تتمثل في النساء العاملات فإنه صادفتنا عراقيل قبل شروعنا في إجراء المقابلات، و التي تكمن في انتظار المبحوثة حتى تتمكن من التفرغ لإجراء المقابلة (و خاصة بالنسبة للعاملات في القطاع الخاص). أضف إلى ذلك فإنه في بعض الحالات يُطلب منا العودة في يوم آخر نظرا لحضورنا في الوقت غير المناسب، أو حضورنا في الوقت الذي لا يتواجد فيه المسؤول لإعطاء الموافقة على القيام بإجراء البحث، مما تسبب عنه تضييع بعض الوقت.

كما أن المبحوثات في بعض الحالات يرفضن إجراء المقابلة و التعاون معنا لعدم تقديرهن لأهمية بحثنا العلمي، و في حالات أخرى يشككن بمصداقية الموضوع و يتخوفن من التصريح بالمعلومات.

– لقد تطلب منا و في كل مرة القيام تقديم موضوع البحث و ذلك حتى يستوعبن الفكرة بشكل واضح، الأمر الذي تسبب في شعورنا بنوع من الإرهاق.

– لقد كانت كلٌّ من عملية استكشاف مجتمع البحث و التنقل من منطقة إلى منطقة لإجراء المقابلات مشيا على الأقدام و في بعض الأحيان تحت الظروف الطبيعية القاسية، و ذلك لعدم توفر الإمكانيات التي تسهل عملية التنقل مما أشعرنا بالإرهاق أيضا.

7 – خصائص العينة:

بعد الانتهاء من عملية جمع المعطيات و تفريغها، استوجب علينا عرض أهم خصائص مفردات العينة و ذلك من أجل تقديم صورة واضحة و شاملة حول الخصائص التي تتميز بها أفراد عينة البحث، خاصة و أن بعض هذه الخصائص تمثل المتغيرات المستقلة التي ربطناها مع المتغيرات التابعة المتعلقة بالفرضيات التي صغناها في البحث، فهي تعتبر المتغيرات الأساسية التي سنعتمد عليها في عملية التحليل و التي سنتطرق إليها بشكل من التفصيل في الفصول الموالية.

و منه فإن الخصائص التي تتميز بها أفراد العينة موضحة في الرسومات البيانية التالية:

الرسم البياني رقم (1): أعمدة بيانية تمثل توزيع المبحوثات حسب فئات السن.

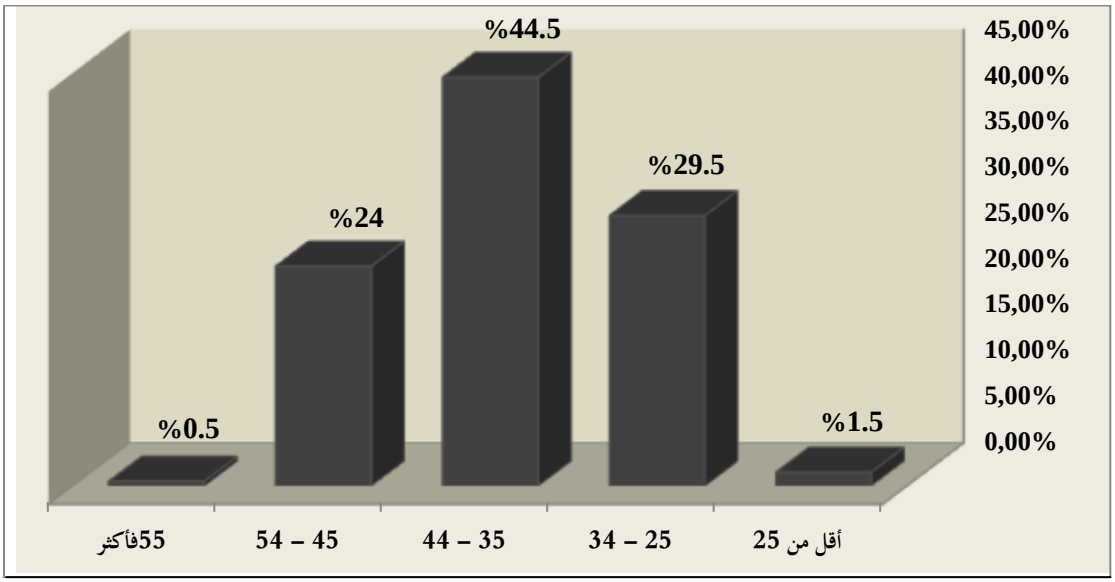

يتضح من خلال الرسم البياني رقم (1) الذي يمثل توزيع المبحوثات حسب فئات السن أن أغلبية المبحوثات تتراوح أعمارهن بين 35 و 44 سنة و ذلك بنسبة 44.5%، تليها نسبة 29.5% من المبحوثات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 25 و 34 سنة، بينما تقدر نسبة اللواتي تتراوح أعمارهن بين 45 و 54 سنة بـ: 24%، أما نسبة المبحوثات اللواتي تقل أعمارهن عن 25 سنة فهي ضئيلة جدا إذ تقدر بـ: 1.5%، في حين أن المبحوثات اللواتي تبلغ أعمارهن 55 سنة أو أكثر تمثل أدنى نسبة حيث تقدر بـ: 0.5%.

فمن خلال البيانات نجد أن المبحوثات ينتمين لفئات سن مختلفة، و أن العمل يشمل مختلف الفئات العمرية. كما تجدر بنا الإشارة إلى أن العمل يشمل جميع الفئات العمرية، و أن السبب في تدني نسبة المبحوثات

اللواتي ينتمين إلى الفئات العمرية: (أقل من 25 سنة) و (55 سنة فأكثر) هو ضعف إحتمال توفر هاتين الفئتين العمريتين على الشروط التي حددناها في أفراد العينة.

الرسم البياني رقم (2): أعمدة بيانية تمثل توزيع المبحوثات حسب الوضعية التعليمية.

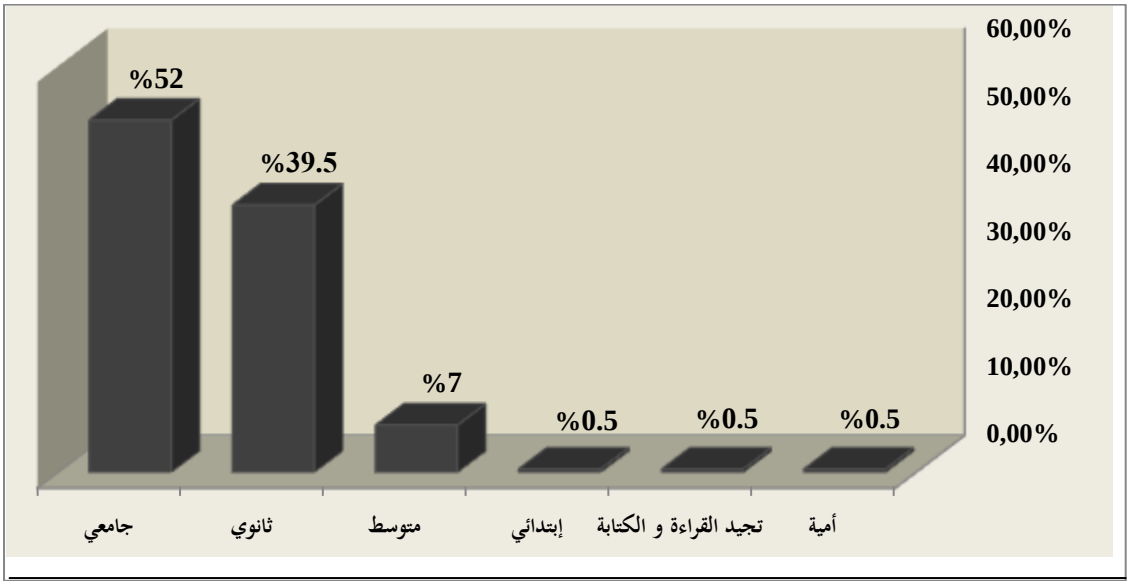

يمثل الرسم البياني (2) توزيع المبحوثات حسب الوضعية التعليمية، حيث تشير البيانات أن أغلبية المبحوثات ينتمين إلى المستوى الجامعي و التي تقدر بـ: 52%، بينما تقدر نسبة اللواتي لديهن مستوى ثانوي بـ: 39.5%، في حين أن اللواتي لديهن مستوى متوسط تقدر نسبتهن بـ: 7%، أما أدنى نسبة و هي: 0.5% فنجدها عند كل من اللواتي لا يجدن القراءة و الكتابة و الأميات.

يتضح لنا من خلال البيانات أن أغلبية المبحوثات لديهن شهادات تعليمية، حيث تزداد النسبة كلما ارتفعنا في المستوى التعليمي. و بالمقارنة مع النسب نجد أن اللواتي يحملن شهادات جامعية تفوق نصف حجم العينة، بمعنى أن أغلبية المبحوثات لديهن مستوى تعليمي عالي، في حين أن اللواتي لا يملكن مستوى تعليمي نسبتهن ضئيلة جدا مقارنة باللواتي لديهن مستوى تعليمي مرتفع.

نستنتج من خلال البيانات أن وضع المرأة تغير عما كان عليه في الماضي التي تكون فيه خاضعة للأفكار و المعتقدات السائدة آنذاك، حيث ترى الأسرة التقليدية أن التعليم يقتصر على الذكور فقط أما المرأة فلا يحق لها التعليم بل يجب كان عليها إتباع تقاليد الأسلاف، و التي تتمثل أساسا في تربية و رعاية الأبناء و تولي شؤون البيت، و بالتالي فإن التعليم في هذه الحالة يعتبر أمرا غير ضروريا بالنسبة للمرأة ما دام دورها الأساسي يقتصر

فقط على الاهتمام بشؤون الأسرة. و لكن مع ازدهار المدن و تطور الحياة الاجتماعية تغيرت بعض الأعراف و العادات و التقاليد و نما الوعي الاجتماعي و ذلك بما يتوافق مع الواقع المتغير، و نظرا للضغوطات التي يعانيها المجتمع الحديث في الاحتياجات إلى الموارد البشرية المؤهلة و تسخيرها، فقد أعيد الاعتبار للمرأة و ألغيت العديد من الفروق بين الجنسين و ذلك من خلال إتاحة فرص التعليم لها. فمن خلال فتح مجال التعليم أمام المرأة تمكنت من تحسين مستواها التعليمي و إثبات جدارتها و الحصول على الشهادات العلمية. و من هنا يمكن القول أنه من خلال تطور و ازدهار المجتمع تغيرت المعتقدات و الأفكار الخاصة بتعليم المرأة و أصبح المجتمع يعترف بإمكانياتها و قدراتها، و أن منحها حقوقا مساوية لحقوق الرجل هو من أجل تحقيق التنمية، و أن التعليم أصبح يرتبط بحاجات المجتمع.

الرسم البياني رقم (3): أعمدة بيانية تمثل توزيع المبحوثات حسب الفئة المهنية.

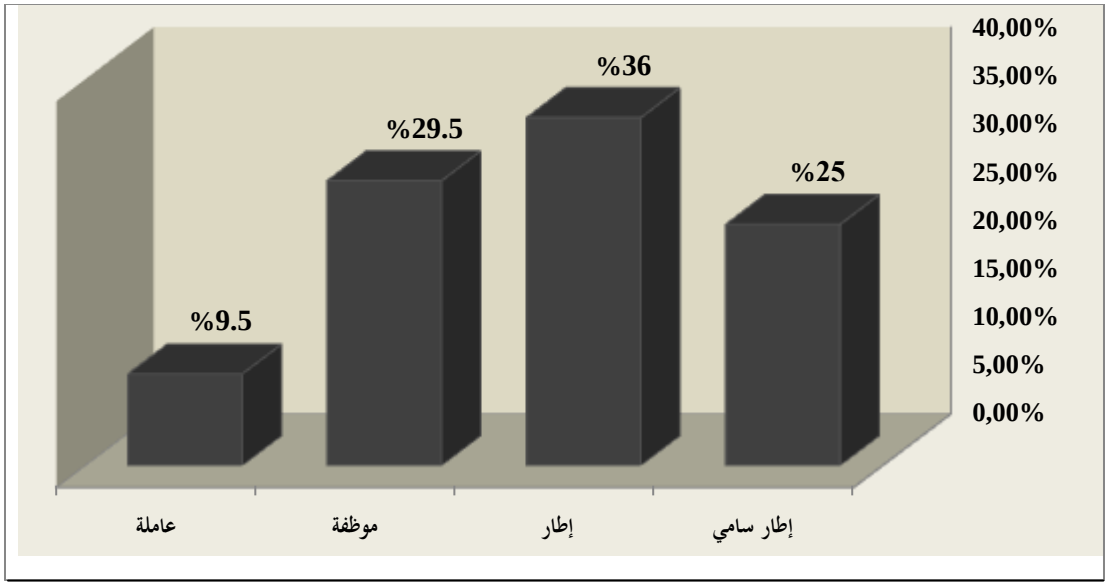

تشير البيانات الموضحة في الرسم البياني رقم (3) أن أغلبية المبحوثات هن من فئة الإطارات حيث تقدر نسبتهن بـ: 36%، تليها فئة الموظفات و التي تمثل 29.5%، في حين تقدر نسبة فئة الإطارات السامية بـ: 25%، أما أدنى نسبة سجلناها فهي لفئة العاملات حيث تقدر بـ: 9.5%.

فمن خلال تميز المدن بمختلف الخدمات التعليمية، التجارية، الصناعية و الخدماتية، و من أجل مواجهة التحديات العصرية: الاجتماعية، الاقتصادية ، السياسية و الثقافية –التي تعتبر من خطط عمليات التنمية–، عمِل المجتمع على التحسين من أوضاع المرأة من خلال التعديل في القوانين، حيث مُنحت لها حقوقا تتساوى إلى حد كبير مع حقوق الرجل خاصة من ناحية: فرص العمل، الأجر و الترقية في الوظيفة. فمن خلال تلقّيها للتعليم

و التأهيل و حصولها على الشهادات العلمية[1] تمكنت من اقتحام ميدان العمل بقوة، و استطاعت أن تحتل أعلى المناصب و المراتب و أن تُحسِّن من مركزها الاجتماعي كمسؤولة أو متخصصة. و بالتالي يمكن القول أن المرأة تغيرت مكانتها عما كانت عليه في الماضي بسبب الموقع الذي صارت تحتله في المجتمع، و ذلك بفضل الدور الهام الذي تمارسه في المجتمع من خلال استغلال معارفها و مجهوداتها من أجل تطوير المجتمع و ازدهاره.

الرسم البياني رقم (4): دائرة نسبية تمثل توزيع المبحوثات حسب قطاع العمل.

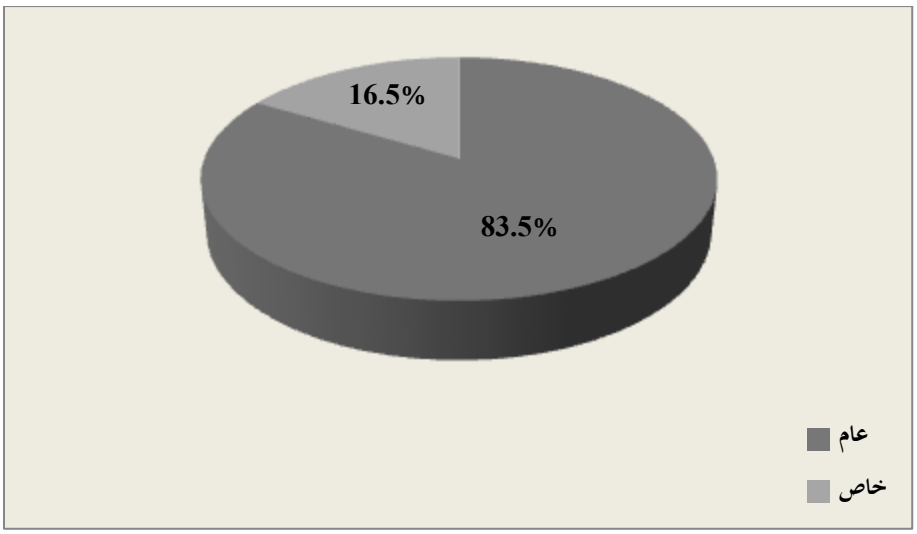

يوضح الرسم البياني رقم (4) الذي يمثل توزيع المبحوثات حسب قطاع العمل أن 83.5% من المبحوثات يعملن لدى القطاع العام، أما النسبة المتبقية أي 16.5% فهي تمثل نسبة المبحوثات اللواتي يعملن لدى القطاع الخاص.

تشير البيانات المذكورة إلى أن أغلبية المبحوثات يعملن في القطاع العام أكثر من القطاع الخاص، و يرجع السبب في ذلك إلى أن القطاع العام يحمل الكثير من الامتيازات و الضمانات كالاستقرار في العمل و الأجر المرتفع، و وجود التشريعات العمالية التي تعمل على تحسين وضعية و ظروف العمل (كالترقية في المنصب و غيرها)، كما أنه يعتمد في التوظيف على الشهادات. أما القطاع الخاص فهو يختلف عن القطاع العام لأنه عادة تكون فيه الامتيازات و الضمانات محدودة.

1 – أنظر الرسم البياني رقم (2)، ص95.

تتزايد فرص حصول المرأة على العمل في المدن أكثر من الأرياف، و ذلك بسبب توفرها على المراكز الصناعية و المؤسسات الخدماتية المتعددة و المتنوعة، فقد ساهم التصنيع في فتح مجال العمل أمام المرأة و ذلك منذ الانقلاب الصناعي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

يعتبر خروج المرأة للعمل و تمسكها به هو نتيجة ما طرأ على المجتمع من تغيرات و تطورات و تساويها للحقوق مع الرجل في مجال العمل. فمن خلال خروج المرأة للعمل و مشاركتها في الحياة العامة تغيرت صورتها الاجتماعية و تغيرت نظرة المجتمع إليها، لأن المرأة في القديم أي في المجتمعات التقليدية كانت تتولى فقط المهام الموكلة إليها، أما العمل خارج الأسرة فهو مقتصر على الذكور فقط. و لكن مع حصولها على فرص التعليم تمكنت من الخروج للعمل و إثبات جدارتها في التحلي بروح المسؤولية، مما غيّر ذلك من مكانتها و مركزها في المجتمع و من الأنساق و الاتجاهات القيمية الموروثة.

تغير نمط الأسرة:

الرسم البياني رقم (5): دائرة نسبية تمثل توزيع المبحوثات حسب نمط الأسرة.

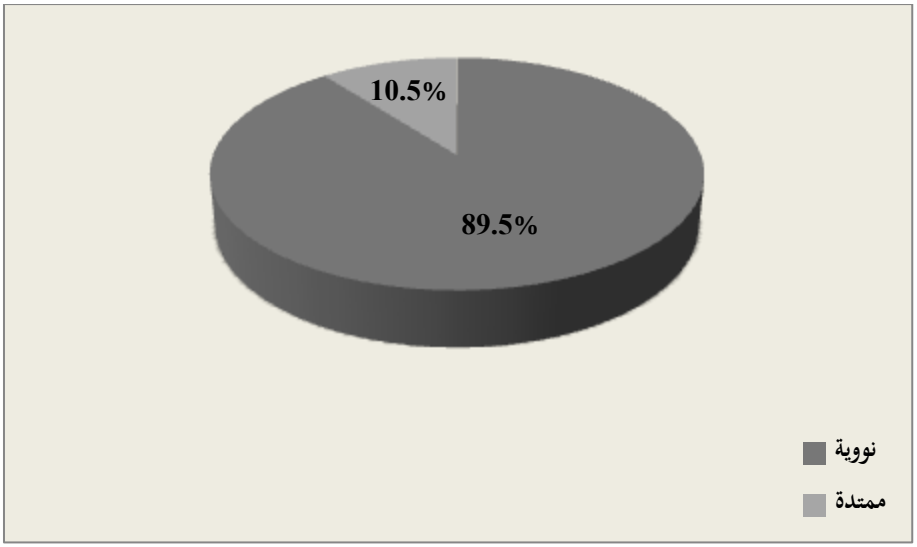

تشير البيانات الموضحة في الرسم البياني أعلاه أن 89.5% من المبحوثات ينتمين إلى الأسرة النووية، بينما نسبة اللواتي ينتمين إلى الأسرة الممتدة لا تقدر سوى بـ: 10.5%.

تنتمي الأغلبية الساحقة من المبحوثات إلى نمط الأسرة النووية، و يرجع السبب في الاتجاه نحو النمط النووي و الانفصال عن الأسرة الممتدة إلى ظهور التصنيع و التحضر. فبعد أن دمر المستعمر البنيات التحتية الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية للمجتمع، عملت الجزائر على وضع مخططات تنموية عديدة من أجل إعادة البناء

و التعمير و النهوض من الركود الاجتماعي، و ذلك بالاعتماد على سياسة التصنيع و إنشاء المصانع في مختلف المدن الجزائرية الكبرى، و بالتالي فقد أدت هذه العملية إلى هجرة العديد من الأيدي العاملة الريفية نحو المدن سعيا وراء العمل، مما أدى إلى انتقال العديد من الأسر الريفية نحو المدن تاركين بذلك أراضيهم و ممتلكاتهم. و نظرا لتوفر فرص العمل فإن الأفراد لم يعودوا مجبرين على الخضوع لسلطة و أوامر العائلة الممتدة، كما أن الظروف و الأوضاع الجديدة فرضت على الأسرة الانفصال و الابتعاد عن العائلة الممتدة، و منه يمكن القول أن التحولات التي خضعت لها العائلة الجزائرية قد فرضت ظهور أنماط جديدة من الأسر، حيث أصبح نمط الأسرة النووية الشكل الأكثر انتشارا في المجتمع[1]. فمن خلال انتشار الصناعة و ظهور المدن تغيرت الخصائص التقليدية للأسرة، و تفككت العائلة إلى أسر صغيرة و أصبحت مستقلة من حيث المسكن و العمل عن العائلة الممتدة، حيث يعتبر نمط الأسرة النووية الشكل الملائم مع خصائص المجتمع المعاصر، كما أنه من التناقض أن تبقى الأسرة على حالها دون تغير يتناسب مع متطلبات الحياة الحضرية.

و للوسائل التكنولوجية دور في تغير بناء الأسرة، حيث ساهم توفر وسائل النقل و المواصلات في حرية انتقال الأفراد، و ذلك بهدف الحصول على العمل و الاستفادة من المزايا العديدة كالأجر المرتفع و الراحة و توفر مختلف المرافق و الخدمات المتنوعة التي لا تتوافر أو تكاد تنعدم في المناطق الريفية. فقد أتاحت الحياة الحضرية للأفراد حرية التنقل من منطقة إلى منطقة و بالتالي ابتعادهم عن مناطق إقامتهم الأصلية، تماشيا و رأي كل من "أوجبرن" و "هاولي" في أن للتكنولوجيا و المجتمعات الحضرية دور في التأثير على السكان و مناطق إقامتهم. كما أن تقلص العائلة و الانفصال عن الأسرة الممتدة قد أدى إلى تحرر المرأة من القيود و الضوابط التي تفرضها سلطة الأقارب، و تمكنها من الخروج للعمل بعيدا عن التزاماتها نحو أسرتها الممتدة.

1 – لتفاصيل أكثر حول تطور نمط الأسرة الجزائرية أنظر: ص ص65-68.

الفصل السادس

العلاقة بين عمل المرأة

و أدورها الأسرية التقليدية

الفصل السادس: العلاقة بين عمل المرأة و أدوارها الأسرية التقليدية

تستند الأسرة التقليدية في تحديد الأدوار و المهام على مبدأ تقسيم العمل بين الجنسين، و بالتالي فإنه على المرأة أن تلتزم بالمهام الموكلة إليها و أن لا تخرج عن نطاقها. و لكن مع التغير و التطور التي تعرضت لها المجتمعات كالتحضر و انتشار التصنيع تغيرت الأفكار و المعتقدات و القيم التقليدية المتعلقة بالمرأة، حيث تحررت من القيود التي كانت تمارس عليها و تمكنت من الخروج للعمل لساعات طويلة من اليوم بعيدا عن أسرتها، و انطلاقا مما سبق ذكره نتساءل: هل بقيت المرأة محافظة على ممارستها لأدوارها الأسرية التقليدية على الرغم من خروجها للعمل، أم أن ذلك يؤدي بأدوارها الأسرية التقليدية إلى التغير و التراجع؟. و للإجابة عن التساؤل المطروح ربطنا المؤشرات الخاصة بالخروج للعمل بالمؤشرات التي تخص الأدوار الأسرية التقليدية، كما هو موضح في الجداول التالية:

الجدول رقم (1): توزيع المبحوثات حسب الاهتمام و التكفل بالأبناء أثناء الخروج للعمل.

الاهتمام و التكفل بالأبناء أثنـاء الخـروج للعمل	التكرار	النسبة المئوية
الأم شخصيا	**18**	**%7.17**
الزوج أو الأبناء	**11**	**%4.38**
العائلة أو الأقارب	**69**	**%27.49**
دور الحضانة	**32**	**%12.75**
المربية	**51**	**%20.32**
المدرسة	**20**	**%7.97**
يعتمدون على أنفسهم	**44**	**%17.53**
أخرى	**6**	**%2.39**
المجموع	***251**	**%100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن 27.49% من المبحوثات يعتمدن في الاعتناء بالأبناء على العائلة و الأقارب، تليها نسبة 20.32% و التي تمثل المبحوثات اللواتي يعتمدن على المربية في الاعتناء و التكفل بالأبناء،

* – يرجع الارتفاع في عدد العينة إلى اعتماد المبحوثة لأكثر من جهة في الاهتمام و التكفل بالأبناء أثناء خروجها للعمل.

في حين تمثل 17.53% المبحوثات اللواتي أجبن بأن الأبناء هم من يتولون رعاية شؤونهم الخاصة، أما 12.75% من المبحوثات فهن يعتمدن على دور الحضانة في الرعاية و الاهتمام بالأبناء، بينما نجد: 7.97% أجبن أن المدرسة هي من تتولى الاهتمام بالأبناء، في حين نجد: 7.17% من المبحوثات يتولين شخصيا الرعاية و الاهتمام بالأبناء، أما 4.38% منهن فإن الزوج أو الأبناء الراشدون هم من يتولون رعاية الأبناء و التكفل بهم، في حين أن اعتماد المبحوثات على جهات أخرى (كالمسجد و غيرها) لا تمثل سوى 2.39% من مجموع العينة.

نلاحظ من خلال قراءتنا للجدول أن 7.17% فقط من المبحوثات من يتولين بأنفسهن الرعاية و الاهتمام بالأبناء أيام العمل، أما النسبة المتبقية من العينة أي 92.83% فإن العائلة و توفر الخدمات و مختلف المؤسسات التربوية هي من تتولى الاهتمام و التكفل بالأبناء أثناء خروجها للعمل. فخروج المرأة للعمل و إلزامية تواجدها في مكان العمل لساعات طويلة يجعلها بعيدة عن أبنائها، مما يؤدي إلى تقلص فترة اهتمامها و رعايتها لهم، خاصة بالنسبة للتي تعمل في مكان بعيد عن المنزل. فبالإضافة إلى الساعات التي تقضيها المرأة في العمل فإن تنقلها للعمل يجعلها تواجه ضغوطات فيما يتعلق بالنقل و المتمثل في مشكلة الازدحام و تباطؤ الحركة مما يؤدي إلى إطالة مدة تواجد المرأة خارج الأسرة و منه انخفاض مدة تواجدها مع الأبناء. و منه يمكن القول أن دور المرأة في عملية تربية و تنشئة الأبناء قد تراجع و ذلك بسبب تنوع مظاهر التعليم في المجتمع الحضري، عكس المجتمع التقليدي الذي يكون فيه التعليم محدودا وغير منتشرا، أي أن عمليتي التربية و التنشئة انتقلت إلى مؤسسات و هيئات أخرى (كالمدرسة، دور الحضانة، المسجد و غيرها). من هنا نستنتج أن المرأة تراجع دورها في تربية و تنشئة الأبناء. و من جهة أخرى فإنه لو قارنا بين النسب نجد أنه بالرغم من توفر المجتمع الحضري على التسهيلات من خلال تعدد و انتشار مختلف المؤسسات و الخدمات المتعلقة بالتنشئة و التربية كدور الحضانة، المربية و غيرها، فإن المبحوثات يفضلن أكثر ترك أبنائهن في رعاية و اهتمام العائلة و الأقارب سواء انتماؤهن إلى الأسرة النووية أو الممتدة، مما يعني أن المرأة على وجه العموم لا تزال تحافظ على علاقتها مع العائلة و الأقارب. كما أنه بالمقارنة مع الأفكار التي قدمها "جورج زيمل" يتبين لنا أنه قد بالغ حين قال أن الفرد في المدينة يشعر بالضياع، و أن ذلك يؤدي إلى انفصال علاقاته تجاه العائلة و الأقارب، و الدليل على ذلك الإحصائيات التي سجلناها و التي توضح بأن المرأة لا تزال متمسكة بعلاقاتها تجاه العائلة و الأقارب. و منه يمكن أنه على الرغم من تعقد الحياة في المدينة فإنه لا يزال هناك نوع من التماسك و التضامن بين أعضاء الأسرة، و ذلك بصرف النظر عما إذا كانت الأسرة النواة منفصلة عن الأسرة الكبيرة أم لا.

الجدول رقم (2): توزيع المبحوثات حسب استخدامهن لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال من أجل المساعدة على تعليم و تنشئة الأبناء.

استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال من أجل المساعدة على تعليم و تنشئة الأبناء	التكرار	النسبة المئوية
نعم	**185**	**%92.5**
لا	**10**	**%5**
غير معنية*	**5**	**%2.5**
المجموع	**200**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 92.5% من المبحوثات يستخدمن تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في المساعدة على تربية و تنشئة الأبناء، أما اللواتي لا يستخدمن هذه الوسائل فتقدر نسبتهن بـ: 5% فقط.

يتضح من خلال القراءة الإحصائية للجدول أن الأغلبية الساحقة من المبحوثات يستخدمن مختلف الوسائل التكنولوجية في تعليم أبنائهن و تطوير شخصيتهم و قدراتهم، و تتمثل هذه الوسائل في: التلفاز، الإنترنت و لواحقها (أقراص مضغوطة و غيرها من الأجهزة المتنوعة التي تتضمن الخدمات التعليمية و الترفيهية). ترى المبحوثات أنه من الضروري أن يتعلم و يستفيد الأبناء من الخدمات التي توفرها هذه الوسائل و خاصة التي لها طابع علمي، تربوي أو ترفيهي كالأفلام الوثائقية، الأشرطة أو الحصص العلمية أو الترفيهية، و كذلك القنوات الموضوعة خصيصا للأطفال الصغار التي تساعدهم بشكل كبير على الفهم و الاستيعاب و في تحسين قدراتهم و تطوير طريقة تفكيرهم و غيرها. فمن خلال البيانات الإحصائية نستنتج أن طريقة تنشئة و تعليم الأبناء تغيرت عما كانت عليه في الماضي (أي في المجتمع التقليدي)، حيث كانت الأم هي من تشرف مباشرة على تلقين و تعليم الأبناء هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن الوقت الذي تقضيه مع أبنائها قد تقلص بسبب توفر الوسائل التكنولوجية التي تقوم بوظائف التعليم و التنشئة، و التي أصبحت تنوب عن دور المرأة في أداء هذه الوظائف، خاصة و أن أغلبية المبحوثات صرحن بأن هذه الوسائل قد ساعدتهن بشكل كبير في توفير الوقت و الجهد. فالخروج للعمل يشعر المرأة بالإرهاق عند وصولها للمنزل، خاصة و أنها تتولى القيام بأعمال المطبخ

* – نقصد بغير المعنية: التي أبناؤها رُضَّع، و بالتالي فإن هذه النسبة لا تدخل ضمن عملية التحليل.

و التنظيف و غيرها من الأمور الأخرى المتراكمة بسبب غيابها طيلة اليوم عن الأسرة. و تجدر الإشارة أيضا إلى أنه حتى و إن لم تشعر المرأة بالإرهاق نتيجة خروجها للعمل و أن الوقت يكفيها للاهتمام بالأبناء، غير أنه من الضروري الاستعانة بهذه الوسائل لأن الواقع يفرض عليهن ذلك، فعلى سبيل المثال نجد أن المدرسة تفرض على التلميذ بشكل مباشر أو غير مباشر الاستعانة بالوسائل التكنولوجية التي تساعد على فهم و استيعاب الدروس بشكل أفضل، كما يتمكن التلميذ من خلالها القيام بمختلف البحوث العلمية المطلوبة. و بالتالي نستنتج من خلال ما سبق أن استخدام المرأة لهذه الوسائل هو من أجل التكيف مع تغير الوسائل البيداغوجية، مما يمكن القول أن المرأة قد تراجع دورها فيما يخص عملية تعليم و تنشئة الأبناء، كما أن ذلك يؤثر من جهة أخرى على طبيعة العلاقات الأسرية، حيث يؤدي استخدام هذه الوسائل إلى إضعاف وتضاؤل فرص التفاعل بين الأم و الأبناء خاصة مع خروجها للعمل و قضائها معظم الوقت خارج الأسرة.

الجدول رقم (3): العلاقة بين عدد ساعات العمل الأسبوعية و تحضير و إعداد الوجبات في أوقاتها المحددة.

تحضير و إعداد الوجبات في أوقاتها المحددة (أيام العمل) / **عدد ساعات العمل الأسبوعية**	نعم	أحيانا	لا (في بعض الأوقات)	**المجموع**
أقل من 20 سا	**2** **%28.6**	**1** **%14.3**	**4** **%57.1**	**7** **%100**
20 سا - 29 سا	**5** **%14.3**	**2** **%5.7**	**28** **%80**	**35** **%100**
30 سا - 39 سا	**3** **%2.2**	**4** **%3**	**127** **%94.8**	**134** **%100**
40 سا فأكثر	**-**	**-**	**24** **%100**	**24** **%100**
المجموع	**10** **%5**	**7** **%3.5**	**183** **%91.5**	**200** **%100**

*اختبار كا^2:

درجة الحرية = (4 – 1) × (3 – 1) = **6**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

* – يهدف اختبار كا^2 إلى التأكد من صحة أو نفي الفرضية، أي نثبت من خلاله وجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات.

كا^2 المحسوبة = **18.07** .

عند درجة الحرية: **6** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **12.59** .

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا جوهرية ذات دلالة إحصائية و بالتالي نرفض فرضية العدم، و منه فإن الفرضية تحققت أي توجد علاقة بين المتغيرين.

* ق = **0.32**: ارتباط طردي ضعيف بين المتغيرين.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن 91.5% من المبحوثات يحضرن الوجبات إلا في بعض الأوقات المحددة من اليوم، و بالمقابل نجد: 3.5% منهن يقمن بذلك في بعض الأحيان. و عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في عدد ساعات العمل في الأسبوع نجد: 100% من اللواتي يحضرن الوجبات إلا في بعض الأوقات المحددة من اليوم هن اللواتي يعمل 40^{سا} فأكثر، بينما نجد: 3% من اللواتي يقمن بذلك أحيانا هن اللواتي يعملن بين 30^{سا}-39^{سا}. لقد توصلنا بعد حساب اختبار كا^2 إلى وجود علاقة بين المتغيرين، بمعنى أن عدد ساعات العمل الأسبوعية يعتبر عاملا مؤثرا في مدى تحضير و إعداد الوجبات في أوقاتها المحددة أيام العمل، أي كلما عملت المرأة لساعات طويلة كلما قلَّ تحضير الوجبات في أوقاتها المحددة. أما نوع و درجة العلاقة فهي طردية ضعيفة بين المتغيرين.

تبين النتائج أن الأغلبية الساحقة من المبحوثات لا يحضرن الوجبات إلا في بعض الأوقات خاصة و أن إعداد و تحضير الطعام يتطلب من المرأة وقتا طويلا. زد على ذلك فإن الوقت الذي تستغرقه في التنقل هو محسوب أيضا، ناهيك عن الواجبات و المسؤوليات الأخرى التي تؤديها و التي تأخذ من وقتها كذلك، مما يمكن القول أن السبب لا يرجع فقط إلى عدد ساعات العمل و إنما إلى عدم كفاية الوقت من أجل القيام بذلك في الوقت المحدد بسبب تواجدها لمدة طويلة خارج المنزل.

نستنتج مما سبق أن دور المرأة المتعلق بإعداد و تحضير الوجبات قد تغير عما كان عليه في الماضي أي في المجتمع التقليدي، و التي تقوم فيه المرأة بتحضير و إعداد الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم، لأنه بانتمائها إلى نمط الأسرة الممتدة فهي تكون مجبرة على التقيد بالمهام الموكلة إليها، كما أنها تشارك و تتعاون مع أفراد العائلة في القيام بذلك. فمحدودية الأدوار التي تؤديها المرأة في المجتمع التقليدي و خضوعها لنظام تقسيم العمل، و أيضا

* – يمثل "ق" رمز "معامل التوافق" الذي يعتبر أحد معاملات الارتباط الذي يقيس نوع و درجة العلاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع.

المشاركة و التعاون في أداء المهام يجعلها تقوم بإعداد و تحضير الوجبات في أوقاتها المحددة. و من جهة أخرى فإنه لم تكن تتوفر لدى الأسرة التقليدية الإمكانيات أو الوسائل التي تعمل على حفظ الطعام المحضر، على عكس المرأة في الأسرة المتحضرة فهي تعتمد بشكل كبير على الأجهزة و الوسائل (كالثلاجة و غيرها) التي تعمل على حفظ الطعام المحضر لاستهلاكه في وقت لاحق. و منه يمكن القول أن تغير دور المرأة في إعداد و تحضير الوجبات يرجع إلى التصنيع الذي أدى إلى ظهور الوسائل التكنولوجية، حيث عملت هذه الأخيرة على تغير العادات الغذائية و أوقات تناولها. و النتائج التي توصلنا إليها تتفق مع فكرة "أوجبرن" التي مفادها أن التكنولوجيا تعد متغيرا أساسيا في التأثير على سكان المدن، و أن المرأة المتحضرة مقبلة على التكنولوجيا عكس المرأة في المجتمع التقليدي التي تؤمن بأهمية و دور الوسائل التقليدية. كما أن انتماء المرأة إلى الأسرة النووية يجعلها متحررة من القيود و الأوامر التي تفرضها سلطة كبار الأسرة، كذلك فإن تقسيم العمل المنزلي لم يعد أمرا ضروريا، أي أن انفصال الأسرة النووية عن الأسرة الممتدة من حيث المسكن يجعل المرأة حرة في تغيير أوقات تحضيرها للوجبات الغذائية.

الجدول رقم (4): العلاقة بين عدد ساعات العمل الأسبوعية و مدى الاعتماد على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير.

الاعتماد على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير / عدد ساعات العمل الأسبوعية	كثيرا	أحيانا	نادرا	لا	المجموع
أقل من 20 سا	-	-	3 %42.9	4 %57.1	7 %100
20 سا - 29 سا	-	6 %17.1	6 %17.1	23 %65.7	35 %100
30 سا - 39 سا	1 %7	19 %14.2	28 %20.9	86 %64.2	134 %100
40 سا فأكثر	1 %4.2	2 %8.3	5 %20.8	16 %66.7	24 %100
المجموع	2 %1	27 %13.5	42 %21	129 %64.5	200 %100

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (4 – 1) × (4 – 1) = **9**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **28.12** .

عند درجة الحرية: **9** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **21.67** .

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا جوهرية ذات دلالة إحصائية و بالتالي نرفض فرضية العدم، و منه فإن الفرضية تحققت أي توجد علاقة بين المتغيرين.

ق = **0.17**: ارتباط طردي ضعيف جدا بين المتغيرين.

يمثل الجدول رقم (4) العلاقة بين عدد ساعات العمل الأسبوعية و مدى الاعتماد على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير، حيث يشير الاتجاه العام أن 64.5% من المبحوثات لا يعتمدن على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير، و بالمقابل نجد: 1% من المبحوثات يعتمدن عليها بكثرة. و بإدخال المتغير المستقل المتمثل في عدد ساعات العمل الأسبوعية نجد: 66.7% من اللواتي لا يعتمدن على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير هن اللواتي يعملن 40^{سا} فأكثر، في حين نجد في نفس الاتجاه: 4.2% من اللواتي يعتمدن عليها بكثرة. و قد توصلنا بعد حساب معامل الارتباط إلى وجود علاقة طردية ضعيفة جدا بين المتغيرين، مما يمكن القول أن متغير عدد ساعات العمل ليس له تأثير في مدى اعتماد المرأة على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير، حيث توضح البيانات أنه حتى لو عمِلت المرأة لساعات أطول فإنها لا تعتمد على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير.

نستنتج من خلال البيانات الموضحة في الجدول المذكور أن عمل المرأة لساعات طويلة و تواجدها معظم الوقت خارج الأسرة لا يمنعها من أداء دورها المتمثل في إعداد و تحضير الطعام على الطريقة التقليدية. فعلى الرغم من توفر المدينة على مختلف المنتجات الجاهزة التي تساعد المرأة على توفير الوقت و الجهد فإن المرأة لا تفضل استهلاك هذه المنتجات، بل تعتقد أنه من الأفضل و الأصح استهلاك الطعام المحضر على الطريقة التقليدية. فعلى الرغم من تواجد المرأة معظم الوقت خارج المنزل فهي لا تزال تحافظ على النمط التقليدي القديم المتعلق بإعداد و تحضير الطعام، و ما ساعدها على ذلك هو التخطيط و وضع البرامج المنظمة و المحددة مسبقا، و الذي تستطيع المرأة من خلاله تحقيق التوازن في إدارة شؤونها الأسرية و منه الحفاظ على دورها التقليدي المتعلق بإعداد و تحضير الطعام. و بالرغم من أن المرأة لا تعدّ الوجبات الغذائية في أوقاتها المحددة فهي تقوم بإعدادها و تحضيرها مسبقا و على الطريقة التقليدية، و يعود الفضل في ذلك إلى تنوع و تعدد الوسائل و الأجهزة الكهرومنزلية التي تعمل على حفظ و إبقاء الطعام صالحا للاستهلاك في الوقت المناسب[1]، وبالتالي تصبح المرأة في هذه الحالة غير

1 – أنظر تحليل الجدول رقم (3)، ص ص104-106.

مجبرة على اقتناء الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير، و ذلك نظرا لتوفر الوسائل و الإمكانيات التي تعمل على حفظ الطعام المحضر مسبقا.

من خلال ما سبق نستنتج أنه بالرغم من خروج المرأة للعمل و لفترات طويلة فإنها لا تزال متمسكة بالعادات و التقاليد التي سادت في الماضي، و المتمثلة في الحفاظ على الطريقة القديمة في إعداد و تحضير الطعام. كما يمكن القول أن توفر الإمكانيات و الوسائل التكنولوجية قد ساهمت في حفاظ المرأة على دورها التقليدي، و أن تعدد الخدمات أي توفر و تعدد المنتجات الجاهزة للاستهلاك لم تتمكن من محو النمط التقليدي القديم، و لم يؤثر ذلك بالضرورة على سلوك و موقف المرأة تجاه دورها التقليدي المتعلق بإعداد و تحضير الطعام. كما أن نتائج بحثنا تتفق مع نتائج البحث التي توصلت إليها الباحثة "جميلة زعنون" حول تأثير عمل المرأة على العادات الغذائية للأسرة، حيث أدى خروج المرأة إلى العمل و استقلالها عن الأسرة الممتدة إلى تمكنها من تسيير شؤون المطبخ حسب ما يتلاءم مع ظروفها، و يتجسد ذلك في تغيير أوقات تحضير الطعام.[1]

الجدول رقم (5): العلاقة بين عدد ساعات العمل الأسبوعية و تلقي المساعدة في الأعمال المنزلية.

تلقي المساعدة في الأعمال المنزلية / عدد ساعات العمل الأسبوعية	نعم			لا	المجموع
	بمساعدة الزوج أو الأبناء	بمساعدة العائلة أو الأقارب	بمساعدة الخادمة		
أقل من 20 سا	2 %28.6	1 %14.3	-	4 %57.1	7 %100
20 سا - 29 سا	14 %40	-	2 %5.7	19 %54.3	35 %100
30 سا - 39 سا	53 %39.6	11 %8.2	-	70 %52.2	134 %100
40 سا فأكثر	12 %50	2 %8.3	-	10 %41.7	24 %100
المجموع	81 %40.5	14 %7	2 %1	103 %51.5	200 %100
	97 %48.5				

1 - أنظر: ص ص27-28.

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (4 – 1) × (2 – 1) = **3**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **1.38** .

عند درجة الحرية: **3** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **11.35** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية، و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

نلاحظ من خلال الاتجاه العام للجدول رقم (5) أن أغلبية المبحوثات لا يتلقين المساعدة في الأعمال المنزلية و ذلك بنسبة 51.5%، و في المقابل نجد: 48.5% منهن يتلقين المساعدة في ذلك. و بإدخال المتغير المستقل المتمثل في عدد ساعات العمل الأسبوعية نجد: 57.1% من اللواتي لا يتلقين المساعدة هن اللواتي يعملن أقل من 20^{سا}، و نجد: 41.7% من نفس الاتجاه هن اللواتي يعملن من 40^{سا} فأكثر.

نستنتج من خلال البيانات أن عدد ساعات العمل لا يؤثر في مدى تلقي المرأة للمساعدة في القيام بالأعمال المنزلية، حيث يتبين لنا أنه بالرغم من ساعات العمل الطويلة التي تقضيها المرأة خارج الأسرة فهي تتمكن من القيام بالأعمال المنزلية دون تلقي المساعدة في ذلك. فعلى الرغم من الأدوار المتعددة التي تمارسها خارج الأسرة فقد استطاعت أن تؤدي دورها المتعلق بالأعمال المنزلية بنفسها، و ما ساعدها على ذلك هو التخطيط و التنظيم الجيد للوقت. كما يمكن القول أن الإمكانيات و الوسائل التكنولوجية (آلة الغسيل) قد لعبت دورا كبيرا في تمكن المرأة من القيام بواجباتها المنزلية، حيث عملت هذه الوسائل على توفير كل من الوقت و الجهد، و سنتطرق بالتفصيل إلى الدور الذي تلعبه الوسائل التكنولوجية في الأسرة في الجداول اللاحقة. أما اللواتي يتلقين المساعدة في القيام بالأعمال المنزلية فقد أوضحت النتائج أن أكبر نسبة في تلقي المساعدة هي من طرف الزوج أو الأبناء، و يرجع السبب في ذلك إلى انتماء الأغلبية الساحقة من المبحوثات إلى نمط الأسرة النووية. فمن خلال تغير شكل الأسرة إلى النمط النووي تغير الدور المتعلق بالأعمال المنزلية، حيث تحتم على الزوج و الأبناء مد يد المساعدة في أداء بعض المهام المنزلية، مما يمكن القول أن القيام بالأعمال المنزلية لم يعد مقتصرا على الإناث فقط بل الذكور أيضا صاروا يساهمون في ذلك. و بالمقارنة مع النتائج التي توصلت إليها الباحثة "كليجر" فيما يتعلق بالزوجات العاملات يتضح أن نتائج بحثنا تتفق مع نتائج بحثها، و يتجلى ذلك في

وجود ميل للتعاون بين الزوجين. كما أن نتائج بحثنا تتفق أيضا مع نتائج البحث التي توصل إليها كل من "نولان" و "تاتل" و التي مفادها أن الأبناء صاروا يساهمون أيضا في القيام بالأعمال المنزلية[1]. و من هنا يمكن القول أن القيم المتعلقة بالأسرة قد خضعت للتغير، و أن مساهمة الزوج و الأبناء في القيام الأعمال المنزلية هو نتيجة لتعدد أدوار المرأة داخل و خارج الأسرة.

الجدول رقم (6): العلاقة بين عدد ساعات العمل الأسبوعية و الاستعانة بالأدوات الكهرومنزلية في إعداد الطعام.

الاستعانة بالأدوات الكهرومنزلية في إعداد الطعام / عدد ساعات العمل الأسبوعية	نعم	أحيانا	لا	المجموع
أقل من 20 سا	**4** **%57.1**	**3** **%42.9**	**-**	**7** **%100**
20 سا - 29 سا	**15** **%42.9**	**17** **%48.6**	**3** **%8.6**	**35** **%100**
30 سا - 39 سا	**82** **%61.2**	**47** **%35.1**	**5** **%3.7**	**134** **%100**
40 سا فأكثر	**19** **%79.2**	**3** **%12.5**	**2** **%8.3**	**24** **%100**
المجموع	**120** **%60**	**70** **%35**	**10** **%5**	**200** **%100**

اختبار كا^2:

درجة الحرية = $(4 - 1) \times (3 - 1) = 6$. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **13.13** .

عند درجة الحرية: **6** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **16.81** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية، و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

1 - أنظر: ص76.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن 60% من المبحوثات يستعن بالأدوات الكهرومنزلية في إعداد الطعام، و في المقابل نجد: 5% منهن لا يستعن بهذه الوسائل. و بإدخال المتغير المستقل المتمثل في عدد ساعات العمل الأسبوعية نجد: 79.2% من اللواتي يستعن بهذه الوسائل هن اللواتي يعملن 40 سا فأكثر، بينما نجد: 3.7% من اللواتي لا يستعن بها هن اللواتي يعملن بين 30 سا–39 سا. و قد توصلنا بعد حساب اختبار كا^2 إلى أنه حتى و إن عملت المرأة لساعات قليلة فإنها تستعين بالوسائل التكنولوجية في إعداد الطعام، أي أن عدد ساعات العمل لا يعتبر العامل المؤثر في مدى استخدام المرأة لهذه الوسائل. لقد أصبح من الضروري الاستعانة بهذه الوسائل لِما لها من فوائد على المرأة و على الأسرة كذلك، إذ تتمكن المرأة بفضلها من توفير الوقت و الجهد خاصة بالنسبة للتي تقضي ساعات أطول في العمل أو اللواتي يشعرن بالتعب أكثر أو كلاهما، زد على ذلك فإنه بفضل تواجد هذه الوسائل استطاعت المرأة أن تتفرغ في أداء مهامها و واجباتها الأسرية الأخرى المتعددة و التي سنتطرق إليها بالتفصيل في الجداول اللاحقة.

نستنتج من خلال النتائج المذكورة أن طريقة تحضير المرأة للطعام تغيرت مقارنة بما كانت عليه في السابق، حيث كانت تستخدم في إعداد الطعام وسائل بدائية مصنوعة يدويا. و لكن بعد ظهور و انتشار الصناعة تغيرت طريقة تحضير المرأة للطعام و ذلك من خلال إقبالها على استخدام الوسائل التكنولوجية، حيث أصبحت تؤمن بأهمية و دور هذه الوسائل في حياتها الأسرية و ذلك بصرف النظر عما إذا كانت تستغرق وقتا طويلا في العمل أم لا.

الجدول رقم (7): العلاقة بين عدد أيام العطل الأسبوعية و الوسيلة المستخدمة في غسل الملابس.

الوسيلة المستخدمة في غسل الملابس / عدد أيام العطل الأسبوعية	الوسيلة التقليدية (اليدين)	الوسيلة التقليدية و آلة الغسيل	آلة الغسيل	**المجموع**
يـــوم	**5** **%14.3**	**11** **%31.4**	**19** **%54.3**	**35** **%100**
يومـان	**13** **%8**	**42** **%25.8**	**108** **%66.3**	**163** **%100**
3 أيام	**-**	**-**	**2** **%100**	**2** **%100**
المجموع	**18** **%9**	**53** **%26.5**	**129** **%64.5**	**200** **%100**

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (3 – 1) × (3 – 1) = **4**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **6.51** .

عند درجة الحرية: **4** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **13.28** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية، و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يمثل الجدول رقم (7) العلاقة بين عدد أيام العطل الأسبوعية و الوسيلة المستخدمة في غسل الملابس، حيث يشير الاتجاه العام للجدول أن 64.5% من البحوثات يستخدمن آلة الغسيل في غسل الملابس، و بالمقابل نجد: 9% منهن يستخدمن الوسيلة التقليدية في ذلك (اليدين). و عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في عدد أيام العطل الأسبوعية نجد: 100% من اللواتي يستخدمن آلة الغسيل هن اللواتي لديهن 3 أيام عطل في الأسبوع، في حين نجد: 8% من اللواتي يعتمدن على الوسيلة التقليدية هن اللواتي لديهن يومًا عطلة في الأسبوع. و لتوضيح فيما إذا كانت هناك علاقة بين عدد أيام العطل الأسبوعية و الوسيلة المستخدمة في غسل الملابس قمنا بحساب اختبار كا^2 حيث تَبين بأنه لا توجد علاقة بين المتغيرين، أي أن طريقة غسل الملابس ليس لها علاقة بعدد أيام العطل الأسبوعية، أي حتى و إن كانت المرأة تملك وقتا من خلال أيام العطل الأسبوعية فإنها تعتمد على آلة الغسيل في غسل الملابس. و بالمقارنة مع نتائج البحث التي توصلت إليها الباحثة "لالوش نسيمة" حول: "استخدامات الوقت في الريف و المدينة عند المرأة"، فقد تبين أن نتائج بحثنا تتفق مع نتائج بحثها فيما يتعلق بالأجهزة الكهرومنزلية[1]، حيث نجد أن هذه الأخيرة تعمل على تقليص الوقت و توفير الجهد و منه التفرغ لأداء مهامها الأسرية الأخرى.

نستنتج من خلال ما سبق أن المرأة لم تعد تستخدم مجهوداتها البدنية* في القيام بغسل الملابس، لأن الأسرة لم تكن تتوفر على الأجهزة الكهرومنزلية، كما أن طريقة الحياة آنذاك كانت تتميز بالبساطة. و لكن مع تطور و تغير خصائص المجتمع و ظهور الأجهزة الكهرومنزلية التي صارت تنوب عن دور المرأة في القيام بغسل الملابس

---

1 – لالوش نسيمة، **استخدامات الوقت في الريف و المدينة لدى المرأة**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011–2012، ص197.

* – نقصد بالمجهودات البدنية: استخدام اليدين و أحيانا القدمين في غسل الملابس.

بدأت تتلاشى الطريقة التقليدية في غسل الملابس، بدليل أن اللواتي لا يزلن يحافظن على الطريقة التقليدية نسبتهن ضئيلة مقارنة باللواتي يستخدمن آلة الغسيل فقط.

الجدول رقم (8): العلاقة بين عدد أيام العطل الأسبوعية و أخذ الملابس إلى محلات التنظيف.

أخذ الملابس إلى محلات التنظيف / عدد أيام العطل الأسبوعية	نعم	لا	المجموع
يــوم	**17** **%48.6**	**18** **%51.4**	**35** **%100**
يومـان	**120** **%73.6**	**43** **%26.4**	**163** **%100**
3 أيام	**2** **%100**	**-**	**2** **%100**
المجموع	**139** **%69.5**	**61** **%30.5**	**200** **%100**

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (3 – 1) × (2 – 1) = **2**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^{2}المحسوبة = **10.29** .

عند درجة الحرية: **2** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^{2}الجدولية = **9.21** .

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا جوهرية ذات دلالة إحصائية و بالتالي نرفض فرضية العدم، و منه فإن الفرضية تحققت أي توجد علاقة بين المتغيرين.

ق = **– 0.21**: ارتباط عكسي ضعيف بين المتغيرين.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 69.5% من البحوثات يأخذن الملابس إلى محلات التنظيف، و بالمقابل نجد: 30.5% منهن لا يقمن بذلك. و بعد إدخال المتغير المستقل المتمثل في عدد أيام العطل الأسبوعية نجد: 100% من اللواتي أجبن بـ: "نعم" هن اللواتي لديهن 3 أيام عطل في الأسبوع، بينما نجد: 26.4% من اللواتي أجبن بـ: "لا" هن اللواتي لديهن يومَا عطلة في الأسبوع. أما عن العلاقة بين عدد أيام العطل الأسبوعية و أخذ الملابس إلى محلات التنظيف، فقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 أنه توجد علاقة بين المتغيرين، أي أن عدد أيام العطل الأسبوعية يؤثر على دور المرأة في تنظيف الملابس، حيث كلما قل عدد أيام العطل

الأسبوعية كلما لا تعتمد المرأة على محلات التنظيف في غسل و تنظيف الملابس، أما نوع و درجة العلاقة فهي عكسية ضعيفة بين المتغيرين.

نستنتج من خلال البيانات أنه بالرغم من تواجد المرأة بالبيت و عدم ذهابها للعمل فإنها تأخذ الملابس إلى محلات التنظيف، و سبب ذلك يرجع إلى انشغالها بالمهام و المسؤوليات الأخرى داخل و خارج الأسرة التي تأخذ من وقتها و التي لم تتمكن من القيام بها أيام خروجها للعمل. و قد أكدت بعض المبحوثات أن السبب في قيامها بأخذ إلى محلات التنظيف لا يرجع فقط إلى الانشغال بالمهام و المسؤوليات الأخرى، بل إلى ضيق السكن و عدم وجود مساحة كافية لتنظيف الملابس خاصة الكبيرة منها. كذلك أكدت بعض المبحوثات أن بعض الملابس تحتاج إلى إمكانيات خاصة لغسلها أو تنظيفها و التي لا تتوفر إلا في محلات التنظيف الخاصة كالبدلات الخاصة بالعمل و المعاطف و غيرها، و بالتالي فإن المرأة تراجع دورها فيما يتعلق بغسل و تنظيف الملابس. من هنا يمكن القول أن الخدمات المتوفرة و المتعددة في المجتمع الحضري قد نابت عن دور المرأة المتعلق بغسل و تنظيف الملابس، إذ يعتبر ذلك بالنسبة إلى المرأة الحل الوحيد من أجل تلبية متطلبات الأسرة و تحقيق التوازن بين عملها و أدوراها الأسرية.

الجدول رقم (9): العلاقة بين عدد أيام العطل الأسبوعية و مدى زيارة العائلة.

زيارة العائلة / عدد أيام العطل الأسبوعية	كثيرا	أحيانا	نادرا	لا	غير معنية*	**المجموع**
يـــوم	**8** **%22.9**	**16** **%45.7**	**7** **%20**	**2** **%5.7**	**2** **%5.7**	**35** **%100**
يومان	**66** **%40.5**	**60** **%36.8**	**22** **%13.5**	**9** **%5.5**	**6** **%3.7**	**163** **%100**
3 أيام	**-**	**2** **%100**	**-**	**-**	**-**	**2** **%100**
المجموع	**74** **%37**	**78** **%39**	**29** **%14.5**	**11** **%5.5**	**8** **%4**	**200** **%100**

* – نقصد بغير المعنية: كل من التي تتفاعل مع عائلة و أقارب الزوج بشكل يومي بسبب تشارك نفس المسكن أو المجال و التي ليس لديها أقارب للزوج متزوجين و مستقلين عن الأسرة و أيضا التي ليس لديها أقارب للزوج، و بالتالي فإن هذه النسبة لا تدخل ضمن عملية التحليل.

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (3 − 1) × (4 − 1) = **6**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **12.12** .

عند درجة الحرية: **6** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **16.81** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية، و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9) أن 39% من البحوثات لا يقمن بزيارة العائلة إلا أحيانا، و في المقابل نجد: 5.5% منهن لا يقمن بذلك. و بإدخال المتغير المستقل المتمثل في عدد أيام العطل الأسبوعية نجد: 100% من اللواتي يقمن بذلك أحيانا هن اللواتي لديهن 3 أيام عطلة في الأسبوع، مقارنة بـ: 5.5% من اللواتي لا يقمن بذلك هن اللواتي لديهن يومًا عطلة في الأسبوع. توضح نتائج اختبار كا^2 أن عدد أيام العطل الأسبوعية لا يؤثر في مدى زيارة العائلة و الأقارب، أي بصرف النظر عن عدد أيام العطل الأسبوعية فإن المبحوثات لا يقمن بزيارة العائلة و الأقارب بشكل منتظم بل يقمن بذلك أحيانا.

يمكن القول أنه حتى و إن كان عدد أيام العطل الأسبوعية مرتفعا فإن المرأة لا تقوم بزيارة العائلة و الأقارب بصفة منتظمة، و يعود ذلك إلى أسباب تتعلق بأسرتها من جهة و بطبيعة المجتمع الحضري من جهة أخرى، و التي سنتطرق إليها بالتفصيل في الجدول رقم (17) الذي يوضح سبب تعذر الزيارة.

نستنتج من خلال ما سبق أن العلاقات تغيرت عما كانت عليه في الماضي، أي أن نظام القرابة الذي كان يلعب دورا هاما في الحياة التقليدية و الذي كان يمارس الضبط الاجتماعي على أفراد الأسرة قد تعرض للتخلخل و التراجع، لأنه في السابق كان الأفراد مجبرين على التقيد بالقيم و المعتقدات التي كانت سائدة آنذاك. فبعد التقلص في حجم الأسرة و تشتتها بعدما كانت وحدة اجتماعية و اقتصادية متماسكة ضَعُف تأثير العائلة على الحياة اليومية للفرد و أصبحت العلاقات تتسم بالسطحية، و يعود السبب في ذلك إلى تعقد الحياة في المدينة و ظهور مشكلات اجتماعية و حضارية التي تواجهها الأسرة عموما و المرأة العاملة على وجه الخصوص، و أيضا إلى تحرر الزوجين من الضوابط غير الرسمية التي كانت تفرضها سلطة الأقارب، حيث صار الزوجان يتمتعان بحرية تحديد السلوك الذي يريانها ملائمة لهما.

الجدول رقم (10): العلاقة بين المدة المستغرقة في التنقل و إعداد و تحضير الوجبات في أوقاتها المحددة.

إعداد و تحضير الوجبات في أوقاتها المحددة (أيام العمل) / المدة المستغرقة في التنقل	نعم	أحيانا	لا (في بعض الأوقات)	المجموع
أقل من 1 س	7 %11.1	5 %7.9	51 %81	63 %100
1 س - 2 س	3 %3	1 %1	95 %96	99 %100
3 س - 4 س	-	1 %2.9	34 %97.1	35 %100
5 س فأكثر	-	-	3 %100	3 %100
المجموع	10 %5	7 %3.5	183 %91.5	200 %100

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (4 – 1) × (3 – 1) = **6**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **20.40** .

عند درجة الحرية: **6** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **16.81** .

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا جوهرية ذات دلالة إحصائية و بالتالي نرفض فرضية العدم، و منه فإن الفرضية تحققت أي توجد علاقة بين المتغيرين.

ق = **0.27**: ارتباط طردي ضعيف بين المتغيرين.

يمثل الجدول أعلاه العلاقة بين المدة المستغرقة في التنقل و إعداد و تحضير الوجبات في أوقاتها المحددة، حيث يشير الاتجاه العام للجدول أن 91.5% من البحوثات لا يقمن بإعداد و تحضير الوجبات في جميع أوقاتها المحددة من اليوم (أي في بعض الأوقات فقط)، و في المقابل نجد: 3.5% منهن لا يقمن بذلك إلا أحيانا. و عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في المدة المستغرقة في التنقل نجد: 100% من اللواتي لا يقمن بذلك إلا في بعض الأوقات هن اللواتي يستغرقن في التنقل 5 س فأكثر، في حين نجد: 1% من اللواتي يقمن بذلك أحيانا هن اللواتي يستغرقن في التنقل بين 1 س-2 س. و قد تبين بعد حساب اختبار كا^2 أنه توجد علاقة بين بعد مكان العمل عن مكان

الإقامة و مدى تحضير الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم، حيث كلما استغرقت المرأة مدة أطول في التنقل للعمل كلما لا تحضر المرأة الوجبات في أوقاتها المحددة، أما درجة العلاقة فهي ضعيفة بين المتغيرين.

من خلال النتائج المرصودة نستنتج أن المدة التي تستغرقها المرأة في التنقل للعمل قد أثر على دورها التقليدي المتمثل في تحضير و إعداد الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم، مما يمكن القول أن أسلوب إعداد و تحضير الوجبات تغير عما كان عليه في الماضي و أن المرأة أصبحت تقوم بذلك إلا في بعض الأوقات من اليوم، أي أن بعض الوجبات لا تحضرها في أوقاتها المحددة بل تحضرها و تجهزها مسبقا سواء في الصباح الباكر أو تجهزه مساءا لتستهلكه في اليوم الموالي (و ذلك حسب تصريحاتهن). و يرجع السبب في تغير و تخلخل الأوقات المحددة لإعداد و تحضير الوجبات إلى عوامل عديدة أبرزها الضغوطات التي تواجهها المرأة و التي تتمثل في بعد مكان العمل عن مكان الإقامة و أيضا مشاكل النقل، فالازدحام السكاني الناتج عن عملية الهجرة أدى إلى ظهور مشكلات كثيرة أبرزها صعوبات الحصول على وسائل النقل و أيضا تباطؤ حركة و زيادة مشكلة الازدحام، أي مع زيادة الطلب على النقل و زيادة ضغط و سائل النقل أصبحت المدينة غير مستوعبة لهذا الكم من الحركة، مما يؤدي ذلك إلى زيادة مشكلة الازدحام و تباطؤ حركة النقل ومنه إلى إطالة مدة التنقل من منطقة إلى أخرى.[1]

و منه يمكن القول أن المشاكل الناتجة عن عملية التحضر المتمثلة في ابتعاد مكان العمل عن مكان الإقامة، و مشاكل النقل و الازدحام التي تواجهها المرأة العاملة باستمرار قد أخذ من وقتها، و بالتالي فهي لم تعد كالسابق أين تهتم فقط بأمور أسرتها، بمعنى أن المرأة لم تكن تخرج للعمل بل تهتم فقط بشؤون أسرتها، مما يَسمح لها ذلك من القيام بتحضير الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم و لا تقوم بتجهيزه مسبقا. و منه يمكن القول أن خروج المرأة للعمل و المدة التي تستغرقها في التنقل قد أدت إلى عدم قيامها بدورها كاملا، و أن دورها المتعلق بإعداد و تحضير الوجبات قد تغير عما كان عليه في الماضي.

1 – أنظر الخريطة الجغرافية لبلدية بئرخادم لسنة 2013 الموضحة في الملحق رقم (3)، ص2.

الجدول رقم (11): الشعور بالإرهاق نتيجة العمل و علاقته بتلقي المساعدة في الأعمال المنزلية.

تلقي المساعدة في الأعمال المنزلية / الشعور بالإرهاق نتيجة العمل	نعم			لا	المجموع
	بمساعدة الزوج أو الأبناء	بمساعدة العائلة أو الأقارب	بمساعدة الخادمة		
نعم	47 %35.1	10 %7.5	1 %0.7	76 %56.7	134 %100
أحيانا	26 %53.1	4 %8.2	1 %2	18 %36.7	49 %100
لا	8 %47.1	-	-	9 %52.9	17 %100
المجموع	81 %40.5	14 %7	2 %1		
	97 %48.5			103 %51.5	200 %100

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (3 – 1) × (2 – 1) = **2**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^{2}المحسوبة = **5.77** .

عند درجة الحرية: **2** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^{2}الجدولية = **9.21** .

بما أن كا^{2}الجدولية أكبر من كا^{2}المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية، و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يمثل الجدول رقم (11) الشعور بالإرهاق نتيجة العمل و علاقته بتلقي المساعدة في الأعمال المنزلية، حيث يشير الاتجاه العام للجدول أن 51.5% من البحوثات لا يتلقين المساعدة في الأعمال المنزلية، و في المقابل نجد: 48.5% منهن يتلقين المساعدة في ذلك. و عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في الشعور بالإرهاق نتيجة العمل نجد: 63.3% من اللواتي يتلقين المساعدة هن اللواتي يشعرن أحيانا بالإرهاق نتيجة العمل، و في نفس الاتجاه نجد: 43.3% من اللواتي يشعرن بالإرهاق بشكل يومي. أما فيما يخص العلاقة بين المتغيرين فقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 أن الإرهاق الذي تشعر به المرأة نتيجة العمل لا يؤثر في تلقي المساعدة في الأعمال المنزلية، أي حتى

لو شعرت المرأة العاملة بالإرهاق نتيجة العمل فهي تقوم بالأعمال المنزلية بمفردها و لا تتلقى المساعدة في القيام بذلك، و أنه ليس من الضروري شعور المرأة بالإرهاق يؤدي إلى تلقي المساعدة في القيام بالأعمال المنزلية.

من خلال ما سبق نستنتج أنه بالرغم من شعور المرأة بالإرهاق بسبب الدور الذي تقوم به في المجتمع و المتمثل في إفادة المجتمع من خلال معارفها و خبراتها و المواظبة على العمل و القيام بذلك لساعات طويلة، فإن ذلك لا يمنعها من تأدية دورها المتمثل في القيام بالأعمال المنزلية. ففي الماضي كانت الأعمال و المهام المنزلية تؤدَّى من خلال تعاون المرأة مع بقية أفراد الأسرة و ذلك بسبب تشارك نفس المسكن و الممتلكات. و لكن مع التطور و التحضر تغير نمط الأسرة و أصبحت المرأة تسكن بعيدا عن بيت أهل زوجها، مما يجعلها تؤدي الأعمال المنزلية غالبا من دون تلقي المساعدة و ذلك بالرغم من شعورها بالإرهاق نتيجة العمل. أما في حالة وجود مساعدة فهي تتلقاها غالبا من طرف الزوج و الأبناء. و بالمقارنة مع النتائج التي توصل إليها الباحث "بلقاسم الحاج" نجد أن نتائج بحثنا تتفق مع نتائج بحثه فيما يخص مساهمة الزوج في الأعمال المنزلية، بحيث أصبح للزوج دور في المشاركة في القيام بالأعمال المنزلية[1]. من هنا يمكن القول أنه بصرف النظر عن شعور المرأة بالإرهاق نتيجة العمل أم لا فإنها تؤدي أعمالها المنزلية بمفردها، و يتبين من خلال النتائج أيضا أن المرأة لم تعد تتشارك مع الأسرة الممتدة في القيام بذلك، مما يمكن القول أن دور المرأة المتعلق بالأعمال المنزلية قد تغير عما كان عليه في المجتمعات التقليدية.

1 – أنظر: ص ص26-27.

الجدول رقم (12): الشعور بالإرهاق نتيجة العمل و علاقته بمدى الاعتماد على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير.

الاعتماد على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير / الشعور بالإرهاق نتيجة العمل	كثيرا	أحيانا	نادرا	لا	المجموع
نعم	1 %7	19 %14.2	25 %18.7	89 %66.4	134 %100
أحيانا	1 %2	5 %10.2	14 %28.6	29 %59.2	49 %100
لا	-	3 %17.6	3 %17.6	11 %64.7	17 %100
المجموع	2 %1	27 %13.5	42 %21	129 %64.5	200 %100

اختبار كا^2:

درجة الحرية = $(3-1) \times (4-1) = 6$. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **5.08** .

عند درجة الحرية: **6** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **16.81** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية، و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يمثل الجدول رقم (12) الشعور بالإرهاق نتيجة العمل و علاقته بمدى الاعتماد على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير، حيث يشير الاتجاه العام للجدول أن 64.5% من البحوثات لا يعتمدن على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير، مقابل 1% من اللواتي يعتمدن عليها بكثرة. و بإدخال المتغير المستقل المتمثل في الشعور بالإرهاق نتيجة العمل نجد أن 2% من اللواتي لا يعتمدن عليها هن اللواتي يشعرن دائما بالإرهاق نتيجة العمل، بينما نجد: 1% من اللواتي يعتمدن عليها بكثرة هن اللواتي يشعرن أحيانا بذلك. و فيما يخص تأثير الشعور بالإرهاق نتيجة العمل في مدى الاعتماد على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير فقد تبين بعد حساب اختبار

كا[2] أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين، أي أن مدى اعتماد المرأة على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير ليس له علاقة بمدى شعورها بالإرهاق نتيجة العمل.

نلاحظ من خلال ما سبق أنه بالرغم من أن أغلبية المبحوثات يشعرن بالإرهاق نتيجة العمل فإن أغلبيتهن لا يعتمدن على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير، أي بالرغم من توفر المجتمع على مختلف الخدمات التي من شأنها تساعد المرأة على توفير الوقت و الجهد و المتمثلة في توفر السوق على مختلف المنتجات الجاهزة للاستهلاك و التي تتميز هذه الأخيرة بسهولة و سرعة التحضير، فإنها لا تفضل اقتناءها بل تقوم بإعداد و تحضير الوجبات على الطريقة التقليدية، و ذلك على الرغم من شعورها بالإرهاق نتيجة العمل لساعات طويلة. أما في حالة اعتمادها على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير فهي لا تقوم باقتنائها إلا نادرا، أي حتى لو شعرت بالإرهاق نتيجة العمل فإنها تقوم بإعداد و تحضير الوجبات كما في السابق أي في المجتمعات التقليدية. بالإضافة إلى ذلك فإن ما يجعل المرأة تحافظ على الطريقة التقليدية في تحضير و إعداد الطعام -حسب تصريحات المبحوثات- هو الاعتقاد بأن الطريقة القديمة في تحضير الطعام هي الأفضل صحيّا من الأطعمة الاصطناعية، مما يمكن القول أن الثقافة الغذائية للمرأة لعبت دورا في حفاظ المرأة على دورها التقليدي، و أن توفر السلع و المنتجات المتنوعة في المجتمع الحضري لم يؤدِ بالضرورة إلى تغير طريقة أداءها لدورها المتعلق بإعداد و تحضير الوجبات.

الجدول رقم (13): توزيع المبحوثات حسب وسيلة التنقل للعمل.

وسيلة التنقل للعمل	التكرار	النسبة المئوية
سيارة خاصة	**50**	**%20.58**
النقل العمومي	**64**	**%26.37**
النقل الخاص بالمؤسسة	**18**	**%7.41**
مشيا على الأقدام	**57**	**%23.46**
سيارة الزوج	**48**	**%19.75**
وسيلة أخرى	**6**	**%2.47**
المجموع	***243**	**%100**

* - يرجع الارتفاع في حجم العينة إلى استخدام المبحوثة لأكثر من وسيلة للتنقل.

يمثل الجدول رقم (13) توزيع المبحوثات حسب وسيلة التنقل للعمل، حيث يوضح الاتجاه العام للجدول أن 26.37% من المبحوثات يستخدمن النقل العام في التنقل للعمل، تليها نسبة 23.46% التي تمثل المبحوثات اللواتي يتنقلن للعمل مشيا على الأقدام، في حين نجد: 20.58% من المبحوثات يستخدمن سيارتهن الخاصة في التنقل للعمل. أما نسبة 19.75% فهي تمثل اللواتي يستخدمن سيارة الزوج، في حين تقدر نسبة اللواتي يستخدمن النقل الخاص بالمؤسسة بـ: 7.41%، أما نسبة اللواتي يستخدمن وسائل أخرى في التنقل للعمل فهي ضئيلة جدا إذ تقدر سوى بـ: 2.47%.

يتبين من خلال الإحصائيات أن التقنيات الحديثة قد ساهمت في التأثير على حياة المرأة و سلوكها، حيث ساهم التطور التكنولوجي في إحداث تغييرات على المستوى الاجتماعي للمرأة و الذي يتمثل أساسا في خروجها للعمل و المساهمة في الحياة العامة، بمعنى أن توفر المجتمع الحديث على وسائل النقل المختلفة و المتنوعة قد ساعدت المرأة على الخروج للعمل و الانتقال لأماكن أخرى بعيدا عن الأسرة.

الجدول رقم (14): الشعور بالإرهاق نتيجة التنقل و علاقته بتلقي المساعدة في الأعمال المنزلية.

تلقي المساعدة في الأعمال المنزلية / الشعور بالإرهاق نتيجة التنقل	نعم			لا	المجموع
	بمساعدة الزوج أو الأبناء	بمساعدة العائلة أو الأقارب	بمساعدة الخادمة		
نعم	**53** **%44.2**	**5** **%4.2**	**1** **%0.8**	**61** **%50.8**	**120** **%100**
أحيانا	**5** **%22.7**	**4** **%18.2**	**-**	**13** **%59.1**	**22** **%100**
لا	**23** **%39.7**	**5** **%8.6**	**1** **%1.7**	**29** **%50**	**58** **%100**
المجموع	**81** **%40.5**	**14** **%7**	**2** **%1**		
	97 **%48.5**			**103** **%51.5**	**200** **%100**

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (3 – 1) × (2 – 1) = **2**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **0.66** .

عند درجة الحرية: **2** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **9.21** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية، و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يمثل الجدول رقم (14) الشعور بالإرهاق نتيجة التنقل و علاقته بتلقي المساعدة في الأعمال المنزلية، حيث يشير الاتجاه العام للجدول أن 51.5% من البحوثات لا يتلقين المساعدة في الأعمال المنزلية، و في المقابل نجد: 48.5% منهن يتلقين المساعدة في ذلك (و تمثل نسبة 40.5% المبحوثات اللواتي يتلقين المساعدة من طرف الزوج أو الأبناء)[1]. و بإدخال المتغير المستقل المتمثل في الشعور بالإرهاق نتيجة التنقل للعمل نجد: 59.1% من اللواتي لا يتلقين المساعدة هن اللواتي يشعرن أحيانا بالإرهاق، بينما نجد في نفس الاتجاه: 40.9% يتلقين المساعدة في ذلك. أما عن تأثير الشعور بالإرهاق نتيجة التنقل في تلقي المساعدة في الأعمال المنزلية، فقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 أنه لا توجد علاقة بين الشعور بالإرهاق نتيجة التنقل و تلقي المساعدة في الأعمال المنزلية، أي سواء شعرت المرأة بالإرهاق نتيجة التنقل أم لا فهي لا تتلقى المساعدة في ذلك.

نستنتج من خلال ما سبق أنه بالرغم من المشاكل و الصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة نتيجة التحضر و نمو المدن، و التي تتمثل في الازدحام أو الحصول على وسائل النقل و شعورها بالإرهاق نتيجة ذلك، فإن ذلك لا يمنعها من أداء دورها المتمثل في القيام بالأعمال المنزلية. أما من ناحية الشكل فقد تغير عما كان عليه في الماضي، حيث كانت تعتمد الأسرة في تنفيذ المهام و الأدوار على مبدأ المشاركة و تقسيم العمل، أي أن طريقة أداء الأعمال المنزلية قد تغيرت عما كانت عليه و ذلك بالرغم من تمكُّنها من أداء الأعمال المنزلية. من هنا يمكن القول أن دور المرأة المتعلق بالأعمال المنزلية لم يتغير من حيث الأداء بل تغير من حيث الشكل.

1 – لتفاصيل أكثر أنظر تحليل الجدول رقم (11)، ص ص118-119.

الجدول رقم (15): الشعور بالإرهاق نتيجة التنقل و علاقته بالاستعانة بالأدوات الكهرومنزلية في إعداد الطعام.

الاستعانة بالأدوات الكهرومنزلية في إعداد الطعام / الشعور بالإرهاق نتيجة التنقل	نعم	أحيانا	لا	المجموع
نعم	74 %61.7	40 %33.3	6 %5	120 %100
أحيانا	13 %59.1	7 %31.8	2 %9.1	22 %100
لا	33 %56.9	23 %39.7	2 %3.4	58 %100
المجموع	120 %60	70 %35	10 %5	200 %100

اختبار كا^2:

درجة الحرية = $(3 - 1) \times (3 - 1) = 4$. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **1.67** .

عند درجة الحرية: **4** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **13.28** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية، و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يمثل الجدول رقم (15) الشعور بالإرهاق نتيجة التنقل و علاقته بالاستعانة بالأدوات الكهرومنزلية في إعداد الطعام، حيث يشير الاتجاه العام للجدول أن 60% من البحوثات يعتمدن على الأدوات الكهرومنزلية في إعداد الطعام، مقارنة بـ: 5% من اللواتي لا يعتمدن عليها. و عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في الشعور بالإرهاق نتيجة التنقل نجد: 61.7% من اللواتي يستعن بها هن اللواتي يشعرن دائما بالإرهاق نتيجة التنقل، في حين نجد: 3.4% من اللواتي لا يستعن بها هن اللواتي لا يشعرن بالإرهاق نتيجة التنقل. أما عن العلاقة بين الشعور بالإرهاق نتيجة التنقل و مدى الاستعانة بالأدوات الكهرومنزلية في إعداد الطعام فقد توصلنا بعد حساب اختبار كا^2 إلى

عدم وجود علاقة بين المتغيرين، أي سواء شعرت المرأة بالإرهاق نتيجة التنقل أم لا فإنها تستعين بالأدوات الكهرومنزلية في إعداد الطعام.

يمكن القول أن الأدوات الكهرومنزلية أصبحت ضرورية بالنسبة للمرأة، و أنه في كل الأحوال فهي تستفيد منها، بمعنى آخر أنه في حالة ما إذا شعرت المرأة بالإرهاق نتيجة التنقل فإن هذه الأدوات توفر لها الجهد في تحضير الطعام، أما إذا لم تشعر بذلك فهي تستعين بها من أجل توفير الوقت و التفرغ لأداء المهام الأخرى.

الجدول رقم (16): توزيع المبحوثات حسب تحضير الوجبات التقليدية.

تحضير الوجبات التقليدية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	**195**	**%97.5**
لا	**5**	**%2.5**
المجموع	**200**	**%100**

يمثل الجدول أعلاه توزيع المبحوثات حسب تحضير الوجبات التقليدية، حيث يشير الاتجاه العام للجدول أن الأغلبية الساحقة من المبحوثات يقمن بتحضير الوجبات التقليدية و ذلك بنسبة 97.5%، بينما اللواتي لا يحضرنها تقدر نسبتهن بـ: 2.5% فقط.

يتضح من خلال البيانات أن المرأة بالرغم من تغير أوقات تحضيرها للوجبات و استخدامها للوسائل التكنولوجية فهي لا تزال تحافظ على نوع الأطباق التي كانت سائدة في الماضي، أي بالرغم من توفر الأسواق على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير[1] التي تتميز بتوفير الوقت و الجهد فهي لا تقتنيها بل تقوم بتحضير الوجبات على الطريقة التقليدية. و بالتالي يمكن القول أن المرأة في المجتمع الحضري لا تزال متمسكة بالعادات الغذائية التي كانت تقوم بها المرأة في الماضي، كما أنه بالرغم من خروجها للعمل و قضائها ساعات طويلة خارج الأسرة فهي تقوم بتحضير الوجبات التقليدية، حيث صرحت أغلبية المبحوثات أنهن يقمن بتحضيرها عادة في عطلة نهاية الأسبوع.

1 – لتفاصيل أكثر أنظر تحليل الجدول رقم (4)، ص ص106-108.

من هنا نستنتج أن المرأة العاملة لا تزال تقوم بدورها التقليدي المتمثل في تحضير أصناف متعددة من الوجبات التقليدية، و نذكر منها على سبيل المثال: (الكسكس، البركوكس، التريدة، الشخشوخة، الشتيتحة، الرفيس، العصبان، المطلوع، الكسرة، الفطير، المحاجب، الخفاف و غيرها)، و مختلف الحلويات التقليدية (المقروط، الدزيريات، تشاراك، الغريبية، الطابع و غيرها)* ، مما يمكن القول أن المرأة العاملة لم تتخلَ عن العادات الغذائية التي كانت تميز الأسرة التقليدية بل بقيت محافظة عليها. و بالمقارنة مع النتائج التي توصلت إليها الباحثة "سناء الخولي" فإن النتائج التي توصلنا إليها تتفق مع نتائج بحثها، و ذلك في أن المرأة على الرغم من إقبالها على الوسائل التكنولوجية الحديثة[1] فهي لا تزال تحافظ على الممارسات التقليدية.[2]

الجدول رقم (17): توزيع المبحوثات حسب سبب تعذر الزيارة.

سبب تعذر الزيارة	التكرار	النسبة المئوية
الشعور بالتعب نتيجة العمل	**16**	**%7**
تعدد الانشغالات وعدم وجود وقت كافي	**67**	**%29.4**
عدم التفاهم	**9**	**%3.9**
بعد المكان	**37**	**%16.2**
أخرى	**17**	**%7.5**
المجموع	**146**	**%64**
غير معنية**	**82**	**%36**
المجموع العام	***228	**%100**

1 – لتفاصيل أكثر أنظر تحليل الجدولين رقم (6) و (15)، ص ص110-111 و ص ص124-125.

2 – أنظر: ص19.

* – الأمثلة المذكورة هي أسماء الأطباق التقليدية بالدارجة.

** – نقصد بغير المعنية: كل من التي تقوم بالزيارة بشكل منتظم و التي ليس أقارب للزوج، و بالتالي فإن هذه النسبة لا تدخل ضمن عملية التحليل.

*** – يرجع الارتفاع في عدد العينة إلى إجابة بعض المبحوثات لأكثر من سبب في تعذر الزيارة.

يوضح الجدول رقم (17) توزيع المبحوثات حسب سبب تعذر زيارة العائلة. إذ يتبين لنا من خلال قراءة الجدول أن أغلبية المبحوثات يرجع سبب تعذر زيارتهن إلى تعدد الانشغالات و عدم وجود وقت كافي و التي تقدر نسبتهن بـ: 29.4%، تليها نسبة 16.2% التي تمثل بعد مكان الإقامة. أما اللواتي يرجع سبب تعذر الزيارة إلى عوامل أخرى فتقدر نسبتهن بـ: 7.5%، في حين أن اللواتي لا يقمن بذلك بسبب الشعور بالتعب نتيجة العمل تقدر نسبتهن بـ: 7%، أما اللواتي أجبن بأن السبب يرجع إلى عدم التفاهم فتقدر نسبتهن بـ: 3%.

من خلال البيانات المذكورة في الجدول يتبين لنا أن أغلبية المبحوثات لا يقمن بزيارة العائلة أو أنهن يقمن بذلك أحيانا أو نادرا، أي أنه حتى و إن قامت المرأة بزيارة العائلة فإن ذلك لا يكون بشكل مستمر و منتظم. و يرجع السبب الرئيسي في عدم الزيارة أو عدم القيام بذلك بصفة منتظمة إلى تعدد الانشغالات و عدم وجود وقت كافي، ذلك لأنها تنشغل في أداء مهامها و مسؤولياتها العديدة داخل و خارج نطاق الأسرة و الذي يأخذ هذا الأخير الكثير من وقتها.

يرجع أسباب تعذر الزيارة إلى الساعات الطويلة التي تقضيها المرأة في العمل، إضافة إلى المدة التي تستغرقها في التنقل للعمل خاصة بالنسبة للتي تقطن بعيدا عن مكان العمل، زد على ذلك الأدوار الأسرية المتعددة التي تقوم بها خاصة التي تنتمي إلى الأسرة النووية، حيث يقع عليها العبء الأكبر في تأدية المهام و المسؤوليات المتعلقة بالأسرة، فبسبب الانفصال في المسكن لم يعد هناك تعاون و مشاركة في تأدية المهام، أما عطلة نهاية الأسبوع فهي تغتنمها في الاهتمام أكثر بالشؤون المتعلقة بالأبناء و القيام ببعض المهام التي لم تتمكن من تأديتها في الأيام الأخرى من الأسبوع (أيام العمل). أما بعض المبحوثات فإنه يرجع السبب الرئيسي في تعذر الزيارة إلى بعد مكان الإقامة، لأن التنقل للزيارة إلى مكان بعيد يتطلب من المرأة مدة طويلة خاصة بالنسبة للتي لا تملك وسيلة نقل خاصة، فهي تستغرق وقتها طويلا بسبب مشكلة الازدحام و الانتظار في المحطات، و بالتالي فإنه من غير الممكن أن تقوم بذلك في أيام الخروج للعمل، أما عن عطلة نهاية الأسبوع فغالبا ما تستغلها في أداء المهام المتعلقة بالأسرة و التي لم تتمكن من القيام بها طيلة أيام الأسبوع. و قد صرحت بعض المبحوثات أنهن يقمن بالزيارة غالبا في أيام العطل المدرسية، أين تنقص الاهتمامات و المسؤوليات و منه إمكانية التفرغ في القيام بالزيارات، أما المبحوثات اللواتي يقمن بالزيارة بشكل نادر فقد صرحن أنهن يقمن بذلك فقط في المناسبات و الأعياد. و يرجع السبب في تعذر الزيارة عند بعض المبحوثات أيضا إلى الشعور بالإرهاق نتيجة العمل، أي يرجع السبب الرئيسي في تعذر الزيارة إلى الضغوط التي تواجهها المرأة في العمل بشكل متواصل، و بالتالي فإن شعورها بالإرهاق يجعلها غير قادرة

على القيام بالزيارة بشكل منتظم. كما يرجع سبب تعذر الزيارة عند بعض المبحوثات إلى ما يلي: عدم توفر الإمكانيات و الوسائل، المرض، و أيضا عدم الرغبة في أن يكنّ عبئا ثقيلا على العائلة المستضيفة بسبب كثرة انشغالات هذه الأخيرة أو بسبب ظروفها المادية الصعبة أو لضيق السكن و غيرها من الأسباب، في حين نجد نسبة ضئيلة منهن فقط من يرجع سبب تعذر الزيارة إلى وجود مشاكل و عدم التفاهم.

نستنتج من خلال البيانات المذكورة أن العلاقات القرابية تغيرت عما كانت عليه في الماضي، حيث كانت العلاقات القرابية تتسم بالتماسك، و أنه من الواجب المحافظة على العلاقات و شدة التماسك بين الأفراد، و الذي لا يتحقق ذلك إلا من خلال التزاور الذي يعتبر أمرا أساسيا و ضروريا في المجتمعات التقليدية، أي أن الأفراد سابقا كانوا يحافظون على العلاقات القوية التي تربطهم فيما بينهم، خاصة و أنهم يعيشون قريبين من بعضهم البعض. و لكن حاليا و مع التغير الذي طرأ على المجتمعات يمكننا القول أن التحضر قد أثر على النسق القيمي التقليدي الذي كان يربط الأفراد فيما بينهم، مما أدى ذلك إلى ضعف العلاقات القرابية، حيث يرجع أسباب ذلك إلى عوامل عديدة أهمها: تفكك العائلات إلى أسر صغيرة (ظهور الأسرة النواة)، الانتقال الجغرافي و التباين في المستويات: الاقتصادية، التعليمية و المهنية، تعقد الحياة و بروز المشكلات الاجتماعية و الحضرية، و أيضا تحرر الزوجين من الضوابط غير الرسمية التي كانت تفرضها سلطة الأقارب. من هنا يمكن القول أن المرأة تراجع دورها تجاه العائلة و الأقارب مقارنة بالماضي، و ذلك بسبب الظروف و العوامل التي ظهرت نتيجة التطور و التحضر.

الجدول رقم (18): توزيع المبحوثات حسب مشاركة العائلة في الأعمال المنزلية و سبب تعذر المشاركة.

مشاركة العائلة في الأعمال المنزلية (بشكل يومي)	سبب تعذر المشاركة	التكرار	النسبة المئوية
لا	الشعور بالتعب نتيجة العمل	**2**	**%1**
	تعدد الانشغالات وعدم وجود وقت كافي	**4**	**%2**
	عدم التفاهم	**2**	**%1**
	المجموع	**8**	**%4**
نعم		**41**	**%20.5**
غير معنية*		**151**	**%75.5**
المجموع العام		**200**	**%100**

يتبين من الجدول أعلاه أن 20.5% من المبحوثات تشاركن العائلة في القيام بالأعمال المنزلية، في حين نجد: 4% من المبحوثات فقط لا يشاركن العائلة في القيام بذلك.

نلاحظ من خلال الجدول أن الأغلبية الساحقة من المبحوثات لا يقمن بالمشاركة مع العائلة في الأعمال المنزلية، و تمثل هذه النسبة كل من اللواتي يُعتبرن مستقلات عن عائلة الزوج و عدم وجود مجال مشترك في المسكن، و كذا اللواتي لا يقمن بالمشاركة مع العائلة في الأعمال المنزلية (حيث نجد عند جمع النسبتين 79.5% من المبحوثات اللواتي لا يقمن بدور المشاركة). يتبين من خلال الإحصائيات أن المرأة تغير دورها في ما يتعلق بالمشاركة و التعاون مع أفراد العائلة في القيام بالأعمال المنزلية، و يرجع السبب في ذلك أساسا إلى الانفصال عن الأسرة الممتدة و عدم وجود مجال مكاني مشترك**، و بالتالي فهي تكون غير مجبرة على المشاركة و التعاون في أداء المهام.

* – نقصد بغير المعنية: كل من التي تعيش مستقلة عن مسكن عائلة الزوج و التي تعيش في نفس المسكن مع عائلة الزوج و لكن منفصلة عنها (أي عدم وجود مجال مشترك) و أيضا التي ليس لديها أقارب للزوج، و بالتالي فإن هذه النسبة لا تدخل ضمن عملية التحليل.

** – نقصد بالمجال المكاني المشترك: تشارُك أفراد العائلة في بعض المساحات: كالسلالم، الفناء، الحديقة، سطح المنزل و غيرها.

فعدم التشارك في المجال قد أدى إلى فتور العلاقات بين أفراد الأسرة و ظهور الفردانية، بمعنى أن التغير في نمط السكن قد أدى إلى تغير نوع العلاقات مقارنة عما كانت عليه في المجتمعات التقليدية، حيث تتعاون المرأة مع العائلة في أداء الأعمال المنزلية و بالتالي فهي تحافظ على التماسك و روح التعاون. على عكس ما نجده اليوم، فإنه بسبب تغير خصائص المجتمع نتيجة التحضر تغيرت القيم التي كانت سائدة في الماضي و استبدلت بقيم أخرى تتوافق مع نمط الحياة الحضرية، بمعنى أن الأسرة حاليا تفضل العيش بعيدا عن الأسرة الممتدة، و بالتالي ذلك ما أدى إلى عدم التعاون و الاشتراك في أداء المهام.

من هنا يمكن القول أن المرأة تحررت من الضوابط و الأوامر التي تفرضها سلطة الأقارب، و يرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى استقلاليتها من حيث المسكن عن الأسرة الممتدة. أما اللواتي لا يشاركن العائلة في القيام بالأعمال المنزلية فنسبتهن ضئيلة جدا، حيث يرجع سبب تعذر المشاركة إلى: تعدد الانشغالات و عدم وجود وقت كافي، الشعور بالإرهاق نتيجة العمل و عدم التفاهم. و بالمقارنة مع النتائج التي توصل إليها الباحث "عبد المالك عاشوري" نجد أن نتائج بحثنا تتفق مع نتائج بحثه فيما يخص العلاقات، حيث أصبحت قيم التماسك (التزاور و صلة الرحم) تتسم بالضعف و السطحية، و ذلك بسبب تأثر الأسرة بمطالب الحياة الحضرية التي عملت على تغيير الاتجاهات و طرق التفكير التقليدية.[1]

1 – أنظر: ص ص22-23.

الجدول رقم (19): توزيع المبحوثات حسب مساعدة العائلة في المناسبات و الأعياد و سبب تعذر المساعدة.

مساعدة العائلة في المناسبات و الأعياد	سبب تعذر المساعدة	التكرار	النسبة المئوية
لا	تعدد الانشغالات وعدم وجود وقت كافي	**5**	**%2.5**
	عدم التفاهم	**6**	**%3**
	لا يوجد داعٍ	**11**	**%5.5**
	أخرى	**1**	**%0.5**
المجموع		**23**	**%11.5**
نعم		**175**	**%87.5**
غير معنية*		**2**	**%1**
المجموع العام		**200**	**%100**

يمثل الجدول أعلاه توزيع المبحوثات حسب مساعدة العائلة في المناسبات و الأعياد و سبب تعذر المساعدة، حيث يشير الاتجاه العام للجدول أن 87.5% من المبحوثات يقمن بمساعدة العائلة في المناسبات و الأعياد، بينما نجد: 11.5% منهن لا يقمن بذلك. و قد صرحت 5.5% من المبحوثات أن السبب في عدم قيامهن بمساعدة العائلة و الأقارب في المناسبات و الأعياد هو عدم وجود داعي للقيام بذلك (أي هم غير محتاجين إلى المساعدة). أما 3% من المبحوثات فيرجع سبب عدم قيامهن بالمساعدة إلى وجود مشاكل و عدم التفاهم، في حين أن اللواتي يرجع سبب تعذر المساعدة إلى تعدد الانشغالات و عدم وجود وقت كافي تقدر نسبتهن بـ: 2.5%، أما اللواتي تعذر عليهن ذلك بسبب عوامل أخرى فتقدر نسبتهن بـ: 0.5%، بمعنى أن نسبة اللواتي لا يقمن بالمساعدة ضئيلة مقارنة باللواتي يقمن بذلك.

* – نقصد بغير المعنية: التي ليس لديها أقارب للزوج، و بالتالي فإن هذه النسبة لا تدخل ضمن عملية التحليل.

نستنتج من خلال البيانات المذكورة أن الأغلبية الساحقة من المبحوثات لا يزلن يحافظن على روح التعاون و التضامن مع العائلة في الأوقات الخاصة كالمناسبات الدينية، الأفراح أو الأتراح. فعلى الرغم من تراجع العلاقات و تميزها بالسطحية فإن المرأة لا تزال تحافظ على بعض القيم و بالأخص التي لها طابع ديني. بالمقارنة مع النتائج التي توصل إليها الباحث "دحماني سليمان" فإن نتائج بحثنا تتفق مع نتائج بحثه فيما يتعلق بتمسك الأسرة ببعض القيم، حيث أن الأسرة لا تزال متمسكة ببعض الممارسات التقليدية، و ذلك بالرغم من التطورات التي خضعت لها بفعل التحضر و التغير و التحولات التي طرأت على القواعد و النظم الاجتماعية[1]. و خلاصة القول أن المرأة لا تزال تحافظ على دورها التقليدي المتمثل في مساعدة العائلة في المناسبات و الأعياد، و أن دورها لم يخضع للتغير بل بقي كما هو عليه في المجتمعات التقليدية.

1 – أنظر: ص ص21-22.

استنتاج الفرضية الأولى:

بعد جمع المعطيات الميدانية و ربط المؤشرات الخاصة بالخروج للعمل مع المؤشرات الخاصة بالأدوار الأسرية التقليدية للمرأة و معالجتها إحصائيا من خلال اختبار كا^2، و أيضا الاستعانة بمعاملات الارتباط التي توضح نوع و درجة العلاقة بين المتغيرين، توصلنا إلى مجموعة من النتائج مفادها أن خروج المرأة للعمل لم يؤثر كليا على ممارستها للأدوار الأسرية التقليدية بل على بعضها فقط.

تبين من خلال النتائج أن الأدوار الأسرية التقليدية للمرأة التي خضعت للتغير و التراجع بسبب الخروج للعمل تكمن في دورها تجاه الأبناء و تحضير الوجبات في أوقاتها المحددة، و أيضا دور غسل الملابس و مشاركة العائلة في الأعمال المنزلية. و التأثير يكمن في تقلص فترة اهتمام المرأة و رعايتها لأبنائها بسبب تواجدها معظم الوقت في العمل، أما الوجبات فلم تعد تحضرها في جميع أوقاتها المحددة من اليوم بل في بعض الأوقات فقط و ذلك بسبب قضائها معظم الوقت خارج الأسرة، حيث أدت بها الظروف إلى تجهيز الوجبات مسبقا لاستهلاكه في وقت لاحق. كذلك فإن المرأة لم تعد تشارك العائلة في الأعمال المنزلية، و يرجع السبب إلى تعدد الانشغالات و عدم وجود وقت كاف للقيام بذلك، أي أن الوقت الذي تملكه خلال عودتها من العمل أو عطلة نهاية الأسبوع تخصصه في القيام بالمهام و المسؤوليات الأخرى المتعلقة بأسرتها، لأن هذه الأخيرة لا تستطيع أن تتولاها جميعها في أيام العمل و ذلك بسبب تواجدها طيلة الوقت خارج الأسرة. أما الدور المتعلق بغسل الملابس فقد أوضحت النتائج أنه كلما ارتفع عدد أيام العطل الأسبوعية كلما تراجع دورها المتعلق بغسل الملابس، أي على الرغم من وجود وقت للقيام بغسل الملابس فإنها تأخذ الملابس إلى محلات التنظيف، لأن الوقت الذي تملكه تستغله في أداء المهام و الأدوار الأخرى التي لم تتمكن من القيام بها في أيام العمل.

أما الأدوار الأسرية التقليدية التي بقيت المرأة محافظة عليها تتمثل في تحضير الوجبات على الطريقة التقليدية، حيث لا تزال تحضر أصناف الوجبات التي كانت تحضر في المجتمعات التقليدية، زد على ذلك فإنه بالرغم من توفر الأسواق على مختلف المنتجات الجاهزة أو سريعة التحضير فهي لا تعتمد عليها و لا تفضل استهلاكها. كما أنها لا تزال تؤدي بعض الممارسات التقليدية المتعلقة بالقيم الدينية و ذلك بالرغم من تغير الظروف و أسلوب الحياة، و التي تتمثل في مساعدة العائلة في المناسبات و الأعياد و الحفاظ على جميع أشكال التعاون و التضامن.

نستنتج من خلال ما سبق أن الأدوار الأسرية التقليدية للمرأة قد خضعت للتغير، و أن السبب لا يرجع إلى خروج المرأة للعمل بحد ذاته، و إنما إلى التغير في طريقة و أسلوب الحياة بفعل التطور و التحضر التي خضعت لها المجتمعات و بالتحديد منذ قيام الثورة الصناعية وانتشار التصنيع. فالوسائل التكنولوجية المتعددة و المتنوعة قد تسببت في تغير و تراجع أداء المرأة لأدوارها الأسرية التقليدية، كما أن تنوع و تعدد الخدمات في المجتمع الحضري قد ساهمت إلى جانب المرأة في القيام بالأدوار و المهام التي كانت تؤديها في الماضي و التي تتمثل في المؤسسات و الخدمات التربوية كالمدرسة، دور الحضانة، المربيات و المتخصصات في رعاية الأبناء و غيرها. و نجد كذلك أن توفر الوسائل التكنولوجية المتعددة الخدمات قد عملت على تغير طريقة أداء المرأة لأدوارها الأسرية كاعتمادها على تكنولوجيات الإعلام و الاتصال من أجل تعليم الأبناء و تطوير تنشئتهم، و أيضا الاستعانة بالأدوات الكهرومنزلية من أجل توفير الوقت و الجهد في إعداد الطعام و في غسل الملابس. كما أن الأعمال المنزلية صارت تؤديها دون تلقي المساعدة من أفراد الأسرة، و يرجع السبب في ذلك إلى انفصالها عن الأسرة الممتدة هذا من جهة، و من جهة أخرى فإنه بقية أفراد الأسرة ينشغلون بأمورهم الخاصة. أما دورها المتعلق بزيارة عائلة الزوج فهي لا تؤديه بصفة منتظمة و إنما في بعض الأحيان فقط، و يرجع السبب إلى تعدد انشغالاتها داخل و خارج الأسرة الذي يأخذ من وقتها و أيضا إلى بعد المكان الذي يتسبب في تعذر قيامها بذلك خاصة مع مشاكل النقل، حيث أن التنقل أصبح يتطلب وقتا طويلا خاصة مع ازدحام حركة المرور. فتفكك الأسر بفعل التحضر و انتماء معظم المبحوثات إلى الأسرة النووية قد أدى إلى ابتعاد الأسر عن بعضها البعض، و لعل هذا ما أدى إلى ضعف العلاقات الأسرية.

يمكن القول أن خروج المرأة للعمل لا يعتبر السبب الرئيسي في تراجع معظم الأدوار الأسرية التقليدية التي كانت تؤديها، بل يرجع السبب إلى عوامل متعددة تتعلق أساسا بتعدد و تنوع الخدمات في المجتمع الحضري و انتشار القيم الحضرية التي غيرت و طورت من طريقة حياة الأسرة. فتغير مظاهر الحياة قد أدى بالمرأة إلى تغير عاداتها التقليدية الأسرية، و يتمثل التغير في تراجع مدة أدائها لهذه الأدوار و في نفس الوقت تغيرت طريقة ممارستها لها. فالحياة الحضرية هي التي فرضت على المرأة التغيير من أدوارها التقليدية و اتخاذ طرق جديدة في أدائها لهذه الأدوار، أي أن التغير الحاصل في المجتمع هو الذي يولّد الإحساس بضرورة تغيير الثقافة التقليدية و اتخاذ أساليب و طرق حضارية جديدة في الحياة اليومية، في حين نجد من جهة أخرى أن المرأة على الرغم من خروجها للعمل و توفر المجتمع على مختلف الخدمات فإنها لا تزال تؤدي بعض الأدوار التقليدية، مما يمكن القول أن المرأة لا

تزال تحافظ على بعض الممارسات التقليدية. من هنا يمكن القول أن خروج المرأة للعمل لا يعتبر السبب الرئيسي في تغير أدوارها الأسرية التقليدية، بل يرجع السبب إلى توفر الخدمات و البدائل التي نابت عن دور المرأة في القيام بذلك، و أيضا إلى تغير نمط الأسرة الذي يعتبر كذلك سببا في تغير بعض القيم و الخصائص التي كانت تتميز بها الأسرة في المجتمع التقليدي.

الفصل السابع

العلاقة بين المركز الاجتماعي للمرأة العاملة و أدوارها الأسرية الحديثة

الفصل السابع: العلاقة بين المركز الاجتماعي للمرأة العاملة و أدوارها الأسرية الحديثة

لطالما تميزت المرأة في المجتمعات التقليدية بمكانة منخفضة عن الرجل سواء كان ذلك في نطاق الأسرة أو المجتمع، فقد كان ينظر إليها بنظرة دونية بحيث تستجيب فقط للأوامر التي يصدرها الزوج أو كبير الأسرة، كما لا يسمح لها من القيام بالمهام غير الموكلة إليها لأن السلطة و القرار ليس بيدها بل بيد الزوج، أي ما عليها سوى تنفيذ الأوامر. و لكن مع مرور الزمن و تطور المجتمعات فرضت الظروف و الأوضاع الجديدة التغيير من نظرة المجتمع نحو المرأة و الاعتراف بها كعنصر فاعل و مهم في تطوير و ازدهار المجتمع، حيث أتيح لها فرص التعليم و الخروج للعمل مما تمكنت بذلك من إثبات جدارتها في تأدية الأعمال و المهام و قدرتها على التحلي بالمسؤولية. فهل لتغير المركز الاجتماعي للمرأة تأثير على أدائها لأدوارها الأسرية، أم أن اكتساب الأدوار الأسرية الحديثة ليس له علاقة بتغير مركزها الاجتماعي؟. و سنصل للإجابة عن التساؤل بعد القيام بتحليل النتائج المبينة في الجداول الآتية:

الجدول رقم (20): العلاقة بين الوضعية التعليمية و مراقبة و متابعة دروس الأبناء.

مراقبة و متابعة دروس الأبناء / الوضعية التعليمية	نعم	لا	غير معنية*	المجموع
أمية	1 %100	-	-	1 %100
تجيد القراءة و الكتابة	1 %100	-	-	1 %100
مستوى ابتدائي	1 %100	-	-	1 %100
مستوى متوسط	13 %92.9	-	1 %7.1	14 %100
مستوى ثانوي	62 %78.5	4 %5.1	13 %16.5	79 %100
مستوى جامعي	72 %69.2	6 %5.8	26 %25	104 %100
المجموع	150 %75	10 %5	40 %20	200 %100

* – نقصد بغير المعنية: التي أبناؤها دون سن الدراسة، و بالتالي فإن هذه النسبة لا تدخل ضمن عملية التحليل.

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (6 – 1) × (2 – 1) = **5**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **18.46** .

عند درجة الحرية: **5** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **15.09** .

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا جوهرية ذات دلالة إحصائية و بالتالي نرفض فرضية العدم، و منه فإن الفرضية تحققت أي توجد علاقة بين المتغيرين.

ق = **0.07**: ارتباط طردي ضعيف جدا بين المتغيرين.

يمثل الجدول رقم (20) العلاقة بين الوضعية التعليمية و مراقبة و متابعة دروس الأبناء، حيث يشير الاتجاه العام للجدول أن 75% من البحوثات يقمن بمراقبة و متابعة دروس الأبناء، أما بالمقابل فنجد: 5% منهن لا يقمن بذلك. و عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في الوضعية التعليمية نجد نسبة 100% من اللواتي يقمن بذلك هن اللواتي لا مستوى لديهن و ذات المستوى الابتدائي، بينما نجد: 5.1% من اللواتي لا يقمن بذلك هن اللواتي لديهن مستوى ثانوي. و فيما يخص العلاقة بين المتغيرين فقد بينت النتائج أنه توجد علاقة بين المستوى التعليمي للمرأة و قيامها بمراقبة و متابعة دروس الأبناء، أما درجة العلاقة فهي ضعيفة جدا بين المتغيرين. و تكمن العلاقة في أنه كلما ارتفعت الوضعية التعليمية للمرأة كلما أغفلت أو ربما تخلت عن مراقبة و متابعة دروس الأبناء، و العلاقة التي توصلنا إليها هي عكس العلاقة التي افترضناها و التي مفادها أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي المرأة كلما قامت بدور مراقبة و متابعة دروس الأبناء.

نستنتج من خلال ما سبق أن الارتفاع في المستوى التعليمي لا يعتبر بالضرورة المتغير المحدِّد في القيام بمتابعة و مراقبة دروس الأبناء، بل يرجع السبب –حسب ما لاحظناه في تصريحات المبحوثات– إلى أن المرأة التي تتقاضى أجرا منخفضا تحرص كثيرا على متابعة الدروس التي يتلقاها الأبناء مقارنة بالتي تتقاضى أجرا مرتفعا، و السبب في ذلك يرجع إلى أن المرأة التي تتلقى أجرا مرتفعا يكون لها مركزا اجتماعيا هاما من خلال المنصب الذي تحتله في المجتمع. فالمسؤوليات العديدة التي تقع على عاتقها تُشعرها بالإرهاق لذلك فهي لا تستطيع القيام بمراقبة و متابعة دروس الأبناء خاصة إذا كان ذلك بشكل يومي، و من جهة أخرى فهي ترى أنه من الضروري تعويد الأبناء على الاعتماد على النفس و ذلك لإشعارهم بالثقة بالنفس أكثر. و منه يمكن القول أن طبيعة عمل المرأة و طريقة التفكير هي التي تحدد قيام أو عدم القيام بدور مراقبة و متابعة دروس الأبناء، أي أن المرأة التي يكون لها مستوى

تعليمي مرتفع تتبنى الثقافة الحضرية و الأسلوب الديمقراطي في تنشئة الأبناء على عكس المرأة التي لها مستوى تعليمي متدني أو التي لا تملك مستوى فهي تتبنى الطريقة التقليدية في تربية الأبناء. و بالتالي فإن الارتقاء في أساليب التفكير يؤثر على كيفية أداء المرأة لأدوارها الأسرية و على أسلوب تنشئة الأبناء.

الجدول رقم (21): العلاقة بين الوضعية التعليمية و التدبير في ميزانية الأسرة.

التدبير في ميزانية الأسرة / الوضعية التعليمية	نعم	لا	المجموع
أمية	1 %100	-	1 %100
تجيد القراءة و الكتابة	-	1 %100	1 %100
مستوى ابتدائي	1 %100	-	1 %100
مستوى متوسط	10 %71.4	4 %28.6	14 %100
مستوى ثانوي	60 %75.9	19 %24.1	79 %100
مستوى جامعي	70 %67.3	34 %32.7	104 %100
المجموع	142 %71	58 %29	200 %100

اختبار كا^2:

درجة الحرية = $(6 - 1) \times (2 - 1) = 5$. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **8.39** .

عند درجة الحرية: **5** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **15.09** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يمثل الجدول أعلاه العلاقة بين الوضعية التعليمية و التدبير في ميزانية الأسرة، حيث يشير الاتجاه العام للجدول أن 71% من البحوثات يقمن بالتدبير في ميزانية الأسرة، أما بالمقابل فنجد: 29% من المبحوثات لا يقمن بذلك. و عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في الوضعية التعليمية نجد نسبة 100% من اللواتي يقمن بذلك

عند التي لا مستوى لديها (أمية) و التي لديها مستوى ابتدائي، و بالمقابل نجد نسبة 100% من اللواتي لا يقمن بذلك عند التي ليس لديها مستوى تعليمي (تجيد القراءة و الكتابة)، أما 24.1% من نفس الاتجاه فنجدها عند اللواتي لديهن مستوى ثانوي. أما فيما يخص العلاقة بين المستوى التعليمي للمرأة و القيام بالتدبير في ميزانية الأسرة فقد تبين أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين، بمعنى أن الوضعية التعليمية للمرأة ليس لها تأثير في عملية التدبير في ميزانية الأسرة، و أنه ليس من الضروري أن يكون للمرأة مستوى تعليمي عالي حتى تقوم بالتدبير في ميزانية الأسرة.

يتضح من خلال ما سبق أن المرأة بصرف النظر عن وضعيتها التعليمية فإنها تؤدي دور التدبير في ميزانية الأسرة، و يرجع السبب في ذلك إلى تغير الظروف و الأوضاع من جميع النواحي. فمع تطور و ازدهار المدن و فتح مجال العمل أمام المرأة بدأ الوضع الاجتماعي الذي كان سائدا في النظام التقليدي يفقد بعضا من أهميته، بمعنى أن تغير نظرة المجتمع للمرأة و إعادة الاعتبار لها عن طريق مشاركتها في الحياة العامة و دخولها لميادين جديدة قد أدى إلى تغير نظرة الأسرة إليها و ارتفاع مكانتها داخل الأسرة، حيث أصبح لها دور في التدبير في ميزانية الأسرة و تسييرها. كما أن انفصال الأسرة النووية عن الأسرة الممتدة قد لعب الدور الكبير في تغير السلطة داخل الأسرة، حيث لم تعد المرأة خاضعة لسلطة الأسرة الممتدة الذي كان كبير الأسرة أو الابن الأكبر هو من يقوم بتسيير ميزانية الأسرة و التدبير فيها. يمكن القول أن المجتمع الحضري قد ساهم في الرفع من مكانة المرأة داخل الأسرة، و ذلك من خلال السلطة التي صارت تؤديها في الأسرة خاصة بعد خروجها للعمل و مشاركتها في نفقات الأسرة، بعدما كانت سلطة الأقارب هي التي تقوم بالتسيير و السيطرة على جميع الأعمال الاقتصادية للأسرة (بسبب الملكية المشتركة). و لكن حاليا قد تغيرت الأوضاع لأن الاقتصاد أصبح يقوم على الصناعة و التجارة و الخدمات، لذلك فإن الأسرة لم تعد مجبرة على التقيد بسلطة الأقارب بحيث أصبح الزوجان يشاركان معا في السلطة و التدبير، و أن القيم التي كانت سائدة في الماضي تغيرت مع وتيرة التطور و التحضر الذي عرفته المجتمعات الراهنة. كما أن نتائج بحثنا تتفق مع نتائج البحث التي توصل إليها الباحث " يوسف بن العمري " فيما يتعلق باتخاذ المرأة للقرارات المتعلقة بالميزانية، حيث أدى خروج المرأة للعمل إلى إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة[1]. و من جهة أخرى فإن النتائج التي توصلنا إليها لا تتفق مع نتائج البحث التي توصل إليها كل من الباحثين "سناء غالب الغرايبة"و"بلقاسم الحاج"، حيث أصبح للمرأة دور في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة باقتصاد الأسرة و حرية التصرف في الممتلكات، و أنه ليس بالضرورة أن يكون لها مستوى تعليمي مرتفع حتى

1 – أنظر: ص ص25-26.

تقوم بذلك[1]. من هنا يمكن القول أن المرأة أصبح لها دور حديث يتمثل في التدبير في ميزانية الأسرة و الذي لم تكن تؤديه في الماضي، و أنه أصبح هنالك تداخل في الأدوار بين الزوجين. و يمكن أن نفسر التغيرات التي خضعت لها الأسرة بالتحولات و التطورات التي طرأت على المجتمع، و ذلك من خلال اكتساب قيم جديدة التي فرضتها الحياة الاجتماعية المعاصرة.

الجدول رقم (22): العلاقة بين الوضعية التعليمية و المشاركة في اتخاذ القرار.

المشاركة في اتخاذ القرار / الوضعية التعليمية	نعم	لا	المجموع
أمية	-	1 %100	1 %100
تجيد القراءة و الكتابة	1 %100	-	1 %100
مستوى ابتدائي	1 %100	-	1 %100
مستوى متوسط	13 %92.9	1 %7.1	14 %100
مستوى ثانوي	76 %96.2	3 %3.8	79 %100
مستوى جامعي	99 %95.2	5 %4.8	104 %100
المجموع	190 %95	10 %5	200 %100

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (6 – 1) × (2 – 1) = **5**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **11.36** .

عند درجة الحرية: **5** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **15.09** .

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا جوهرية ذات دلالة إحصائية و بالتالي نرفض فرضية العدم، و منه فإن الفرضية تحققت أي توجد علاقة بين المتغيرين.

1 – أنظر: ص20 و ص ص26-27.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (22) أن 95% من البحوثات يقمن بالمشاركة في اتخاذ القرار، بينما تقدر نسبة اللواتي لا يقمن بهذا الدور بـ: 5% فقط. و بعد إدخال المتغير المستقل المتمثل في الوضعية التعليمية نجد: 100% من اللواتي يقمن بذلك هن كل من التي تجيد القراءة و الكتابة و التي لديها مستوى ابتدائي، في حين نجد: 100% من اللواتي لا يقمن بذلك عند التي ليس لديها مستوى تعليمي (أمية). و فيما يخص العلاقة بين الوضعية التعليمية و المشاركة في اتخاذ القرار فقد أوضح اختبار كا^2 أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين، أي ليس للوضعية التعليمية تأثير في عملية المشاركة في اتخاذ القرار.

يتضح من خلال النتائج أن المرأة تغير وضعها مقارنة بما كانت عليه في المجتمعات التقليدية، حيث ارتفعت مكانتها في الأسرة و صارت تؤدي دورا مهما في عملية اتخاذ القرار، أي أن السلطة التي صارت تملكها في الأسرة لا يرجع سببه إلى الارتفاع في المستوى الثقافي و التعليمي كما أكدته بعض الدراسات، و إنما إلى تغير المجتمع بفعل التحضر و تطور نمط الحياة الاجتماعية، و الاعتراف بإمكانياتها و قدراتها خاصة بعد أثبتت للمجتمع قدرتها على تحمل المسؤولية.

يمكن القول أن الظروف الجديدة التي تواجهها الأسرة في المدينة هي التي فرضت على المرأة التغيير من قيمها و عاداتها التقليدية، و التحلي بقيم و أفكار تتماشى مع طبيعة الحياة الحضرية، أي أن الفضل في ذلك يرجع إلى تغير الوعي الاجتماعي و إعادة الاعتبار لقضية المرأة، حيث أصبحت الأسرة تعترف بأهمية مشاركتها في اتخاذ القرارات و أن دورها لا يقل أهمية عن دور الزوج في الأسرة.

الجدول رقم (23): العلاقة بين الوضعية التعليمية و مراقبة الأبناء أثناء استخدامهم لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

مراقبة الأبناء أثناء استخدامهم لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال / الوضعية التعليمية	نعم	لا	غير معنية*	المجموع
أمية	1 %100	-	-	1 %100
تجيد القراءة و الكتابة	1 %100	-	-	1 %100
مستوى ابتدائي	1 %100	-	-	1 %100
مستوى متوسط	12 %85.7	1 %7.1	1 %7.1	14 %100
مستوى ثانوي	54 %68.4	11 %13.9	14 %17.7	79 %100
مستوى جامعي	71 %68.3	7 %6.7	26 %25	104 %100
المجموع	140 %70	19 %9.5	41 %20.5	200 %100

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (6 – 1) × (2 – 1) = **5**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^{2}المحسوبة = **12.80** .

عند درجة الحرية: **5** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **15.09** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

* – نقصد بغير المعنية: التي أبناؤها رضّع أو صبيان صغار فقط، و بالتالي فإن هذه النسبة لا تدخل ضمن عملية التحليل.

يمثل الجدول رقم (23) العلاقة بين الوضعية التعليمية و مراقبة الأبناء أثناء استخدامهم لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال، حيث يشير الاتجاه العام للجدول أن 70% من البحوثات يقمن بالمراقبة، و في المقابل نجد: 9.5% منهن لا يقمن بذلك. و بعد إدخال للمتغير المستقل المتمثل في الوضعية التعليمية نجد أن 100% من اللواتي يقمن بالدور هن اللواتي لا مستوى لديهن و ذات المستوى الابتدائي، بينما نجد: 6.7% من اللواتي لا يقمن بذلك هن اللواتي لديهن مستوى جامعي. أما عن العلاقة بين الوضعية التعليمية و مراقبة الأبناء أثناء استخدامهم لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال فقد تبين أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين، أي مهما كانت الوضعية التعليمية للمرأة فهي تقوم بدور مراقبة الأبناء عند استخدامهم لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال، أي أنها تراقب و تتابع الأبناء أثناء استخدامهم للهاتف المحمول أو الإنترنت أو أثناء مشاهدتهم للتلفاز.

نستنتج من خلال البيانات أن المرأة أصبح لها دور حديث يتمثل في مراقبة الأبناء أثناء استخدامهم لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال، هذا الدور الذي لم تكن تؤديه في الماضي بسبب بساطة الحياة و عدم توفر الوسائل التكنولوجية المتطورة. و لكن بعد تطور التصنيع و انتشار الوسائل التكنولوجية في المجتمع تغيرت الحياة الاجتماعية و أصبح الأفراد يعتمدون بشكل كبير على هذه الوسائل التي اجتاحت جميع المؤسسات الاجتماعية في المجتمع، بما في ذلك الأسرة التي تأثرت بهذه الوسائل سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، و يكمن التأثير في أن الأسرة أصبحت تستخدم الوسائل التكنولوجية (و التي نقصد بها: التلفاز، الهاتف المحمول و الإنترنت)، التي أصبحت ضرورية و حتمية في العصر الحديث لِما فيها من فوائد على الأفراد، حيث أصبح استخدامها أمرا لازما و ضروريا لأن المجتمع هو الذي فرض ذلك. و على سبيل المثال فإن الوسائط الإعلامية تعتبر مفيدة بالنسبة للأبناء في تحسين مستواهم العلمي و الثقافي و في تطوير تفكيرهم و مهاراتهم الحياتية. أما عن تأثير هذه الوسائل فإن المرأة أصبحت تقوم بدور مراقبة و متابعة الأبناء عند استخدامهم لهذه الوسائل و ذلك نظرا لما لها من مخاطر على مستخدميها، أي أنها تعمل على متابعة و تقويم سلوك الأبناء أثناء استخدامهم لها حتى لا يقعوا في الإدمان، كما أنها تحرص على استغلال هذه الوسائل في الأمور الهامة و المفيدة فقط.

من خلال ما سبق نستنتج أن التغير في أسلوب الحياة و الاعتماد على الوسائل التكنولوجية قد أثر على دور المرأة في الأسرة، حيث أصبحت تقوم بالدور و ذلك بصرف النظر عن وضعيتها التعليمية، بمعنى أن المرأة أصبح لها وعي بخطورة سوء استخدام هذه الوسائل على تنشئة الأبناء و سلوكهم. فانتشار هذه الوسائل و تعدد استخداماتها في ميادين متنوعة و اقتحامها مجال الأسرة قد أدى إلى إسناد مهمة جديدة بالنسبة للمرأة و التي لم

تكن تؤديها في الماضي. و منه يمكن القول أن الدور الحديث الذي صارت تؤديه المرأة يرجع إلى تأثيرات الحضرية و التصنيع.

الجدول رقم (24): العلاقة بين الفئة المهنية و التدبير في ميزانية الأسرة.

التدبير في ميزانية الأسرة / الفئة المهنية	نعم	لا	المجموع
إطار سامي	**34** **%68**	**16** **%32**	**50** **%100**
إطار	**52** **%72.2**	**20** **%27.8**	**72** **%100**
موظفة	**41** **%69.5**	**18** **%30.5**	**59** **%100**
عاملة	**15** **%78.9**	**4** **%21.1**	**19** **%100**
المجموع	**142** **%71**	**58** **%29**	**200** **%100**

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (4 – 1) × (2 – 1) = **3**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^{2}المحسوبة = **1.14** .

عند درجة الحرية: **3** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^{2}الجدولية = **11.35** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يمثل الجدول أعلاه العلاقة بين الفئة المهنية و التدبير في ميزانية الأسرة، حيث يشير الاتجاه العام للجدول أن 71% من البحوثات يقمن بالتدبير في ميزانية الأسرة، أما بالمقابل فنجد: 29% منهن لا يقمن بذلك. و بعد إدخال المتغير المستقل المتمثل في الفئة المهنية نجد: 78.9% من اللواتي يقمن بذلك هن اللواتي ينتمين إلى فئة العاملات، مقارنة مع 21.1% من نفس الاتجاه من اللواتي لا يقمن بذلك. و فيما يخص العلاقة بين الفئة المهنية و التدبير في ميزانية الأسرة فقد أوضحت النتائج أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين، أي ليس للفئة المهنية تأثير في قيام المرأة بالتدبير في ميزانية الأسرة.

من خلال البيانات المتاحة يتضح أنه مهما كانت الفئة المهنية للمرأة فإنه أصبح لديها سلطة في التدبير في ميزانية الأسرة، حيث في المجتمعات التقليدية لم تكن المرأة هي من تقوم بالتدبير في ميزانية الأسرة بل الابن الأكبر أو كبير الأسرة هو من يتولى القيام بذلك. و لكن بفعل التحضر لم يعد الزوجان يخضعان لسلطة الأقارب، أي بفعل ظهور الأسرة النووية و انتشارها في المجتمع الحضري صارت المرأة فيها تساهم إلى جانب الزوج في تحمل المسؤولية فيما يتعلق بميزانية الأسرة.

و منه يمكن القول أن المرأة حتى و إن كانت تنتمي إلى أدنى الفئات المهنية فهي تملك مكانة و سلطة داخل الأسرة، أي أن المركز الذي تحتله في المجتمع من خلال الفئة المهنية التي تنتمي إليها لا يعتبر سببا في قيامها بدور تسيير ميزانية الأسرة و التدبير فيها، بل يرجع السبب الأساسي في قيامها بهذا الدور إلى التطور الذي خضع له المجتمع و انتشار القيم الحضارية التي تتوافق مع الواقع المتغير، و الذي سمح بإعادة الاعتبار لها و الاعتراف بقدراتها من خلال إلغاء جميع أشكال التمييز التي كانت تمارَس ضدها. لقد أدى التطور في القيم الحضارية إلى تلاشي القيم التقليدية المتعلقة بالمرأة، فقد تطور وضعها و تحسن مركزها داخل الأسرة بعد أن أثبتت قدرتها على تحمل مسؤولية التدبير في ميزانية الأسرة، و أنها استطاعت أن تؤدي هذا الدور مثلها مثل الرجل. كما أن ما ساعد المرأة على القيام بالدور هو اقتناع الزوج بإمكانيتها على تحمل المسؤولية في تسيير الأمور المالية خاصة عند غيابه عن الأسرة نتيجة لظروف العمل أو لظروف أخرى.

الجدول رقم (25): العلاقة بين الفئة المهنية و المشاركة في اتخاذ القرار.

المشاركة في اتخاذ القرار / الفئة المهنية	نعم	لا	المجموع
إطار سامي	49 %98	1 %2	50 %100
إطار	70 %97.2	2 %2.8	72 %100
موظفة	56 %94.9	3 %5.1	59 %100
عاملة	15 %78.9	4 %21.1	19 %100
المجموع	**190** **%95**	**10** **%5**	**200** **%100**

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (4 – 1) × (2 – 1) = **3**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **10.48** .

عند درجة الحرية: **3** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **11.35** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يمثل الجدول رقم (25) العلاقة بين الفئة المهنية و المشاركة في اتخاذ القرار، حيث يشير الاتجاه العام للجدول أن 95% من البحوثات يقمن بالمشاركة في اتخاذ القرار، بينما نجد بالمقابل 5% منهن لا يقمن بذلك. و عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في الفئة المهنية نجد: 98% من اللواتي يقمن بذلك هن اللواتي ينتمين إلى فئة الإطارات السامية، في حين نجد أدنى نسبة من اللواتي لا يقمن بذلك أي 2% عند نفس الفئة. يتضح من خلال حساب اختبار كا^2 أن الفئة المهنية التي تنتمي إليها المرأة لا تؤثر في قيامها بدور اتخاذ القرار داخل الأسرة، بمعنى أنه لا توجد علاقة بين الفئة المهنية و عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة.

نستنتج من خلال النتائج المتوصل إليها أن المرأة صارت تقوم بعملية اتخاذ القرار داخل الأسرة و ذلك بصرف النظر عن الفئة المهنية التي تنتمي إليها، حيث أوضحت النتائج أن المرأة التي تنتمي إلى أدنى الفئات المهنية تقوم هي الأخرى باتخاذ القرار داخل الأسرة. يمكن القول أن المرأة تغير وضعها مقارنة عما كانت عليه في المجتمعات التقليدية، حيث لا يحق لها اتخاذ القرارات الأسرية لأن ذلك يعتبر من مهام الذكور أو كبير الأسرة، أي أنها تستجيب و تخضع فقط للأوامر و القرارات التي يتخذها الزوج أو كبير الأسرة، بحيث تكون مجبرة على الخضوع و التقيد بقوانين و نظام الأسرة، و لهذه الأسباب نجد المرأة لا يحق لها اتخاذ القرارات في الأسرة. أما حاليا فقد تحررت المرأة من الأوامر التي كانت تخضع لها في الأسرة الممتدة.

من خلال ما سبق نستنتج أن المرأة بصرف النظر عن الفئة المهنية التي تنتمي إليها فإنها صارت تملك الحرية في اتخاذ القرارات. فالمركز الاجتماعي الذي تحتله المرأة من خلال الفئة المهنية التي تنتمي إليها لا يعتبر العامل المؤثر في عملية اتخاذ القرار في الأسرة، بل ظروف الحياة الحضرية هي التي فرضت على الأسرة التغيير من نمطها

و نظامها، حيث صارت المرأة تشارك إلى جانب الزوج في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة ، كما أن انشغال الزوج و اهتمامه بأمور العمل يعتبر أيضا سببا في مشاركة المرأة إلى جانب الزوج في عملية اتخاذ القرار.

الجدول رقم (26): علاقة الفئة المهنية و عمل الزوج بدوافع الخروج للعمل.

دوافع الخروج للعمل / الفئة المهنية / عمل الزوج		دوافع أسرية	دوافع غير أسرية	المجموع
إطار سامي	نعم	31 %63.3	18 %36.7	49 %100
	أحيانا	1 %100	-	1 %100
المجموع		32 %64	18 %36	50 %100
إطار	نعم	54 %81.8	12 %18.2	66 %100
	أحيانا	2 %100	-	2 %100
	لا	4 %100	-	4 %100
المجموع		60 %83.3	12 %16.7	72 %100
موظفة	نعم	51 %86.4	8 %13.6	59 %100
المجموع		51 %86.4	8 %13.6	59 %100
عاملة	نعم	13 %86.7	2 %13.3	15 %100
	أحيانا	2 %100	-	2 %100
	لا	2 %100	-	2 %100
المجموع		17 %89.5	2 %10.5	19 %100
المجموع العام		160 %80	40 %20	200 %100

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (4 – 1) × (2 – 1) = **3**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **2.91** .

عند درجة الحرية: **3** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **11.35** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

نلاحظ من خلال الاتجاه العام للجدول رقم (26) أن 80% من البحوثات يرجع دوافع خروجهن للعمل إلى أسباب أسرية، في حين نجد: 20% منهن يرجع دوافع خروجهن للعمل إلى أسباب غير أسرية. و عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في الفئة المهنية نجد أن 89.5% من اللواتي يخرجن للعمل بسبب دوافع أسرية هن اللواتي ينتمين إلى فئة العاملات، و في نفس الاتجاه نجد: 10.5% من اللواتي يعملن لدوافع غير أسرية. و من أجل تفكيك العلاقة أكثر أدخلنا المتغير الرائز المتمثل في عمل الزوج، و بالتالي نجد: 100% من اللواتي يخرجن للعمل بسبب دوافع أسرية هن اللواتي أزواجهن لا يعملون أو يعملون أحيانا، حيث نلاحظ ذلك في جميع الفئات المهنية ما عدا الموظفات، و بالمقابل نجد: 13.3% من اللواتي يخرجن للعمل لأسباب غير أسرية هن اللواتي أزواجهن يعملون و في نفس الوقت ينتمين إلى فئة العاملات. لقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 أن الفئة المهنية التي تنتمي إليها المرأة لا تؤثر في دوافع خروجها للعمل، كما أنه عند إدخال للمتغير الرائز المتمثل في عمل الزوج تبين أنه لا يعتبر العامل المؤثر في الدوافع التي أدت بالمرأة إلى الخروج للعمل.

يتضح من خلال النتائج أن المرأة حتى و إن انتمت إلى أعلى الفئات المهنية فإن دوافع خروجها للعمل هي دوافع تتعلق بالأسرة، حيث صرحت الأغلبية الساحقة من المبحوثات أن أسباب خروجهن للعمل تتمثل في: مساعدة الزوج في تحسين ظروف معيشية الأسرة (غلاء المعيشة) أو الرفع من مستواها، تلبية احتياجات و متطلبات الأبناء، ضمان مستقبل الأسرة، و أيضا في بعض الحالات يرجع خروج المرأة للعمل إلى حاجة التحسين من ظروف السكن أو مساعدة الزوج في دفع تكاليف الإيجار. أما اللواتي لديهن دوافع غير أسرية فتتمثل أسباب خروجهن للعمل في تحقيق الأهداف الذاتية في: التحصيل العلمي و إفادة المجتمع، إثبات الذات، الاستقلالية المالية، تكوين علاقات اجتماعية و غيرها.

نستنتج مما سبق أنه مهما كانت الفئة المهنية التي تنتمي إليها المرأة فإن الهدف الأساسي من خروجها للعمل هو التعاون إلى جانب الزوج في تلبية جميع احتياجات و متطلبات المتعلقة بالأسرة، فالمرأة لم تعد تتولى فقط تربية الأبناء و القيام بالأعمال المتعلقة بالبيت بل صارت تقوم بالأدوار التي كان الزوج هو من يقوم بها سابقا. فبعدما كانت الأسرة تعتمد على الاكتفاء الذاتي في نظام حياتها فقد صارت حاليا و بعد ظهور التصنيع تعتمد على اقتصاد السوق و تبادل السلع و الخدمات. لهذه الأسباب نجد أن المرأة في الأسرة الحضرية تساهم إلى جانب الزوج في تلبية المتطلبات المتعددة و المتنوعة، فتغير خصائص المجتمع و تحول المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي قد أدى إلى نشوء روابط و علاقات اقتصادية خارجية تعمل على إشباع حاجات الأسرة. كما أن تعقد الحياة الحضرية قد حتم على المرأة الخروج للعمل و المساهمة بدخلها و ذلك حتى تتمكن الأسرة من مواجهة التحديات العصرية، لأن الأسرة أصبحت تعيش ظروفا اقتصادية صعبة بسبب غلاء الأسعار و تعدد متطلبات المعيشة. و بالمقارنة مع الدراسات التي قامت بها الباحثة "كاميليا عبد الفتاح" نجد أن نتائج بحثنا تتفق مع نتائج بحثها حيث تعتبر الحاجة الاقتصادية من أهم دوافع خروج المرأة للعمل، كما أنها تخرج للعمل في بعض الأحيان نتيجة لغياب الزوج و بالتالي فهي تنوب عنه فيما يتعلق بالدور الاقتصادي. أما فيما يتعلق بازدياد فرص تعليم المرأة فنتائجنا أثبتت نقيض ما توصلت إليه الباحثة، حيث ترى هذه الأخيرة أن عمل المرأة لا يعد ضرورة قصوى و إنما يساعدها في رفع المستوى الاجتماعي و الثقافي للأسرة[1]، في حين أن نتائج بحثنا أثبتت عكس ذلك، حيث توصلنا إلى أن المرأة حتى و إن ازداد فرص تعليمها فإن عملها يعتبر ضرورة بالنسبة الأسرة، إذ بواسطته تحقق متطلبات و احتياجات الأسرة.*

---

1 – أنظر: ص74.

* – يجدر بنا القول أن الاختلاف في النتائج يرجع إلى اختلاف طبيعة الدراسة، كما أنه على غرار ذلك فإن طبيعة و خصائص المجتمعات تختلف من مجتمع إلى آخر و كذلك فإن الفترة التي أجري فيها البحثان ليست مماثلة، ذلك لأن المجتمع بطبيعته يخضع للتغير و التطور بين فترة و أخرى.

الجدول رقم (27): علاقة الفئة المهنية و غياب الزوج عن الأسرة بمتابعة الظروف المحيطة بالأبناء خارج الأسرة.

الفئة المهنية / غياب الزوج عن الأسرة \ متابعة الظروف المحيطة بالأبناء خارج الأسرة		نعم	لا	المجموع
إطار سامي	كثيرا	2 %100	–	2 %100
	أحيانا	15 %88.2	2 %11.8	17 %100
	لا	25 %80.6	6 %19.4	31 %100
المجموع		42 %84	8 %16	50 %100
إطار	كثيرا	8 %100	–	8 %100
	أحيانا	10 %76.9	3 %23.1	13 %100
	لا	42 %82.4	9 %17.6	51 %100
المجموع		60 %83.3	12 %16.7	72 %100
موظفة	كثيرا	8 %88.9	1 %11.1	9 %100
	أحيانا	12 %85.7	2 %14.3	14 %100
	لا	28 %77.8	8 %22.2	36 %100
المجموع		48 %81.4	11 %18.6	59 %100
عاملة	كثيرا	2 %66.7	1 %33.3	3 %100
	أحيانا	1 %100	–	1 %100
	لا	12 %80	3 %20	15 %100
المجموع		15 %78.9	4 %21.1	19 %100
المجموع العام		165 %82.5	35 %17.5	200 %100

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (4 – 1) × (2 – 1) = **3**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **1.58** .

عند درجة الحرية: **3** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **11.35** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يمثل الجدول رقم (27) علاقة الفئة المهنية و غياب الزوج عن الأسرة بمتابعة المظروف المحيطة بالأبناء خارج الأسرة، حيث نلاحظ من خلال الاتجاه العام للجدول أن 82.5% من البحوثات يراقبن و يتابعن الظروف المحيطة بالأبناء، بينما نجد نسبة 17.5% منهن لا يقمن بذلك. و عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في الفئة المهنية نجد: 84% من اللواتي يقمن بذلك هن اللواتي ينتمين إلى فئة الإطارات السامية، و تقابلها في نفس الاتجاه: 16% منهن لا يقمن بذلك. و من أجل معرفة فيما إذا كانت هناك عوامل أخرى تؤثر في قيام المرأة بذلك أدخلنا المتغير الرائز المتمثل في غياب الزوج، حيث نجد: 100% من اللواتي يقمن بذلك و ينتمين إلى فئة الإطارات السامية و الإطارات هن اللواتي يغيب أزواجهن بكثرة عن الأسرة، و نجد أيضا: 100% من اللواتي يقمن بذلك و ينتمين إلى فئة العاملات هن اللواتي يغيب أزواجهن أحيانا عن الأسرة، بينما نجد في المقابل 11.1% من اللواتي لا يقمن بذلك و ينتمين إلى فئة الموظفات هن اللواتي يغيب أزواجهن كثيرا عن الأسرة. أما فيما يخص العلاقة بين الفئة المهنية و القيام بمراقبة و متابعة الظروف المحيطة بالأبناء خارج الأسرة فقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 أن الفئة المهنية لا تؤثر في قيام المرأة بمراقبة و متابعة ظروف الأبناء، بمعنى أن المرأة مهما كانت الفئة المهنية التي تنتمي إليها فإنها تؤدي هذا الدور. كما أنه عند إضافتنا للمتغير الرائز و المتمثل في غياب الزوج عن الأسرة اتضح أنه على الرغم من أغلبية أزواج المبحوثات لا يغبن عن الأسرة فإنهن يقمن بالدور الذي كان يعتبر سابقا من مهام و أدوار الزوج، أي أنه حتى و إن لم يغب الزوج عن الأسرة فإن المرأة تشارك إلى جانب الزوج في القيام بمراقبة و متابعة ظروف الأبناء خارج نطاق الأسرة.

من هنا يمكن القول أن ما جعل المرأة تؤدي هذا الدور هو نتيجة لتعدد انشغالات الزوج خارج الأسرة، و ليس بالضرورة لما يغيب عنها لأيام أو لفترة معينة، و من جهة أخرى فإن سبب تشارك المرأة إلى جانب الزوج

في القيام بهذا الدور هو حتى لا يقع العبء على أحدهما فقط، و أيضا حتى يتمكن كل منهما من التفرغ لأداء مهامه و مسؤولياته الأخرى.

الجدول رقم (28): العلاقة بين قيمة الدخل و اصطحاب الأبناء لأماكن اللعب و الترفيه.

اصطحاب الأبناء لأماكن اللعب و الترفيه / قيمة الدخل	نعم	لا	غير معنية*	المجموع
أقل من 18000	**9** **%60**	**5** **%33.3**	**1** **%6.7**	**15** **%100**
27999 - 18000	**34** **%89.5**	**4** **%10.5**	**–**	**38** **%100**
37999 - 28000	**42** **%87.5**	**2** **%4.2**	**4** **%8.3**	**48** **%100**
47999 - 38000	**33** **%89.2**	**4** **%10.8**	**–**	**37** **%100**
57999 - 48000	**24** **%88.9**	**3** **%11.1**	**–**	**27** **%100**
58000 فأكثر	**35** **%100**	**–**	**–**	**35** **%100**
المجموع	**177** **%88.5**	**18** **%9**	**5** **%2.5**	**200** **%100**

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (6 – 1) × (2 – 1) = **5**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **15.68** .

عند درجة الحرية: **5** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **15.09** .

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا جوهرية ذات دلالة إحصائية و بالتالي نرفض فرضية العدم، و منه فإن الفرضية تحققت أي توجد علاقة بين المتغيرين.

ق = **0.28**: ارتباط طردي ضعيف بين المتغيرين.

* – نقصد بغير المعنية: التي أبناؤها رضّع، و بالتالي فإن هذه النسبة لا تدخل ضمن عملية التحليل.

يمثل الجدول رقم (28) العلاقة بين قيمة الدخل و اصطحاب الأبناء لأماكن اللعب و الترفيه، حيث يشير الاتجاه العام للجدول أن 88.5% من البحوثات يقمن باصطحاب أبنائهن لأماكن اللعب و الترفيه، و في المقابل نجد: 9% منهن لا يقمن بذلك. و عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في قيمة الدخل نجد أن 100% من البحوثات اللواتي يقمن بالدور هن اللواتي يتقاضين 58000 فأكثر، في حين نجد: 4.2% من اللواتي لا يقمن بالدور هن اللواتي يتقاضين بين 28000-37999. أما فيما يخص العلاقة بين قيمة الدخل و اصطحاب الأبناء لأماكن اللعب و الترفيه فقد تبين أنه توجد علاقة بين المتغيرين، أي أن قيمة دخل المرأة تؤثر في دور اصطحاب الأبناء لأماكن اللعب و الترفيه، حيث أوضح اختبار كا^2 أنه كلما ارتفع دخل المرأة كلما قلت فرص اصطحاب أبنائها لأماكن اللعب و الترفيه، أما درجة الارتباط فهي طردية ضعيفة بين المتغيرين.

نستنتج من خلال ما سبق أن قيمة الأجر الذي تتقاضاه المرأة تؤثر في قيامها بهذا الدور، حيث أن المرأة التي تتقاضى أجرا مرتفعا لا تقوم باصطحاب الأبناء لأماكن اللعب و الترفيه، و إنما التي تتقاضى أجرا متدنيا هي التي تقوم بهذا الدور. و بالعودة إلى البيانات التي جمعناها و كذلك حسب ما صرحت به المبحوثات، نجد في الغالب أن المرأة التي تتقاضى أجرا مرتفعا تعمل لساعات طويلة مقارنة بالتي تتقاضى أجرا متدنيا، و بالتالي فإن سبب عدم تمكُّن المرأة من القيام بالدور هو عدم وجود وقت كافي هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن وقت الفراغ الذي تملكه تستغله في أداء أدوارها الأسرية الأخرى المتعددة خاصة مع انتمائها لنمط الأسرة النووية، حيث أن ذلك يجعلها تؤدي أدوارها الأسرية المتعددة بمفردها، و بالتالي فهي تواجه ضغوطات سواء من ناحية الوقت أو الجهد، على عكس ما نجده في الأسرة الممتدة بحيث يوجد تشارك و تعاون في تأدية المهام، مما يسمح للمرأة من توفير الوقت و الجهد، و بالتالي ذلك ما يفسر سبب عدم تمكن المرأة التي تتقاضى أجرا مرتفعا من قيامها بدور اصطحاب الأبناء لأماكن اللعب و الترفيه. فالنتائج التي توصلنا إليها بينت عكس ما افترضناه، أي ليس بالضرورة أن يكون للمرأة مركز اجتماعي مرتفع حتى تؤدي هذا الدور. و منه يمكن القول أن المرأة صارت تؤدي دورا حديثا، حيث يرجع سبب قيامها بالدور إلى تطور الوسائل التكنولوجية و توفر الخدمات الترفيهية التي تقوم بإشباع الحاجات النفسية للأفراد، لأن الأسرة في المجتمع الحضري كثيرا ما تهتم بالترفيه و الترويح و ذلك بهدف التخلص من الروتين و التخفيف من ضغوطات الحياة اليومية و منه إلى تحقيق التوازن و الاستقرار النفسي.

الجدول رقم (29): العلاقة بين قيمة الدخل و المساهمة المالية في تلبية احتياجات و متطلبات الأسرة.

المساهمة المالية في تلبية احتياجات و متطلبات الأسرة / قيمة الدخل	نعم	لا	المجموع
أقل من 18000	**15** **%100**	**-**	**15** **%100**
27999 - 18000	**36** **%94.7**	**2** **%5.3**	**38** **%100**
37999 - 28000	**47** **%97.9**	**1** **%2.1**	**48** **%100**
47999 - 38000	**37** **%100**	**-**	**37** **%100**
57999 - 48000	**27** **%100**	**-**	**27** **%100**
58000 فأكثر	**35** **%100**	**-**	**35** **%100**
المجموع	**197** **%98.5**	**3** **%1.5**	**200** **%100**

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (6 – 1) × (2 – 1) = **5**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^{2}المحسوبة = **10.01** .

عند درجة الحرية: **5** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^{2}الجدولية = **15.09** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (29) أن 98.5% من البحوثات يساهمن بدخلهن في تلبية احتياجات و متطلبات الأسرة، و في المقابل نجد: 1.5% منهن لا يساهمن في ذلك. و عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في قيمة الدخل نجد: 100% من اللواتي يساهمن بذلك هن اللواتي ينتمين إلى الفئات التالية: أقل من 18000، 38000–47999، 48000–57999 و أيضا اللواتي يتقضاين 58000 فأكثر، بينما نجد: 2.1% من اللواتي لا يساهمن في ذلك هن اللواتي يتقاضين من 28000–37999. أما عن تأثير قيمة الدخل في المساهمة المالية في تلبية

احتياجات و متطلبات الأسرة فقد تبين بعد حساب اختبار كا[2] أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين، أي بصرف النظر عن الأجر الذي تتقاضاه المرأة فإنها تساهم في كل الأحوال في المساهمة بالدخل في تحقيق ما تحتاجه الأسرة من متطلبات و احتياجات متنوعة و متعددة.

يمكن القول أن خروج المرأة للعمل و حصولها على الأجر أو المراتب قد أدى إلى اكتساب دور حديث و الذي كان سابقا يعتبر من أدوار و مهام الزوج. لقد تغيرت متطلبات و احتياجات الأسرة مع تغير و تطور المجتمع، حيث ازدادت تكاليف معيشة الأسرة في المجتمع الحضري بسبب تغير أسلوب الحياة، و منه فإن ارتفاع تكاليف الحياة قد أدى إلى مساهمة المرأة في مساعدة الزوج في الإنفاق على الأسرة سواء كان أجرها مرتفعا أم متدنيا. لقد ساهم حصول المرأة على الأجر في تحسين و تطوير الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للأسرة و الرفع من مستواها المعيشي، مما يمكن القول أن المرأة أصبح لها دور لا يقل أهمية عن دور الزوج، و يعتبر الدخل الذي تحصل عليه المرأة ضمانا لمستقبل الأسرة و الأبناء، فمن خلاله تستطيع تحقيق ما هو لازم و ضروري للأسرة خاصة إذا كان دخل الزوج لا يكفي لتحقيق ذلك.

الجدول رقم (30): العلاقة بين قيمة الدخل و أخذ الأبناء إلى المطاعم.

أخذ الأبناء إلى المطاعم / قيمة الدخل	نعم	لا	غير معنية*	المجموع
أقل من 18000	**7** **%46.7**	**7** **%46.7**	**1** **%6.7**	**15** **%100**
27999 - 18000	**23** **%60.5**	**10** **%26.3**	**5** **%13.2**	**38** **%100**
37999 - 28000	**34** **%70.8**	**7** **%14.6**	**7** **%14.6**	**48** **%100**
47999 - 38000	**26** **%70.3**	**10** **%27**	**1** **%2.7**	**37** **%100**
57999 - 48000	**21** **%77.8**	**5** **%18.5**	**1** **%3.7**	**27** **%100**
58000 فأكثر	**31** **%88.6**	**4** **%11.4**	**–**	**35** **%100**
المجموع	**142** **%71**	**43** **%21.5**	**15** **%7.5**	**200** **%100**

* – نقصد بغير المعنية: كل من التي لديها أبناء رضّع فقط و التي تعتقد بأن أبناءها لا يزالون في سن مبكرة على الاستهلاك في المطاعم، و بالتالي فإن هذه النسبة لا تدخل ضمن عملية التحليل.

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (6 – 1) × (2 – 1) = **5**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **10.62** .

عند درجة الحرية: **5** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **15.09** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (30) أن 71% من البحوثات يأخذن الأبناء إلى المطاعم، و بالمقابل نجد: 21.5% منهن لا يقمن بذلك. و بإدخال المتغير المستقل المتمثل في قيمة الدخل نجد: 88.6% من اللواتي يقمن بذلك هن اللواتي يتقاضين 58000 فأكثر، في حين نجد في نفس الاتجاه 11.4% من اللواتي لا يقمن بذلك. أما عن العلاقة بين قيمة الدخل و أخذ الأبناء إلى المطاعم فقد أوضح اختبار كا^2 أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين، بمعنى أن قيمة الدخل لا تؤثر في دور أخذ الأبناء إلى المطاعم، أي مهما كان الأجر الذي تتقاضاه المرأة فإنها تقوم بأخذ أبنائها إلى المطاعم.

نستنتج من خلال ما سبق أن المرأة سواء كانت تتقاضى أجرا مرتفعا أم متدنيا فإنها تقوم بدور أخذ الأبناء للمطاعم، أي أن قيمة الأجر لا تعتبر المتغير المحدد في قيام المرأة بهذا الدور الحديث بل يرجع أسباب قيامها بالدور إلى عوامل أخرى، و لعل قيامها بهذا الدور يرجع في بعض الأحيان إلى توفر المجتمع الحضري على مختلف الخدمات المتعددة و المتنوعة و التي تستفيد من مزاياها في حالات كثيرة. فتعدد انشغالات المرأة خارج الأسرة يجعلها في بعض الأحيان تشعر بالإرهاق أو عدم كفاية الوقت لتقوم بتحضير و إعداد الوجبات في البيت، لذلك فهي تلجأ مع الأبناء بين الحين و الآخر إلى المطاعم لتناول الوجبات الغذائية المتنوعة، و بالتالي فهي تستفيد من ذلك من حيث توفير الوقت و الجهد. كما أن اصطحابها للأبناء إلى أماكن اللعب و الترفيه و قضائها معظم الوقت خارج الأسرة يفرض عليها تناول الوجبات في المطاعم التي تتواجد أمام الأماكن العامة التي يرتادها الناس، لأنه في غالب الأحيان لما تكون بعيدة عن الأسرة فهي لا تستطيع العودة لتحضير الوجبات في المنزل سواء من ناحية الوقت أو الجهد، خاصة إذا قررت تمضية يوم كامل خارج الأسرة. من هنا يمكن القول أنه بصرف النظر عن قيمة دخل فإنها تقوم بهذا الدور، لأن طريقة الحياة الحضرية هي التي فرضت على المرأة القيام بهذا الدور، بمعنى أن

تغير خصائص المجتمع قد أدى إلى تغيير المرأة من عاداتها و طريقة حياتها و اكتساب سلوكات جديدة تتماشى مع طبيعة الحياة الحضرية.

الجدول رقم (31): العلاقة بين قيمة الدخل و التدبير في ميزانية الأسرة.

التدبير في ميزانية الأسرة / قيمة الدخل	نعم	لا	المجموع
أقل من 18000	**14** **%93.3**	**1** **%6.7**	**15** **%100**
27999 - 18000	**27** **%71.1**	**11** **%28.9**	**38** **%100**
37999 - 28000	**34** **%70.8**	**14** **%29.2**	**48** **%100**
47999 - 38000	**24** **%64.9**	**13** **%35.1**	**37** **%100**
57999 - 48000	**16** **%59.3**	**11** **%40.7**	**27** **%100**
58000 فأكثر	**27** **%77.1**	**8** **%22.9**	**35** **%100**
المجموع	**142** **%71**	**58** **%29**	**200** **%100**

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (6 – 1) × (2 – 1) = **5**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **7.23** .

عند درجة الحرية: **5** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **15.09** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يمثل الجدول أعلاه العلاقة بين قيمة الدخل و التدبير في ميزانية الأسرة، حيث يشير الاتجاه العام للجدول أن 71% من البحوثات يقمن بالتدبير في ميزانية الأسرة، و في المقابل نجد: 29% منهن لا يقمن بذلك. و عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في قيمة الدخل نجد: 93.3% من اللواتي يقمن بذلك هن اللواتي يتقاضين أقل من 18000، بينما تقابلها في نفس الاتجاه 6.7% من اللواتي لا يقمن بذلك. لقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 أن

قيمة الدخل لا يؤثر في قيام المرأة بالتدبير في ميزانية، أي مهما كان الأجر الذي تحصل عليه فإنه لا يعتبر سببا في قيامها بدور التدبير في ميزانية الأسرة.

يتضح من خلال النتائج أنه مهما كان الأجر الذي تتقاضاه المرأة فإنها صارت تقوم أو تشارك إلى الزوج فيما يتعلق باقتصاد الأسرة، فمن خلال خروج المرأة للعمل و تقاضيها للأجر مقابل الخدمات التي تقدمها للمجتمع تمكنت من تغيير مكانتها و الرفع من شأنها داخل الأسرة، و ليس من الضروري أن يكون دخلها مرتفعا حتى تتمكن من القيام بذلك. فإتاحة فرص التعليم و العمل أمام المرأة و إدماجها في مشاريع التنمية و منحها حقوقا مساوية لحقوق الرجل قد مكنها من إثبات أهميتها في المجتمع، الأمر الذي ساعدها على الاعتراف بها كعنصر فاعل و مهم في الأسرة، و تجسد ذلك من خلال قدرتها على تحمل المسؤولية و نجاحها في تسيير ميزانية الأسرة خاصة مع غياب الزوج عن الأسرة، فهي تنوب عنه في القيام بهذا الدور. من هنا يمكن القول أن المرأة صارت تتحمل إلى جانب الزوج جميع المسؤوليات المتعلقة بالأسرة. فاستثمار المجتمع لقدرات و إمكانيات المرأة قد أدى إلى تغير مركزها و وضعها في الحياة الاجتماعية للأسرة، حيث أصبحت تملك السلطة و السيادة فيها مثلها مثل الرجل. فبسبب التغير في أنظمة المجتمع تغير وضع المرأة عما كانت عليه في الأسرة التقليدية، لأن الزوج في السابق كان ينفرد بدور التدبير في ميزانية الأسرة، في حين أن المرأة لم يكن لها حرية التصرف و التدبير في مصاريف الأسرة أو التخطيط لمستقبلها.

الجدول رقم (32): العلاقة بين قيمة الدخل و المشاركة في اتخاذ القرار.

المشاركة في اتخاذ القرار / قيمة الدخـــل	نعم	لا	المجموع
أقل من 18000	**13** **%86.7**	**2** **%13.3**	**15** **%100**
27999 - 18000	**34** **%89.5**	**4** **%10.5**	**38** **%100**
37999 - 28000	**47** **%97.9**	**1** **%2.1**	**48** **%100**
47999 - 38000	**36** **%97.3**	**1** **%2.7**	**37** **%100**
57999 - 48000	**25** **%92.6**	**2** **%7.4**	**27** **%100**
58000 فأكثر	**35** **%100**	**–**	**35** **%100**
المجموع	**190** **%95**	**10** **%5**	**200** **%100**

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (6 – 1) × (2 – 1) = **5**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **8** .

عند درجة الحرية: **5** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **15.09** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يشير الاتجاه العام للجدول أعلاه أن 95% من البحوثات يشاركن في اتخاذ القرار، بينما نجد: 5% منهن لا يساهمن بذلك. و عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في قيمة الدخل نجد أن 100% من اللواتي يقمن بذلك هن اللواتي يتقاضين 58000 فأكثر، في حين نجد: 2.1% من اللواتي لا يقمن بذلك هن اللواتي يتقاضين بين 38000–47999. أما فيما يخص العلاقة بين قيمة الدخل و المشاركة في اتخاذ القرار، فقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين، أي أن قيمة الدخل لا تؤثر في قيام المرأة بالمشاركة في اتخاذ القرار.

فالمرأة مهما كانت قيمة الدخل الذي تحصل عليه فهي تملك السلطة في الأسرة و تشارك إلى الزوج في عملية اتخاذ القرارات.

نستخلص من النتائج أنه مهما كانت قيمة الأجر الذي تحصل عليه المرأة فإنها صارت تتحمل المسؤولية في اتخاذ القرارات، و ذلك بعدما تمكنت من إثبات وجودها و أهميتها في المجتمع من خلال قدرتها على صناعة القرار و التحلي بروح المسؤولية، حيث أدى ذلك إلى التغيير من قيم و إيديولوجيات الأسرة و إلى سيادة أسلوب الديمقراطية فيها. و بالمقارنة مع النتائج التي توصل إليها الباحث "بلقاسم الحاج" نجد أن نتائج بحثنا تتفق مع نتائج بحثه و ذلك في أن المرأة صارت تساهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة، حيث أصبحت العلاقات بين الزوجين تقوم على الحوار و التشاور في اتخاذ القرارات و لم يعد هناك تمييز في أدوار الجنسين[1]. فدخول المرأة بقوة إلى ميدان العمل و مساهمتها في الإنتاج و تسيير الأمور الإدارية قد أدى إلى تغير نظرة الأسرة إليها و تقبُّل فكرة القرارات و المواقف التي تبديها في الأسرة، كما أدى ذلك إلى تغير نمط العلاقة بين الزوجين و التي أصبحت تقوم على التشاور و إبداء الرأي خاصة في المواقف و الظروف الصعبة، لأن الأسرة في المجتمع الحضري تتعرض في الكثير من الأحيان لبعض المواقف الصعبة بسبب طبيعة الحياة الاجتماعية التي تتميز بالتعقد و عدم الاستقرار، و لهذه الأسباب تغيرت الاتجاهات القيمية الموروثة و استبدلت بقيم أخرى تتماشى مع طبيعة الحياة الحضرية.

1 – أنظر: ص ص26-27.

استنتاج الفرضية الثانية:

بعد تحليل و تأويل الجداول الخاصة بعلاقة المركز الاجتماعي للمرأة العاملة بأداء الأدوار الأسرية نستنتج أن معظم المؤشرات المتعلقة بالمركز الاجتماعي ليس لها علاقة بالأدوار الأسرية الحديثة التي تؤديها المرأة، بحيث أنه ليس بالضرورة أن يكون للمرأة مركزا اجتماعيا مرتفعا حتى تقوم بأداء الأدوار الأسرية الحديثة ، إلا فيما يتعلق بعلاقة الوضعية التعليمية بمراقبة و متابعة دروس الأبناء، و علاقة مستوى الدخل باصطحاب الأبناء لأماكن اللعب و الترفيه، و التي أوضحت النتائج عكس ما افترضناه، حيث كلما كانت الوضعية التعليمية للمرأة مرتفعة كلما ضعف الاهتمام من جانبها بشأن مراقبة و متابعة دروس أبنائها، و كلما ارتفع دخل المرأة كلما ضعفت فرص اصطحاب أبنائها لأماكن اللعب و الترفيه.

يتضح من خلال النتائج المتوصل إليها أن المرأة صارت تقوم بأدوار أسرية متعددة و حديثة، و ذلك بصرف النظر عن المركز الاجتماعي الذي تنتمي إليه. فالتغيرات و التطورات التي خضع لها المجتمع و التي جاءت نتيجة لعمليتي التحضر و التصنيع قد غيرت من الصورة التقليدية للمرأة و مكانتها في المجتمع، كالتغيير في القوانين المتعلقة بالمرأة و إتاحة فرص مشاركتها في المجتمع من خلال منحها فرص العمل و التعليم، أي أن التغير في النظم و المؤسسات الاجتماعية قد أدت إلى تغير عادات الأفراد و طرق معيشتهم.

فالأوضاع الاجتماعية و الأدوار التي يشغلها الأفراد قد تغيرت عما كانت عليه في السابق، أي أن الأسرة أصبحت تعترف بإمكانيات و قدرات المرأة و ليس بالضرورة أن يكون لها مركز اجتماعي مرتفع لتؤدي هذه الأدوار، بمعنى أن المرأة التي لها مركز اجتماعي متدني تقوم كذلك بأداء الأدوار الأسرية الحديثة. فحتى و إن كان للمرأة إمكانيات و قدرات بسيطة فهي تساهم في إفادة الأسرة كالمشاركة في اتخاذ القرار و التدبير في ميزانية الأسرة، كما أنه بصرف النظر عن وضعيتها التعليمية فهي تستغل معارفها في تعليم الأبناء و توجيه سلوكهم، كذلك فإنه بمجرد خروجها للعمل فهي تساهم في توفير احتياجات و متطلبات الأسرة و تعمل على رفع المستوى المعيشي للأسرة و ذلك حتى و إن أجرها متدنيا.

كما يمكن القول أن الأدوار الأسرية للمرأة قد تأثرت كذلك بفعل التحضر و التغير، فبالإضافة إلى الأدوار التقليدية التي تؤديها فهي تقوم بأدوار أخرى حديثة فرضتها الحياة الحضرية المختلفة خصائصها و مميزاتها عن طبيعة الحياة الريفية التقليدية. فالمرأة مهما كان مركزها في المجتمع فإنها اكتسبت أدوارا أسرية جديدة تؤديها داخل و خارج نطاق الأسرة. و نتيجة لتوفر و تعدد الخدمات في المجتمع الحضري و تغير النمط المعيشي أصبحت تقوم

المرأة بأدوار حديثة كمراقبة و متابعة دروس الأبناء و متابعة أوضاعهم خارج نطاق الأسرة، و كذلك مراقبتهم أثناء استخدامهم لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال لِما لها من مخاطر على الفرد، و أخذهم إلى المطاعم و أماكن اللعب و الترفيه و غيرها من الأدوار.

من هنا يمكن القول أن المرأة حتى و إن كان لها مركز اجتماعي متدني فإنه أصبح لديها وعي اجتماعي و تفكير حضاري بفعل انتشار الثقافة الحضرية التي تحمل عادات و قيم اجتماعية جديدة، أي أن الأدوار الحديثة التي تؤديها هو من أجل التكيف مع طريقة أو أسلوب الحياة الحضرية، و ذلك كما يعتقد كل من "سوروكين"و"زميرمان" أن سلوك و معتقدات الأفراد تخضع للتغير في المجتمع الحضري. و أيضا كما يرى "بارسونز" أن استقرار الأسرة هي مهمة كل من الزوجين، أي يجب على الزوجين أن يتعاونا و يشتركا في أداء الأدوار و ذلك من أجل تحقيق التوازن و الانسجام الأسرة خاصة أمام التأثيرات الخارجية التي تخضع لها، بمعنى أن الأسرة تواجه ضغوط التغيرات التي تطرأ على المجتمع، مما يمكن القول أن التغيرات التي خضعت لها الأسرة عموما و أدوار المرأة على وجه الخصوص ما هو إلا انعكاس للظروف و القيم الثقافية الجديدة.

الفصل الثامن

العلاقة بين نمط الأسرة

و الأدوار الأسرية التقليدية

و الحديثة للمرأة العاملـة

الفصل الثامن: العلاقة بين نمط الأسرة و الأدوار الأسرية التقليدية و الحديثة للمرأة العاملة

يعتبر نمط الأسرة الممتدة النمط السائد في المجتمعات التقليدية، و التي تتكون من عدد من الأسر المقيمة في مسكن واحد. و يتميز هذا النوع من الأسرة بمجموعة من الخصائص و المميزات أهمها: الاشتراك في نفس المسكن و الملكية، ممارسة مهنة رئيسية واحدة، تبادل الالتزامات بين الأفراد، أما السلطة و تسيير شؤون الأسرة فهي تعود على كبير الأسرة، كما أن هذا الأخير هو من يتولى توزيع الأدوار على أفراد الأسرة. أما بعد انتشار الصناعة و ظهور المدن تفككت العديد من الأسر عن العائلة الممتدة، و ذلك سعيا وراء حياة أفضل و التغيير من أسلوب الحياة القديم و الاستفادة من الامتيازات التي توفر ها المدن كتعدد و تنوع الخدمات و توفر فرص العمل و غيرها. فقد نتج عن عملية التحضر تفكك العائلة إلى أسر صغيرة و متشتتة، مما أدى ذلك إلى ضعف سلطة الأقارب و تمكن المرأة من التحرر من الضوابط التي تفرض عليها، حيث تمكنت من الخروج للعمل و اكتساب أدوار حديثة معظمها كانت من مهام الزوج و بعضها الآخر يرجع إلى تغير طبيعة المجتمع و نمط الحياة و ذلك بما يتناسب مع الواقع المتغير. و منه نتساءل: هل التغير في نمط الأسرة يؤثر على الأدوار الأسرية التقليدية للمرأة العاملة، و هل يؤثر نمط الأسرة على مدى ممارسة المرأة العاملة للأدوار الأسرية الحديثة ؟. و سنثبت وجود أو عدم وجود علاقة بين نمط الأسرة و الأدوار الأسرية التقليدية و الحديثة للمرأة العاملة بعد القيام بتحليل النتائج الموضحة في الجداول التالية:

الجدول رقم (33): توزيع المبحوثات حسب موقع السكن بالنسبة لمسكن عائلة الزوج.

موقع السكن بالنسبة لمسكن عائلة الزوج	التكرار	النسبة المئوية
في نفس المسكن مع عائلة الزوج*	**47**	**%23.5**
بجوار مسكن عائلة الزوج**	**7**	**%3.5**
قريب منه	**45**	**%22.5**
بعيد نوعا ما عنه	**43**	**%21.5**
بعيد جدا عنه	**35**	**%17.5**
غير معنية***	**23**	**%11.5**
المجموع	**200**	**%100**

يمثل الجدول رقم (33) توزيع المبحوثات حسب موقع السكن بالنسبة لمسكن عائلة الزوج، حيث يشير الاتجاه العام للجدول أن أغلبية المبحوثات يسكنّ في نفس المسكن مع عائلة الزوج و ذلك بنسبة 23.5%، تليها نسبة 22.5% و التي تمثل المبحوثات اللواتي يسكن قريبا من مسكن عائلة الزوج، أما 21.5% فتمثل نسبة المبحوثات اللواتي يسكن بعيدا نوعا ما عنه، في حين نجد: 17.5% من المبحوثات يسكن بعيدا جدا عنها، أما اللواتي يسكنّ بجواره فهي تمثل 3.5% فقط.

نلاحظ من خلال الجدول المذكور أن هناك اختلاف في موقع سكن المبحوثات بالنسبة لمسكن عائلة الزوج، و بالتالي فإن أغلبية المبحوثات لم يعدن يشاركن المعيشة و الالتزامات مع عائلة الزوج، أي أن المرأة حتى و إن اشتركت نفس المسكن مع عائلة الزوج فإنها تعيش منفصلة و مستقلة عنها. فمن خلال النتائج يتبين أن الأغلبية الساحقة من المبحوثات ينتمين إلى نمط الأسرة النووية. و منه يمكن القول أن نمط الأسرة تغير من ناحية الشكل مقارنة عما كان عليه في المجتمع التقليدي، حيث أصبح نمط الأسرة النووية هو النمط السائد و المنتشر في

* – نقصد بنفس المسكن مع عائلة الزوج: التي تعيش في نفس المسكن مع عائلة الزوج و لكن منفصلة عنها.

** – نقصد بجوار مسكن عائلة الزوج: التي تعيش في مسكن مجاور و مستقل تماما عن مسكن عائلة الزوج.

*** – نقصد بغير المعنية: التي تنتمي إلى الأسرة الممتدة و أيضا التي ليس لديها أقارب للزوج، و بالتالي فإن هذه النسبة لا تدخل ضمن عملية التحليل.

المجتمع المعاصر. و يرجع سبب ظهور و انتشار هذا النمط إلى ظهور المجتمع الصناعي و انتشار المدن، كما أن ذلك يرجع إلى تغير نظام الأسرة و المتمثل في ترك الأراضي و الأملاك الخاصة و التخلي عن مهنة الزراعة و المهن الحرفية، و ذلك بعدما كانت وحدة منتجة و مستهلكة في نفس الوقت، معتمدة في تلبية شؤونها الاقتصادية على الأراضي و الممتلكات الخاصة.

نستنتج من البيانات أن الأسرة في المجتمع الحضري تميل إلى السكن في بيوت مستقلة عن عائلة الزوج، و تفضيل الاستقرار في الأماكن القريبة من العمل و التي تتناسب مع أوضاعها الاجتماعية و الاقتصادية. و يمكن القول أن التحضر و التطور قد أثرا على النسق التقليدي القيمي الذي كان يربط الأفراد ببعضهم، و أن القيم التقليدية لم تعد محافظة على نسقها، حيث أن التغير في نمط الأسرة هو من أجل التكيف مع طبيعة الحياة الحضرية. و منه نستطيع القول أن التحضر قد أدى إلى تفكك العلاقات القرابية، و أن تعقد الحياة و ظهور المشكلات الاجتماعية-الحضارية قد ساهمت في ذلك أيضا، كما أن تحرر الزوجين من الضوابط غير الرسمية التي كان يفرضها سلطة الأقارب قد سمحت بحرية اختيار ما يريانه مناسبا لهما.

الجدول رقم (34): علاقة نمط الأسرة و عدد الأبناء تحت الكفالة بمدى زيارة العائلة.

نمط الأسرة / عدد الأبناء تحت الكفالة / زيارة العائلة		كثيرا	أحيانا	نادرا	لا	غير معنية*	المجموع
نـوويـة	أقل من 3 أبناء	**64** **%45.1**	**52** **%36.6**	**18** **%12.7**	**5** **%3.5**	**3** **%2.1**	**142** **%100**
	3 أو 4 أبناء	**8** **%23.5**	**17** **%50**	**5** **%14.7**	**4** **%11.8**	**-**	**34** **%100**
	5 أبناء فأكثر	**1** **%33.3**	**2** **%66.7**	**-**	**-**	**-**	**3** **%100**
المجموع		**73** **%40.8**	**71** **%39.7**	**23** **%12.8**	**9** **%5**	**3** **%1.7**	**179** **%100**
ممـتـدة	أقل من 3 أبناء	**1** **%5.6**	**6** **%33.3**	**5** **%27.8**	**1** **%5.6**	**5** **%27.8**	**18** **%100**
	3 أو 4 أبناء	**-**	**1** **%50**	**-**	**1** **%50**	**-**	**2** **%100**
	5 أبناء فأكثر	**-**	**-**	**1** **%100**	**-**	**-**	**1** **%100**
المجموع		**1** **%4.8**	**7** **%33.3**	**6** **%28.6**	**2** **%9.5**	**5** **%23.8**	**21** **%100**
المجموع العام		**74** **%37**	**78** **%39**	**29** **%14.5**	**11** **%5.5**	**8** **%4**	**200** **%100**

اختبار كا^2:

درجة الحرية = $(2 - 1) \times (4 - 1) = 3$. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **12.43** .

عند درجة الحرية: **3** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **11.35** .

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا جوهرية ذات دلالة إحصائية و بالتالي نرفض فرضية العدم، و منه فإن الفرضية تحققت أي توجد علاقة بين المتغيرين.

* – نقصد بغير المعنية: كل من التي تتفاعل مع عائلة و أقارب الزوج بشكل يومي بسبب تشارك نفس المسكن أو المحال و التي ليس لديها أقارب متزوجين مستقلين عن الأسرة و أيضا التي ليس لديها أقارب للزوج، و بالتالي فإن هذه النسبة لا تدخل ضمن عملية التحليل.

* ر = **0.69**: ارتباط طردي قوي بين المتغيرين.

يمثل الجدول رقم (34) علاقة نمط الأسرة و عدد الأبناء تحت الكفالة بمدى زيارة العائلة، حيث يتبين من خلال الاتجاه العام للجدول أن 39% من البحوثات يقمن بزيارة العائلة أحيانا، أما اللواتي يقمن بذلك كثيرا فتقدر نسبتهن بـ: 37%، في حين نجد: 5.5% لا يقمن بذلك. و بعد إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة نجد: 40.8% من اللواتي يقمن بزيارة العائلة كثيرا هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة النووية، و تقابلها في نفس الاتجاه 4.8% من اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة الممتدة. و من أجل تفكيك العلاقة أكثر أدخلنا المتغير الرائز المتمثل في عدد الأبناء تحت الكفالة، حيث نجد: 100% من اللواتي يقمن بذلك أحيانا هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة الممتدة و في نفس الوقت لديهن 5 أبناء فما فوق، بينما نجد: 3.5% من اللواتي لا يقمن بذلك هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة النووية و في نفس الوقت لديهن أقل من 3 أبناء تحت الكفالة. أما عن العلاقة بين نمط الأسرة و عدد الأبناء تحت الكفالة بمدى زيارة العائلة فقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 أنه توجد علاقة بين نمط الأسرة و مدى القيام بزيارة العائلة و الأقارب، بمعنى أنه كلما انتمت المرأة إلى نمط الأسرة الممتدة كلما لا تقوم بالزيارة و العكس صحيح أي كلما انتمت المرأة إلى نمط الأسرة النووية كلما قامت بالزيارة العائلة و الأقارب. و بإدخال المتغير الرائز المتمثل في عدد الأبناء تحت الكفالة نجد أن ذلك يؤثر على قيام المرأة بالزيارة بصفة منتظمة، أي كلما قلّ عدد أبناء المرأة كلما حافظت على دورها التقليدي و علاقاتها تجاه عائلة الزوج، أما عن درجة الارتباط بين المتغيرات فقد أوضحت النتائج أن العلاقة طردية قوية بين المتغيرين.

فالنتيجة التي توصلنا إليها هي عكس ما افترضناه، أي أن المرأة التي تنتمي إلى نمط الأسرة النووية هي التي بقيت محافظة على العلاقات القرابية و ليست المرأة التي تنتمي إلى نمط الأسرة الممتدة، و يرجع سبب تعذر قيامها بالزيارة بشكل غير منتظم أو عدم القيام بذلك إلى أن الأقارب هم من يبادرون بالزيارة و الاطمئنان على الأولياء و على أحوال العائلة، أو وجود مشاكل مع عائلة الزوج، حيث تتعرض المرأة التي تنتمي إلى الأسرة الممتدة في بعض الحالات إلى المشاكل، حيث استنتجنا من خلال تصريحات المبحوثات أن سبب المشاكل يعود إلى عدم تلاؤم و تكيف نمط الأسرة الممتدة مع ظروف و طبيعة الحياة الصعبة في المجتمع الحضري، أي أن تعرُّض المرأة لضغوطات الحياة و تمسك العائلة و الأقارب بالقيم و العادات التقليدية قد أدت إلى تضارب في الأفكار

* – يمثل "ر" رمز "معامل الارتباط الكلي" الذي يعتبر أحد معاملات الارتباط الذي يقيس نوع و درجة العلاقة بين المتغيرين المستقلين و المتغير التابع.

و الآراء، و في حالات أخرى يرجع سبب تعذر قيام المرأة بالزيارة إلى بعد المكان و عدم توفر الإمكانيات، أو عدم وجود وقت كافي بسبب تعدد التزاماتها تجاه كل من أسرتها و العائلة الأصلية للزوج. أما المرأة التي تنتمي إلى نمط الأسرة النووية فقد تبين أنه بالرغم من انفصالها عن الأسرة الممتدة و تفضيلها السكن بعيدا عن أهل زوجها فهي لا تزال تحافظ على علاقاتها القرابية. فاستقلالية الأسرة الزواجية عن الأسرة الممتدة لم يؤدِ إلى ضعف العلاقات القرابية و ذلك من خلال التزاور، أي أن استقلاليتها و ابتعادها عن عائلة و أقارب الزوج لم يمنعها من عدم قيامها بدورها تجاه عائلة الزوج. فبالرغم من خروج المرأة للعمل و تعدد أدوارها تجاه الأسرة و المجتمع فهي تقوم بتخصيص وقت معين من أجل القيام بالزيارة.

من هنا يمكن القول أنه على الرغم من التحضر و التطور الذي خضع له المجتمع و الذي أدى إلى تغير بنية الأسرة و نظامها و طريقة حياتها، فإن المرأة لا تزال تحافظ على بعض القيم الدينية المتمثلة في التزاور و المحافظة على الروابط الأسرية. فبالمقارنة مع النتائج التي توصلت إليها الباحثة "سناء الخولي" نجد أن نتائج بحثنا تتفق مع نتائج بحثها، حيث أن الأسرة لا تزال تحافظ على التماسك و الترابط و ذلك بالرغم من انفصالها عن النسق القرابي[1]. كما أن النتيجة التي توصلنا إليها تتفق مع فكرة "لويس ويرث" التي مفادها أن الآثار التي تمارسها المدينة في طبع حياة الناس لم تمحُ نهائيا الممارسات التقليدية أي نمط الحياة القديم.

الجدول رقم (35): العلاقة بين نمط الأسرة و مدى مشاركة العائلة في الأعمال المنزلية.

مشاركة العائلة في الأعمال المنزلية / نمط الأسرة	نعم	أحيانا	نادرا	لا	غير معنية*	المجموع
نـــوويـة	22 %12.3	2 %1.1	-	4 %2.2	151 %84.4	179 %100
ممـــتـدة	19 %90.5	-	1 %4.8	1 %4.8	-	21 %100
المجموع	41 %20.5	2 %1	1 %0.5	5 %2.5	151 %75.5	200 %100

1 – أنظر: ص19.

* – نقصد بغير المعنية: كل من التي تعيش مستقلة تماما عن مسكن عائلة الزوج و التي تعيش في نفس المسكن مع عائلة الزوج و لكن دون وجود مجال مشترك و أيضا التي ليس لديها أقارب للزوج.

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (2 − 1) × (4 − 1) = **3**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **5.88** .

عند درجة الحرية: **3** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **11.35** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يمثل الجدول رقم (35) العلاقة بين نمط الأسرة و مدى مشاركة العائلة في الأعمال المنزلية، حيث يشير الاتجاه العام للجدول أن 20.5% من البحوثات يشاركن العائلة في الأعمال المنزلية، و في المقابل نجد: 0.5% منهن يقمن بذلك نادرا. و بإدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة نجد نسبة 90.5% من اللواتي يقمن بذلك هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة الممتدة، في حين نجد: 1.1% من اللواتي يقمن بذلك أحيانا هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة النووية. أما عن العلاقة بين نمط الأسرة و مدى مشاركة مع العائلة في القيام بالأعمال المنزلية فقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين، أي أن المرأة تشارك العائلة في القيام بالأعمال المنزلية سواء كانت تنتمي إلى نمط الأسرة الممتدة أو النووية.

نستنتج من خلال البيانات أن أغلبية المبحوثات يشاركن العائلة في القيام بالأعمال المنزلية، و أن نمط الأسرة لا يعتبر المتغير المحدد في مدى قيام المرأة بذلك، حيث يمكن القول أن تشارك المجال مع عائلة الزوج هو الذي يحدد المشاركة أو عدم المشاركة في تأدية الأعمال المنزلية، و تتمثل عملية المشاركة من خلال التعاون الجماعي في القيام بالمهام و الأعمال المنزلية أو من خلال العمل بالتناوب. أما اللواتي يتعذر عليهن المشاركة فنسبتهن ضئيلة جدا، حيث يرجع ذلك إلى أسباب مختلفة.[1]

فنمط الأسرة الذي كان سائدا في المجتمعات التقليدية هو نمط الأسرة الممتدة فقط، و بحكم تشاركهم نفس المسكن و المعيشة و الاستهلاك فهم يتعاونون و يتشاركون في تأدية الأعمال. أما حاليا و بعد التحضر و التغير الذي طرأ على المجتمع انفصلت و تشتت أغلبية الأسر عن العائلة الكبيرة، فقد أوضحت النتائج أن الأغلبية الساحقة من المبحوثات اللواتي ينتمين إلى الأسرة النووية يعشن منفصلات تماما من حيث المسكن عن عائلة الزوج

1 – أنظر تحليل الجدول رقم (18)، ص ص129-130.

(أي عدم تشارك مجال أو مساحة معينة مع عائلة الزوج)، و بالتالي فإن ذلك قد أدى بالمرأة إلى تراجع دورها التقليدي بسبب استقلالها عن الأسرة الممتدة، أما التي تنتمي إلى نمط الأسرة النووية و التي تتشارك مساحات معينة مع عائلة الزوج فهي لا تزال تحافظ على دورها التقليدي و على علاقاتها تجاه عائلة الزوج. من هنا يمكن القول على العموم أن المرأة تراجع دورها التقليدي المتمثل في المشاركة و التعاون مع عائلة الزوج في المهام و الأعمال المنزلية، و السبب لا يرجع إلى نمط الأسرة بحد ذاته و إنما إلى نوع السكن و تشارك أو تقسيم المجال داخل السكن. كما أن للتحضر و اتخاذ أساليب حضارية في الحياة دور في تغير و تطور نمط السكن (تطور هندسة السكن) و الذي أثر بدوره على الدور التقليدي للمرأة، حيث لم تعد المرأة تخضع للعادات و التقاليد المتعلقة بالمشاركة و التعاون الجماعي في تأدية المهام و الأعمال المنزلية.

الجدول رقم (36): العلاقة بين نمط الأسرة و مساعدة العائلة في المناسبات و الأعياد.

مساعدة العائلة في المناسبات و الأعياد / نمط الأسرة	نعم	لا	غير معنية*	المجموع
نـــوويـة	**155** **%86.6**	**22** **%12.3**	**2** **%1.1**	**179** **%100**
ممـــتـدة	**20** **%95.2**	**1** **%4.8**	**-**	**21** **%100**
المجموع	**175** **%87.5**	**23** **%11.5**	**2** **%1**	**200** **%100**

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (2 – 1) × (2 – 1) = **1**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **1.65** .

عند درجة الحرية: **1** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **6.64** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

* – نقصد بغير المعنية: التي ليس لديها أقارب للزوج، و بالتالي فإن هذه النسبة لا تدخل ضمن عملية التحليل.

نلاحظ من خلال الاتجاه العام للجدول رقم (36) أن 87.5% من البحوثات يقمن بمساعدة العائلة في المناسبات و الأعياد، أما في المقابل فنجد: 11.5% منهن لا يقمن بذلك. و بإدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة نجد: 95.2% من اللواتي يقمن بذلك هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة الممتدة، و نجد في نفس الاتجاه 4.8% من اللواتي لا يقمن بذلك. و قد تبين بعد حساب اختبار كا^2 أن نمط الأسرة لا يؤثر في قيام المرأة بدورها تجاه عائلة الزوج، أي أن الأغلبية الساحقة من المبحوثات يقمن بالمساعدة بصرف النظر عن نمط الأسرة التي تنتمي إليها.

نستنتج من خلال النتائج أنه على الرغم من استقلالية و تحرر المرأة عن الأسرة الممتدة فإن ذلك لم يمنعها من قيامها بدورها و التزاماتها تجاه عائلة الزوج، فبالرغم من الصعوبات و التحديات التي تواجهها المرأة في حياتها اليومية بسبب تعدد انشغالاتها و مهامها داخل و خارج الأسرة و الناتجة عن التغير في أسلوب الحياة فهي لا تزال تقوم بتقديم المساعدة في المناسبات الخاصة. فحتى و إن لم تعد المرأة تتشارك في معيشتها و حياتها الاجتماعية عائلة الزوج فهي لا تزال تحافظ على دورها التقليدي المتمثل في المساهمة و التضامن عند المناسبات و الأعياد. و منه يمكن القول أن الحضرية لم تؤثر كليا على الاتجاهات و المواقف، حيث لا تزال المرأة متمسكة ببعض القيم الدينية، و تعتبِر مساعدة الأسرة في المناسبات الخاصة أمرا واجبا و مفروضا يجب المحافظة عليه.

الجدول رقم (37): العلاقة بين نمط الأسرة و اصطحاب الأبناء للمدرسة أو دور الحضانة.

اصطحاب الأبناء للمدرسة أو دور الحضانة / نمط الأسرة	نعم	لا	المجموع
نـــوويـة	**122** **%68.2**	**57** **%31.8**	**179** **%100**
ممـــتـدة	**14** **%66.7**	**7** **%33.3**	**21** **%100**
المجموع	**136** **%68**	**64** **%32**	**200** **%100**

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (2 – 1) × (2 – 1) = **1**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **0.06** .

عند درجة الحرية: **1** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **6.64** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يمثل الجدول رقم (37) العلاقة بين نمط الأسرة و اصطحاب الأبناء للمدرسة أو دور الحضانة، حيث يشير الاتجاه العام للجدول أن 68% من البحوثات يقمن باصطحاب الأبناء للمدرسة أو دور الحضانة، بينما في المقابل نجد: 32% منهن لا يقمن بذلك. و عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة نجد أن 68.2% من اللواتي يقمن بذلك هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة النووية، و نجد في نفس الاتجاه 31.8% منهن لا يقمن بذلك. أما عن العلاقة بين المتغيرين فقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين، أي أن المرأة سواء كانت تنتمي إلى نمط الأسرة الممتدة أو النووية فإنها تصطحب أبناءها إلى المؤسسات التعليمية أو مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

نستنتج من خلال البيانات أن الدور الحديث الذي صارت تؤديه المرأة يرجع إلى تطور مؤسسات المجتمع، و أن الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة انتقلت إلى مؤسسات المجتمع. فقد ساهم التحضر في خلق ظروف جديدة أمام المرأة إذ لم يعد قواعد تقسيم العمل التقليدي أمرا حاسما، فقد اكتسبت أدوارا أسرية حديثة لم تكن تقوم بها في الماضي، ذلك لأن الأبناء في المجتمع التقليدي يرتادون الزوايا و المدارس القرآنية فقط و أن المؤسسات التعليمية و التربوية لم تكن منتشرة آنذاك. و لكن مع التطورات التي خضعت لها المجتمعات و تغير المناهج التعليمية و التنشئة الاجتماعية للأبناء، أصبحت المرأة تقوم بأخذ أبنائها إلى المؤسسات التعليمية أو مؤسسات التنشئة الاجتماعية (كالمدرسة، دور الحضانة و غيرها). فبسبب خروج المرأة للعمل و غيابها عن الأسرة فهي غير قادرة على تولي رعاية الأبناء و الاهتمام هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن تمكنها من الخروج للعمل يجعلها تقوم باصطحاب الأبناء إلى المدرسة أو دور الحضانة أثناء ذهابها للعمل أو تصطحبهم أثناء عودتها إلى المنزل. فقيام المرأة بهذا الدور يرجع إلى التغيرات التي طرأت على البناء الاجتماعي بسبب عملية التحديث، و أن التحضر قد أدى إلى تغير إيديولوجية الأسرة، حيث تغيرت طريقة تنشئة الأبناء و أصبحت مسايرة للتطور الثقافي و الحضاري. فبصرف النظر عن نمط الأسرة التي تنتمي إليها المرأة فإن دورها المتمثل في الرعاية و الاهتمام بالأبناء قد تغير عما كان عليه في المجتمعات التقليدية، حيث اكتسبت أدوارا و سلوكات حديثة في تربية و تنشئة الأبناء.

الجدول رقم (38): العلاقة بين نمط الأسرة و مراقبة و متابعة دروس الأبناء.

مراقبة و متابعة دروس الأبناء / نمط الأسرة	نعم	لا	غير معنية*	المجموع
نـــوويـة	136 %76	10 %5.6	33 %18.4	179 %100
ممـــتـدة	14 %66.7	-	7 %33.3	21 %100
المجموع	150 %75	10 %5	40 %20	200 %100

اختبار كا^2:

درجة الحرية = $(2-1) \times (2-1) = 1$. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **2.2** .

عند درجة الحرية: **1** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **6.64** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يمثل الجدول أعلاه العلاقة بين نمط الأسرة و مراقبة و متابعة دروس الأبناء، حيث يشير الاتجاه العام للجدول أن 75% من البحوثات يقمن بمراقبة و متابعة دروس الأبناء، و في المقابل نجد: 5% منهن فقط من يقمن بذلك. و عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة نجد: 76% من اللواتي يقمن بذلك هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة النووية، و نجد في نفس الاتجاه 5.6% من اللواتي لا يقمن بذلك. أما عن العلاقة بين نمط الأسرة و مراقبة و متابعة دروس الأبناء فقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين، أي أن المرأة سواء كانت تنتمي إلى نمط الأسرة النووية أو الممتدة فإنها تراقب و تتابع الدروس التي يتلقاها أبناؤها في المؤسسات التعليمية و التربوية.

نستنتج من خلال البيانات المدرجة في الجدول أنه بصرف النظر عن نمط الأسرة التي تنتمي إليها المرأة فإن دورها تجاه أبنائها قد تغير عما كان عليه في المجتمعات التقليدية. فالتعليم في الماضي كان مقتصرا فقط على حفظ

* – نقصد بغير المعنية: التي أبناؤها دون سن الدراسة، و بالتالي فإن هذه النسبة لا تدخل ضمن عملية التحليل.

القرآن الكريم و تلقين التعاليم الدينية، و أن الذكور و كبار السن هم من يقومون بدور تعليم الأبناء. أما المرأة فيقتصر دورها أساسا على رعاية الأبناء و تربيتهم و القيام بالأعمال المنزلية. و لكن مع التغير و التطور الذي خضع له المجتمع ظهرت مناهج جديدة و حديثة في مجال التربية و التعليم، و ذلك بهدف مسايرة التغيرات و التطورات الثقافية و الحضارية. و بالمقارنة مع النتائج التي توصل إليها البحث "بلقاسم الحاج" نجد أن نتائج بحثنا تتفق مع نتائج بحثه، و ذلك في أن المرأة اكتسبت أدوارا جديدة تتمثل في مراقبة و متابعة النشاطات التي يتلقاها الأبناء في المدرسة[1]، كما أنه من خلال تمكن المرأة من الخروج للتعليم و الرفع من مستواها التعليمي و الثقافي تغيرت أوضاعها و تحررت من السلطة و القيود التي كانت تمارس عليها، و ذلك ما سمح لها من القيام بهذا الدور الحديث. و يرجع الهدف من ظهور المؤسسات التعليمية و التربوية إلى تعليم الأبناء و الرفع من مستواهم المعرفي، و ذلك في مجالات و ميادين متنوعة ليصبحوا في نهاية المطاف أفرادا فاعلين في المجتمع، ذلك ما أدى بالمرأة إلى الحرص على مراقبة و متابعة ما يتلقاه الأبناء في هذه المؤسسات التربوية.

الجدول رقم (39): العلاقة بين نمط الأسرة و الإشراف على تعليم الأبناء.

الإشراف على تعليم الأبناء / نمط الأسرة	نعم	لا	غير معنية*	المجموع
نـــوويـة	**149** **%83.2**	**17** **%9.5**	**13** **%7.3**	**179** **%100**
ممـــتـدة	**16** **%76.2**	**-**	**5** **%23.8**	**21** **%100**
المجموع	**165** **%82.5**	**17** **%8.5**	**18** **%9**	**200** **%100**

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (2 – 1) × (2 – 1) = **1**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **2.82** .

عند درجة الحرية: **1** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **6.64** .

1 – أنظر: ص ص26-27.

* – نقصد بغير المعنية: التي أبناؤها دون سن التعلّم، و بالتالي فإن هذه النسبة لا تدخل ضمن عملية التحليل.

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يمثل الجدول رقم (39) العلاقة بين نمط الأسرة و الإشراف على تعليم الأبناء، حيث يشير الاتجاه العام للجدول أن 82.5% من البحوثات يقمن بالإشراف على تعليم الأبناء، في حين تقابلها 8.5% من اللواتي لا يقمن بذلك. و بإدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة نجد: 83.2% من البحوثات اللواتي يقمن بذلك هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة النووية، و نجد في نفس الاتجاه 9.5% من اللواتي لا يقمن بذلك. و فيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة و الإشراف على تعليم الأبناء فقد بينت النتائج أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين، أي أن المرأة سواء كانت تنتمي إلى نمط الأسرة النووية أو الممتدة فإنها تشرف على تعليم أبنائها.

نستنتج من خلال النتائج أن تغير الظروف و الأوضاع من جميع النواحي قد سمح بإعادة النظر في قضية المرأة و إلغاء العديد الفروق بين الجنسين و تطبيق مبدأ تساوي الحقوق بين الجنسين، و من خلال ذلك استطاعت التحرر من القيود التقليدية. فمن خلال التعليم الذي حظيت به المرأة تمكنت من رفع مستواها التعليمي و الثقافي، و صارت تؤدي دورا حديثا يتمثل في الإشراف على تعليم الأبناء، أي أنها تحرص على تطوير معارفهم و قدراتهم من خلال نقل معارفها لهم ليتمكنوا مستقبلا من مواجهة التحديات العصرية و أن يكونوا ذا فائدة في المجتمع. و منه يمكن القول أن المرأة صارت تؤدي دورا حديثا لم تكن تؤديه في الماضي، ذلك لأن تعليم المرأة في المجتمعات التقليدية يكون محدودا و غير منتشرا، كما يمكن القول أن الأوضاع المتغيرة هي التي فرضت على المرأة أن تكتسب أدوارا جديدة.

الجدول رقم (40): العلاقة بين نمط الأسرة و متابعة الظروف المحيطة بالأبناء خارج الأسرة.

متابعة الظروف المحيطة بالأبناء خارج الأسرة / نمط الأسرة	نعم	لا	المجموع
نـــوويـة	**149** **%83.2**	**30** **%16.8**	**179** **%100**
ممـــتـدة	**16** **%76.2**	**5** **%23.8**	**21** **%100**
المجموع	**165** **%82.5**	**35** **%17.5**	**200** **%100**

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (2 – 1) × (2 – 1) = **1**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **0.49** .

عند درجة الحرية: **1** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **6.64** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (40) أن 82.5% من البحوثات يقمن بمتابعة ظروف الأبناء خارج الأسرة، أما بالمقابل فنجد: 17.5% منهن لا يقمن بذلك. و بإدخال المتغير المتغير المستقل نجد: 83.2% من البحوثات اللواتي يقمن بذلك هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة النووية، في حين نجد في نفس الاتجاه: 16.8% من اللواتي لا يقمن بذلك. أما عن العلاقة بين المتغيرين فقد اتضح بعد حساب اختبار كا^2 أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين، أي أن المرأة صارت تقوم بهذا الدور بصرف النظر عن نمط الأسرة التي تنتمي إليها.

نستنتج من خلال ما سبق أن المرأة صارت تقوم بدور حديث لم تكن تؤديه في الماضي، حيث يقتصر دور المرأة في المجتمعات التقليدية فقط على رعاية و تربية الأبناء و القيام بالأعمال المنزلية و مساعدة الزوج في الأعمال الزراعية، أما الأمور الخارجة عن نطاق الأسرة فالزوج هو من يتولاها و يهتم بها. و لكن مع التحضر و التطور تغيرت طريقة الحياة و أصبحت وظائف الأسرة خاضعة للتحولات التي طرأت على المجتمع. فمع نمو المدن و ازدهارها بمختلف الخدمات تقلصت وظائف الأسرة و أصبحت المؤسسات التعليمية و التربوية هي من تتولى الرعاية و الاهتمام بالأبناء و تعليمهم (كالمدرسة، دور الحضانة و غيرها)، و كذا مختلف المراكز و النوادي (الثقافية، الترفيهية و غيرها) التي أصبحت تتعاون مع الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، و كل ذلك من أجل تحقيق الأهداف بما يتوافق مع المعايير الاجتماعية و كذا من أجل التكيف مع التغير الثقافي. لذلك فقد تحتم على المرأة القيام بدور جديد يتمثل في مراقبة و متابعة الظروف المحيطة بالأبناء في هذه المؤسسات و مختلف النشاطات التي تقدَّم لهم، أي أنها تحرص على توفر الظروف الملائمة و الحسنة و تتأكد من عدم تعرضهم للمشاكل أو الضغوطات التي يمكن أن تؤثر على صحتهم النفسية أو الجسدية أو على تنشئتهم و سلوكهم، لأن المجتمع الحضري بطبيعته تبرز فيه مشاكل متعددة و متنوعة بسبب فقدان بعض المعايير، ذلك لأن القيم تغيرت

عما كانت عليه في الماضي و أن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد أصبحت تتسم بالسطحية و النفعية، و لهذه الأسباب فإن المرأة تحرص على متابعة الظروف التي تحيط بالأبناء خارج الأسرة و ذلك بالرغم من تعدد أدوارها. كما أن خروجها للعمل و تحررها من قبضة السلطة الرجالية (و لو نسبيا) و الضوابط التقليدية قد مكنها من القيام بهذا الدور، و صارت تتحمل إلى جانب الزوج المسؤولية خارج مجال الأسرة. فبتغير أنظمة المجتمع و خصائصه لم تعد الأسرة تتَّبع نظاما صارما في تقسيم الأدوار بين الزوجين كما هو الحال في المجتمعات التقليدية، بل و نتيجة لتغير الظروف و الأوضاع لم يعد تقسيم الأدوار بين الزوجين أمرا لازما، و مع ارتفاع مكانة المرأة في الأسرة فقد أصبحت تتحمل إلى جانب الزوج المسؤوليات المتعلقة بالأبناء خارج نطاق الأسرة.

الجدول رقم (41): العلاقة بين نمط الأسرة و المتابعة الصحية للأبناء.

المتابعة الصحية للأبناء / نمط الأسرة	نعم	لا	**المجموع**
نـــوويـة	**165** **%92.2**	**14** **%7.8**	**179** **%100**
ممـــتـدة	**21** **%100**	**-**	**21** **%100**
المجموع	**186** **%93**	**14** **%7**	**200** **%100**

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (2 – 1) × (2 – 1) = **1**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **2.79** .

عند درجة الحرية: **1** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **6.64** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يمثل الجدول أعلاه العلاقة بين نمط الأسرة و المتابعة الصحية للأبناء، حيث يشير الاتجاه العام للجدول أن 93% من البحوثات يقمن بالمتابعة الصحية للأبناء، أما بالمقابل فنجد: 7% منهن لا يقمن بذلك. و عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة نجد: 100% من اللواتي يقمن بذلك هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة

الممتدة، في حين نجد: 7.8% من اللواتي لا يقمن بذلك هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة النووية. و فيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة و المتابعة الصحية للأبناء فقد أوضح اختبار كا^2 أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين، أي أن نمط الأسرة لا يؤثر على قيام المرأة بالدور.

نستنتج من خلال النتائج أن المرأة سواء كانت تنتمي إلى نمط الأسرة النووية أم الممتدة فإنها تقوم بدور المتابعة الصحية للأبناء. ففي المجتمع التقليدي كانت المرأة تعتمد في المداواة على طب الأعشاب، ،كما أنها هي من تؤدي الدور أو كبار الأسرة نظرا لتجربتهم و خبرتهم الطويلة بذلك، لأن هذا الدور يرثونه عن أسلافهم. و لكن بعد تطور المجتمع و استخدام أساليب حديثة و متطورة في العلاج و انتشار المستشفيات و العيادات أصبح للمرأة دورا حديثا يتمثل في المتابعة الصحية للأبناء من خلال توفر هذه الأخيرة، و ذلك حتى و إن بقيت محافظة على الأساليب التقليدية في العلاج. و منه يمكن القول أن المرأة حتى و إن انتمت إلى الأسرة الممتدة فإنها تؤدي هذا الدور الحديث، بمعنى أن توفر الخدمات الصحية و تطور أساليب العلاج قد فرض على المرأة اتخاذ أفكار و سلوكات تتماشى مع التطورات الحديثة، و الذي يتجسد ذلك من خلال قيامها بهذا الدور الحديث و ذلك بصرف النظر عن نمط الأسرة التي تنتمي إليها.

الجدول رقم (42): العلاقة بين نمط الأسرة و المساهمة المالية في تلبية احتياجات و متطلبات الأسرة.

المساهمة المالية في تلبية احتياجات و متطلبات الأسرة / نمط الأسرة	نعم	لا	المجموع
نـــوويـة	**178** **%99.4**	**1** **%0.6**	**179** **%100**
ممـــتـدة	**19** **%90.5**	**2** **%9.5**	**21** **%100**
المجموع	**197** **%98.5**	**3** **%1.5**	**200** **%100**

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (2 – 1) × (2 – 1) = **1**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **6.36** .

عند درجة الحرية: **1** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **6.64** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يمثل الجدول رقم (42) العلاقة بين نمط الأسرة و المساهمة بالمالية في تلبية احتياجات و متطلبات الأسرة، حيث يشير الاتجاه العام للجدول أن 98.5% من البحوثات يساهمن بدخلهن في تلبية احتياجات و متطلبات الأسرة، أما بالمقابل فنجد: 1.5% منهن لا يساهمن بذلك. و عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة نجد: 99.4% من اللواتي يساهمن في ذلك هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة النووية، و نجد في نفس الاتجاه: 0.6% منهن لا يساهمن بذلك. أما عن العلاقة بين المتغيرين فقد أوضح اختبار كا^2 أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين، أي أن المرأة سواء كانت تنتمي إلى نمط الأسرة النووية أو الممتدة فإنها تساهم بدخلها في تلبية احتياجات و متطلبات الأسرة.

نستنتج من خلال النتائج المرصودة أن المرأة صارت تساهم في تحقيق احتياجات و متطلبات الأسرة، و ذلك من خلال الدخل الذي تحصل عليه مقابل العمل الذي تقدمه للمجتمع. فالأسرة التقليدية تتّبع نظاما صارما في تقسيم العمل بين الجنسين، فالزوج هو الذي كان يتولى تلبية متطلبات و احتياجات الأسرة أما المرأة فتتولى رعاية و تربية الأبناء و الاهتمام بالشؤون المنزلية، بمعنى أن الأسرة التقليدية تعتمد في معاشها و تحقيق مطالبها الضرورية على اقتصاد المعيشة، و ذلك من خلال الأملاك و الوسائل التي تملكها. و لكن مع التحضر و التصنيع أصبحت الأسرة الحضرية تعتمد على اقتصاد السوق (التبادل)، حيث صارت الأسرة تواجه تحديات و ظروفا اقتصادية صعبة بسبب غلاء الأسعار و تعدد المطالب و الاحتياجات التي فرضها الواقع الحضري، و من أجل التكيف مع الظروف الجديدة و نظرا لعدم كفاية دخل الزوج قد تحتم على المرأة المساهمة إلى جانب الزوج في توفير الاحتياجات و المتطلبات، و هي بذلك تعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية للأسرة. و بالمقارنة مع النتائج التي توصل إليها الباحث "حميد حمراكروا" فإن نتائج بحثنا تتفق مع نتائج بحثه فيما يخص أدوار المرأة، بحيث أن المرأة صارت تؤدي دورا اقتصاديا من خلال خروجها للعمل و أصبح المجتمع يتقبل فكرة خروجها للعمل الذي يعتبر أمرا لازما و ضروريا من أجل مواجهة التحديات العصرية، و بالتالي فإن التقسيم التقليدي للأدوار لم يعد قائما في المجتمع الحضري.[1]

1 – أنظر: ص ص23–24.

و منه يمكن القول أن التحولات التي طرأت على المجتمع على جميع الأصعدة و تغير النمط المعيشي قد فرض على الأسرة إعادة النظر في التقسيم التقليدي للأدوار. فالمساهمة في تلبية احتياجات و متطلبات الأسرة يعتبر دورا حديثا بالنسبة للمرأة، و أن طبيعة الحياة الحضرية هي التي فرضت التداخل و المرونة في توزيع الأدوار، بحيث أصبح للمرأة قيمة و مكانة هامة في الأسرة بسبب مساهمتها الفعالة في تحقيق احتياجات الأسرة.

الجدول رقم (43): العلاقة بين نمط الأسرة و القيام بالتسوق.

القيام بالتسوق / نمط الأسرة	نعم	لا	المجموع
نـــووية	**154** **%86**	**25** **%14**	**179** **%100**
ممـــتدة	**20** **%95.2**	**1** **%4.8**	**21** **%100**
المجموع	**174** **%87**	**26** **%13**	**200** **%100**

اختبار كا^2:

درجة الحرية = $(2-1) \times (2-1) = 1$. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **1.99** .

عند درجة الحرية: **1** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **6.64** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يمثل الجدول أعلاه العلاقة بين نمط الأسرة و القيام بالتسوق، حيث يشير الاتجاه العام للجدول أن 87% من البحوثات يقمن بالتسوق، مقارنة بـ: 13% من اللواتي لا يقمن بذلك. و بإدخال المتغير المستقل نجد: 95.2% من اللواتي يقمن بذلك هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة الممتدة، و تقابلها في نفس الاتجاه: 4.8% من اللواتي لا يقمن بذلك. و فيما يخص العلاقة بين المتغيرين فقد أوضح اختبار كا^2 أن نمط الأسرة لا يؤثر في قيام المرأة بالتسوق، أي أن المرأة سواء كانت تنتمي إلى نمط الأسرة النووية أو الممتدة فإنها تقوم بالتسوق.

يتضح لنا من خلال النتائج أن المرأة أصبحت حاليا تؤدي دورا يتمثل في القيام بالتسوق و اقتناء الاحتياجات و المستلزمات الضرورية للأسرة. ففي السابق كانت الأسرة تحقق احتياجاتها و متطلباتها بنفسها (منتجة و مستهلكة في نفس الوقت) و ذلك بالاعتماد على مهنة الزراعية و المهن الحرفية التي يزاولها أفرادها، أما رب الأسرة فهو الذي يشرف على توزيع الأدوار على أفراد الأسرة من أجل تلبية كافة احتياجات الأسرة، أي أن الذكور يقتصر دورهم على التعاون و المشاركة في تلبية متطلبات الأسرة و ذلك بالاعتماد على الممتلكات و وسائل الإنتاج التي تعود على الأسرة نفسها، أما النساء فينحصر دورهن على تربية و رعاية الأبناء و التعاون في القيام بالأعمال المنزلية، زد على ذلك فإن طريقة معيشتهم تتميز بالبساطة و أن الاحتياجات و اللوازم التي يستعملونها بسيطة و محدودة. و لكن مع ظهور الصناعة و تطور نظم الإنتاج تخلى الأفراد عن ممتلكاتهم و مهنهم و حرفهم و صاروا يعملون لحساب الغير و لصالح المجتمع، و أصبحت الغاية من الإنتاج هو الاستبدال، و بالتالي صارت الأسرة تعتمد في نمط حياتها على الاستهلاك، أي أصبحت تلبي احتياجاتها و متطلباتها المتعددة و المتنوعة[1] من السوق و المحلات و المتاجر المتعددة و المنتشرة في الوسط الحضري. و نظرا لتحرر المرأة من التقسيم الصارم للأدوار بين الجنسين و تغير نظرة المجتمع إليها، فقد صارت تقوم إلى جانب زوجها باقتناء الحاجيات الغذائية و المستلزمات الأخرى من الأسواق و المحلات المتوفرة التي تعمل على توفير كل ما تحتاجه الأسرة و تحقيق كل ما يضمن راحتها و رفاهيتها. و بالمقارنة مع النتائج التي توصلت إليها الباحثة "زعنون جميلة" فإن نتائج بحثنا تتفق مع نتائج بحثها، و ذلك في أن المرأة صارت تساهم في تسيير شؤون الأسرة من خلال التوجه للسوق من أجل تلبية الحاجيات الغذائية (الاعتماد على الاستهلاك الخارجي)[2]. كما تتفق نتائج بحثنا مع نتائج البحث التي توصلت إليها الباحثة "سناء الخولي"، و ذلك في أن الأسرة تحولت من وحدة منتجة إلى وحدة مستهلكة.[3]

1 – أنظر تحليل الجدول رقم (42)، ص ص180-182.

2 – أنظر: ص ص27-28.

3 – أنظر: ص19.

الجدول رقم (44): علاقة نمط الأسرة و عدد أيام العطل الأسبوعية بأخذ الأبناء إلى المطاعم.

نمط الأسرة / عدد أيام العطل الأسبوعية \ أخذ الأبناء إلى المطاعم		نعم	لا	غير معنية*	المجموع
نـــوويـة	يوم	22 %71	9 %29	-	31 %100
	يومان	107 %73.3	29 %19.9	10 %6.8	146 %100
	3 أيام	-	2 %100	-	2 %100
المجموع		129 %72.1	40 %22.3	10 %5.6	179 %100
ممـــتدة	يوم	2 %50	1 %25	1 %25	4 %100
	يومان	11 %64.7	2 %11.8	4 %23.5	17 %100
المجموع		13 %61.9	3 %14.3	5 %23.8	21 %100
المجموع العام		142 %71	43 %21.5	15 %7.5	200 %100

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (1 – 1) × (1 – 1) = **1**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **9.92** .

عند درجة الحرية: **1** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **6.64** .

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا جوهرية ذات دلالة إحصائية و بالتالي نرفض فرضية العدم، و منه فإن الفرضية تحققت أي توجد علاقة بين المتغيرين.

ر = **– 0.18**: ارتباط عكسي ضعيف جدا بين المتغيرين.

نلاحظ من خلال الاتجاه العام للجدول أعلاه أن 71% من البحوثات يقمن بأخذ الأبناء إلى المطاعم، أما في المقابل فنجد: 21.5% منهن لا يقمن بذلك. و عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة نجد: 72.1% من اللواتي يقمن بذلك هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة النووية، أما 14.3% من اللواتي لا يقمن بذلك فهن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة الممتدة. و لتفكيك العلاقة أكثر أدخلنا المتغير الرائز المتمثل في عدد أيام العطل

الأسبوعية، و بالتالي نجد: 100% من اللواتي لا يقمن بذلك هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة النووية و لديهن 3 أيام عطل في الأسبوع، بينما في المقابل نجد: 11.8% من اللواتي لا يقمن بذلك هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة الممتدة و لديهن يومًا عطل في الأسبوع. و فيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة و عدد أيام العطل الأسبوعية بأخذ الأبناء إلى المطاعم فقد أوضح اختبار كا[2] أنه توجد علاقة بين المتغيرات، أي أن نمط الأسرة و عدد أيام العطل الأسبوعية يؤثران على أخذ المرأة لأبنائها إلى المطاعم، أما عن نوع و درجة الارتباط فقد أوضحت النتائج أن العلاقة عكسية ضعيفة جدا بين المتغيرين المستقلين و المتغير التابع.

يتضح لنا من خلال النتائج أنه كلما انتمت المرأة إلى نمط الأسرة الممتدة كلما قامت بأخذ أبنائها إلى المطاعم. فالنتائج أوضحت عكس ما افترضناه، أي أن المرأة التي تنتمي إلى الأسرة الممتدة هي التي تتجه نحو القيام بهذا الدور و ليست التي تنتمي نمط الأسرة النووية، و يرجع السبب في أن المرأة التي تنتمي إلى نمط الأسرة النووية عادة تؤدي أدوارها الأسرية المتعددة بمفردها، لذلك فهي تواجه ضغوطات سواء من ناحية الوقت أم الجهد، أما التي تنتمي إلى نمط الأسرة الممتدة فإنه بحكم مشاركتها مع العائلة في تأدية المهام فإنها توفر كل من الوقت و الجهد، مما يمكنها ذلك من القيام بالدور. كما أوضحت النتائج أيضا أنه كلما ارتفع عدد أيام العطل الأسبوعية كلما تمكنت المرأة من أداء الدور، أي كلما كان عدد أيام العطل مرتفعا كلما استطاعت المرأة التفرغ للقيام بالدور، مما نستنتج أن لعامل الوقت دور هام في تمكن المرأة من قيامها بدورها تجاه أسرتها. كما نلاحظ من جهة أخرى أنه بالرغم من تغير نمط الأسرة و تحرر المرأة من سلطة الأسرة الممتدة، فهي لا تزال تحافظ على القيم التقليدية من خلال تفضيلها استهلاك الوجبات المحضرة في البيت و عدم تقبلها فكرة استهلاك الوجبات السريعة خارج الأسرة[1]. من هنا يمكن القول أن المرأة صار لها دور حديث لم تكن تؤديه في الماضي، حيث يرجع قيامها بهذا الدور الحديث إلى تغير خصائص المجتمع و توفر الخدمات التي تلبي احتياجات و رغبات الأسرة، و التي أصبحت هذه الأخيرة تؤدي دورا بديلا عن المرأة خاصة في حالة تعذر قيامها بدورها الأسري التقليدي.

1 – أنظر تحليل الجدول رقم (4)، ص ص106-108.

الجدول رقم (45): العلاقة بين نمط الأسرة و القيام بدفع فواتير الماء، الكهرباء و الغاز.

القيام بدفع فواتير الماء، الكهرباء و الغاز / نمط الأسرة	نعم	لا	المجموع
نـــوويـة	**28** **%15.6**	**151** **%84.4**	**179** **%100**
ممـــتـدة	**1** **%4.8**	**20** **%95.2**	**21** **%100**
المجموع	**29** **%14.5**	**171** **%85.5**	**200** **%100**

اختبار كا^2:

درجة الحرية = $(2-1) \times (2-1) = 1$. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **2.39** .

عند درجة الحرية: **1** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **6.64** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 85.5% من البحوثات لا يقمن بدفع الفواتير، بينما نجد: 14.5% منهن يقمن بذلك. و عند إدخال المتغير المستقل نجد أن 95.2% من اللواتي لا يقمن هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة الممتدة، و تقابلها في نفس الاتجاه: 4.8% من اللواتي يقمن بذلك. أما فيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة و القيام بدفع الفواتير فقد أوضح اختبار كا^2 أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين، أي أن المرأة لا تقوم بهذا الدور سواء كانت تنتمي إلى نمط الأسرة النووية أو الممتدة.

بالعودة إلى نتائج الجداول السابقة، نلاحظ أن التغيرات و التحولات التي طرأت على المجتمع من جميع النواحي و الناتجة عن التحضر قد أثرت على نظام الأدوار الأسرية و عملت على تحديثها. و من أجل التكيف مع الظروف الجديدة فإن قواعد تقسيم العمل بين الجنسين لم يعد أمرا ضروريا، بمعنى أن المرأة صارت تشارك زوجها في القيام بالأدوار الحديثة، و لكن فيما يتعلق بدور القيام بدفع الفواتير فقد توصلنا إلى خلاف ذلك، أي أن الزوج هو فقط من يتولى القيام بهذا الدور. و حسب تصريحات المبحوثات فإنه يرجع سبب عدم القيام بهذا

الدور إلى الاعتقاد بأن هذا الأخير يبقى من اختصاص الرجال هذا من جهة، و من جهة ثانية نظرا لتعدد أدوار المرأة داخل و خارج الأسرة فإن قدرتها و ظروفها لا يسمحان بأن تضيف القيام بهذا الدور، حيث ترى أنه يكفيها الصعوبات التي تواجهها من أجل التوفيق في أداء جميع هذه الأدوار سواء من ناحية الوقت أو الجهد. كما تجدر الإشارة إلى أن بعض المبحوثات اللواتي يقمن بدفع الفواتير قد صرحن بأن سبب قيامهن بذلك لا يرجع إلى تأييد فكرة قيام المرأة بهذا الدور، و إنما الظروف القاهرة هي التي حتمت عليها القيام بذلك (كمرض الزوج أو غيابه لفترة طويلة عن الأسرة). و بالتالي يمكن القول أنه خلافا للنتائج التي توصلنا إليها في الجداول السابقة التي تتعلق بالأدوار الأسرية الحديثة فإن دفع فواتير الماء، الكهرباء و الغاز فالزوج هو من يؤدي هذا الدور، أما المرأة و بصرف النظر عن نمط الأسرة التي تنتمي إليها فإنها لا تساهم في القيام بهذا الدور.

الجدول رقم (46): علاقة نمط الأسرة و الوضعية التعليمية للزوج بالتدبير في ميزانية الأسرة.

التدبير في ميزانية الأسرة / الوضعية التعليمية للزوج / نمط الأسرة		نعم	لا	المجموع
نـــوويـة	أميْ	2 %100	-	2 %100
	يجيد القراءة و الكتابة	3 %100	-	3 %100
	مستوى ابتدائي	7 %100	-	7 %100
	مستوى متوسط	22 %73.3	8 %26.7	30 %100
	مستوى ثانوي	52 %76.5	16 %23.5	68 %100
	مستوى جامعي	45 %65.2	24 %34.8	69 %100
المجموع		131 %73.2	48 %26.8	179 %100
ممـــتـــدة	مستوى متوسط	2 %50	2 %50	4 %100
	مستوى ثانوي	5 %41.7	7 %58.3	12 %100
	مستوى جامعي	4 %80	1 %20	5 %100
المجموع		11 %52.4	10 %47.6	21 %100
المجموع العام		142 %71	58 %29	200 %100

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (2 – 1) × (2 – 1) = **1**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **5.73** .

عند درجة الحرية: **1** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **6.64** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

نلاحظ من خلال الاتجاه العام للجدول رقم (46) أن 73.2% من البحوثات اللواتي يقمن بالتدبير في ميزانية الأسرة هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة النووية، و نجد في نفس الاتجاه نسبة 26.8% من اللواتي لا يقمن بذلك. و من أجل معرفة فيما إذا كانت هناك عوامل أخرى تؤثر في قيام المرأة بذلك أدخلنا المتغير الرائز المتمثل في الوضعية التعليمية للزوج، و بالتالي نجد: 100% من اللواتي يقمن بالتدبير في ميزانية الأسرة هن كل من اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة النووية و أزواجهن: أميون، يجيدون القراءة و الكتابة و الذين لديهم مستوى ابتدائي، في حين نجد: 20% من اللواتي لا يقمن بذلك هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة الممتدة و أزواجهن لديهم مستوى جامعي. و فيما يخص علاقة نمط الأسرة و الوضعية التعليمية للزوج بالتدبير في ميزانية الأسرة فقد أوضح اختبار كا[2] أنه لا توجد علاقة بين هذه الأخيرة، أي مهما كان نمط الأسرة التي تنتمي إليها المرأة و الوضعية التعليمية للزوج فإنها تقوم بالتدبير في ميزانية الأسرة.

من خلال النتائج التي توصلنا إليها يمكن القول أن المرأة سواء كانت تنتمي إلى نمط الأسرة النووية أم الممتدة فإنها تساهم في التدبير في ميزانية الأسرة. فبالمقارنة مع الأدوار الأسرية التي تؤديها المرأة في المجتمعات التقليدية، فقد صارت تقوم بدور حديث و الذي كان سابقا يقتصر على كبير الأسرة أو الذكور فقط. فالمرأة في المجتمعات التقليدية لم يكن يحق لها التدخل في ميزانية الأسرة أو التصرف فيها، لأن ذلك يخص الذكور فقط، حيث أن الأسرة التقليدية تخضع في نظامها إلى تقسيم صارم للأدوار و أن على أفرادها التقيد به. و لكن مع التحضر و التصنيع تفككت و تشتت الأسر و تلاشت القيم و المعايير التقليدية، و تمكنت المرأة التحرر من السلطة و القيود التي كانت تمارس عليها. فالتغيرات و التطورات التي شهدتها المجتمعات قد سمحت بإعادة النظر في قضية المرأة و أصبح المجتمع يعترف بإمكانياتها و قدراتها على تحمل المسؤولية، و بالتالي ذلك ما مكنها من رفع مكانتها في الأسرة بحيث أصبح لها دور في تسيير ميزانية الأسرة. و بالمقارنة مع نتائج البحث التي توصل إليها الباحث "بن العمري يوسف" نجد أن نتائج بحثنا لا تتفق مع نتائج بحثه فيما يتعلق بتسيير ميزانية الأسرة[1]، بمعنى أن الدخل لا يعتبر السبب في مساهمة المرأة في التدبير في ميزانية الأسرة[2]، و إنما يرجع السبب إلى تغير و تطور القيم و اتخاذ أسلوب حضاري في طريقة التفكير و الممارسات. لقد أصبحت الأسرة تعتمد على مبدأ التعاون و المشاركة في

---

1 – أنظر: ص25.

2 – لتفاصيل أكثر أنظر تحليل الجدول رقم (24)، ص ص145-146.

أداء الأدوار، أي أن المرأة أصبحت تتحمل إلى جانب زوجها جميع المسؤوليات المتعلقة بالأسرة، حيث نلاحظ من خلال النتائج أنه حتى و إن كان للزوج مستوى تعليمي عالي فإنه يوافق على قيام المرأة بالتدبير في ميزانية الأسرة. فبالرغم من انتماء المرأة إلى نمط الأسرة الممتدة فإنه أصبح لديها مكانة و سلطة في الأسرة أي صار لها حرية التصرف في مداخيل الأسرة، حيث أن وضعها و شأنها لا يختلفان عن المرأة التي تنتمي إلى نمط الأسرة النووية.

الجدول رقم (47): علاقة نمط الأسرة و غياب الزوج عن الأسرة بالمشاركة في اتخاذ القرار.

نمط الأسرة / غياب الزوج عن الأسرة / المشاركة في اتخاذ القرار		نعم	لا	المجموع
نـووية	كثيرا	**18** **%100**	**-**	**18** **%100**
	أحيانا	**39** **%95.1**	**2** **%4.9**	**41** **%100**
	لا	**114** **%95**	**6** **%5**	**120** **%100**
المجموع		**171** **%95.5**	**8** **%4.5**	**179** **%100**
ممـتـدة	كثيرا	**4** **%100**	**-**	**4** **%100**
	أحيانا	**4** **%100**	**-**	**4** **%100**
	لا	**11** **%84.6**	**2** **%15.4**	**13** **%100**
المجموع		**19** **%90.5**	**2** **%9.5**	**21** **%100**
المجموع العام		**190** **%95**	**10** **%5**	**200** **%100**

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (2 – 1) × (2 – 1) = **1**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **1.48** .

عند درجة الحرية: **1** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **6.64**.

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

نلاحظ من خلال الاتجاه العام للجدول رقم (47) أن 95.5% من البحوثات اللواتي يشاركن في اتخاذ القرار هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة النووية، بينما نجد في المقابل: 4.5% من اللواتي لا يقمن بذلك. و لتفكيك العلاقة أكثر أدخلنا المتغير الرائز المتمثل في غياب الزوج عن الأسرة، و بالتالي نجد: 100% من اللواتي يقمن بذلك هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة النووية و أزواجهن يغبن كثيرا عن الأسرة، و في المقابل نجد: 100% من اللواتي يقمن بذلك هن كل من اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة الممتدة و أزواجهن يغبن كثيرا أو أحيانا عن الأسرة. أما عن العلاقة بين المتغيرات فقد توصلنا بعد حساب اختبار كا^2 أنه لا توجد علاقة بين نمط الأسرة و غياب الزوج عن الأسرة بالمشاركة في اتخاذ القرارات، بمعنى أنه سواء كانت المرأة تنتمي إلى نمط الأسرة النووية أو الممتدة و أيضا سواء كان الزوج يغيب عن الأسرة أم لا فهي تؤدي دور المشاركة في اتخاذ القرار.

يتبين من خلال النتائج المتوصل إليها أن المرأة سواء كانت تنتمي إلى نمط الأسرة النووية أم الممتدة فإنها صارت الزوج في عملية اتخاذ القرار، و نلاحظ أيضا أنه بالرغم من بقاء نمط الأسرة كما كان عليه في المجتمعات التقليدية، فإن مركزها في الأسرة قد تغير و لم يعد كالسابق، حيث صارت تملك السلطة في اتخاذ القرار المتعلقة بالأسرة و بمستقبلها. و قد أوضحت النتائج أنه حتى و إن لم يكن الزوج غائبا عن الأسرة فإنها تؤدي دور اتخاذ القرارات في الأسرة، و الذي يعتبر دورا حديثا بالنسبة إليها لأنه في السابق لم يكن يسمح لها القيام بذلك، فالزوج باعتباره يحتل مكانة اجتماعية مرتفعة عن مكانة المرأة، فإنه هو من يحق له تقرير مصير و مستقبل الأسرة.

و بالمقارنة مع نتائج البحث التي توصلت إليها الباحثة " ربيعة رميشي" نستطيع القول أن المرأة حقيقة أصبحت تملك السلطة و حرية التصرف في القرارات المتعلقة بالأسرة، و أن الزوجين أصبحا يعتمدان على التشاور كحل أساسي في تجاوز المشاكل، إلا أنه ليس بالضرورة أن يكون للمرأة مستوى تعليمي عالي و دخل مادي مرتفع حتى تتمكن من القيام بالمشاركة في اتخاذ القرار، و أن استقلالية المرأة عن الأسرة الممتدة لا يعتبر العامل المساهم في قيام المرأة بدور اتخاذ القرار[1]. كما يمكن القول أن ما جعل المرأة تقوم بهذا الدور هو التغير الحاصل في نمط العلاقات داخل الأسرة الناتجة عن انفصال الأسرة النووية عن الممتدة، حيث أصبح الزوجان يعتمدان في نمط

1 - أنظر: ص29.

حياتهما على التشاور و احترام رأي الآخر، و ذلك لكي تتمكن الأسرة من التكيف مع صعوبات الحياة الحضرية و إمكانية مواجهة التحديات التي قد تواجهها.

الجدول رقم (48): علاقة نمط الأسرة و قيمة دخل الزوجين بدوافع الخروج للعمل.

نمط الأسرة / قيمة دخل الزوجين / دوافع الخروج للعمل		دوافع أسرية	دوافع غير أسرية	المجموع
نـــوويـة	27999 - 18000	**5** **%100**	**-**	**5** **%100**
	37999 - 28000	**11** **%91.7**	**1** **%8.3**	**12** **%100**
	47999 - 38000	**16** **%88.9**	**2** **%11.1**	**18** **%100**
	57999 - 48000	**25** **%83.3**	**5** **%16.7**	**30** **%100**
	58000 فأكثر	**85** **%74.6**	**29** **%25.4**	**114** **%100**
المجموع		**142** **%79.3**	**37** **%20.7**	**179** **%100**
ممـتـــدة	أقل من 18000	**1** **%100**	**-**	**1** **%100**
	27999 - 18000	**2** **%100**	**-**	**2** **%100**
	47999 - 38000	**2** **%100**	**-**	**2** **%100**
	57999 - 48000	**5** **%71.4**	**2** **%28.6**	**7** **%100**
	58000 فأكثر	**8** **%88.9**	**1** **%11.1**	**9** **%100**
المجموع		**18** **%85.7**	**3** **%14.3**	**21** **%100**
المجموع العام		**160** **%80**	**40** **%20**	**200** **%100**

اختبار كا^2:

درجة الحرية = (2 – 1) × (2 – 1) = **1**. نختار نسبة الدلالة: **1%**.

كا^2 المحسوبة = **5.78** .

عند درجة الحرية: **1** و مستوى الدلالة **1%** نجد كا^2 الجدولية = **6.64** .

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية و التكرارات الفعلية و هي فروق ظاهرية راجعة للصدفة و ليس لها أهمية و بالتالي نقبل فرضية العدم، و منه فإن الفرضية لم تتحقق أي لا توجد علاقة بين المتغيرين.

نلاحظ من خلال الاتجاه العام للجدول رقم (48) أن 80% من البحوثات يخرجن للعمل لدوافع تتعلق بالأسرة، أما في المقابل فنجد: 20% منهن فإنهن يخرجن للعمل لدوافع غير أسرية. و عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة نجد: 85.7% من اللواتي يخرجن للعمل لأسباب تتعلق بالأسرة هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة الممتدة، و نجد في نفس الاتجاه: 14.3% منهن يخرجن للعمل لأسباب لا تتعلق بالأسرة. و من أجل معرفة فيما إذا كانت هناك عوامل أخرى تؤثر في دوافع خروج المرأة للعمل أدخلنا المتغير الرائز المتمثل في قيمة دخل الزوجين، و بالتالي نجد: 100% من اللواتي يخرجن للعمل لأسباب تتعلق بالأسرة هن اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة النووية و قيمة دخل الزوجين بين 18000-27999، كما نجد: 100% من اللواتي يخرجن للعمل لأسباب تتعلق بالأسرة هن كل من اللواتي ينتمين إلى نمط الأسرة الممتدة و قيمة دخل الزوجين: أقل من 18000 و بين 18000-27999 و أيضا بين 38000-47999. أما عن علاقة نمط الأسرة و قيمة دخل الزوجين بدوافع الخروج للعمل فقد أوضح اختبار كا^2 أنه لا توجد علاقة بين هذه المتغيرات، أي مهما كان نمط الأسرة الذي تنتمي إليه المرأة و مهما كانت قيمة دخل الزوجين فإن الدوافع التي أدت بها إلى الخروج للعمل هي دوافع تتعلق أساسا بالأسرة.

نلاحظ من خلال البيانات المعروضة في الجدول أن دوافع الخروج للعمل لا تختلف بين المرأة التي تنتمي إلى الأسرة النووية و التي تنتمي إلى الأسرة الممتدة، بمعنى أن الأسباب التي دفعت المرأة إلى الخروج للعمل هو التحسين من المستوى المعيشي و تحقيق جميع متطلبات و احتياجات الأسرة. فبالرغم من الحفاظ على النمط التقليدي للأسرة فإن قيمها و عاداتها قد خضعت للتغير، فقد صار يسمح للمرأة بالعمل خارج الأسرة و المساهمة في تحقيق متطلبات الأسرة و الذي كان مقتصرا على الذكور فقط. و لكن مع تغير الظروف و الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية الناتجة و المرتبطة بعملية التحضر تطور أسلوب الحياة المعيشية و أصبحت مطالب الأسرة متعددة و متنوعة، بحيث أن دخل الزوج لم يعد يكفِ لتحقيق جميع احتياجات و رغبات الأسرة.

لقد أوضحت النتائج أنه سواء كان دخل الأسرة مرتفعا أم منخفضا فإن عمل المرأة مهم من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالأسرة، أي حتى و إن كان دخل الأسرة كافيا لتحقيق المتطلبات الأساسية للحياة فإن العمل بالنسبة للمرأة و للأسرة يبقى ضروريا، فمن خلاله تساهم المرأة في تحقيق الكماليات للأسرة (الارتقاء في المطالب)، خاصة و أن الأسرة في المجتمع الحضري أصبحت تهتم بشكل كبير بمظاهر الحضارة و الرفاهية، أي أن الدافع الأساسي وراء خروج المرأة للعمل هو من أجل ضمان مستقبل الأسرة و الحفاظ على توازنها الاقتصادي و المعيشي. و مما سبق يمكن القول أن المرأة صارت تقوم بدور حديث يتمثل في توفير و تلبية ما تحتاجه الأسرة من مطالب و رغبات، و ذلك من خلال العائد الذي تحصل عليه مقابل العمل الذي تقدمه للمجتمع، و أن التحرر من السلطة التقليدية و عاداتها لم يكن ليتحقق لولا الحركات العمالية و الحركات النسائية و غيرها من المنظمات التي تطالب بالمساواة بين الجنسين في جميع الحقوق، و التحرر من جميع أشكال التمييز التي كانت تمارَس ضدها.[1]

1 – أنظر مشروع ميثاق المرأة العاملة في الجزائر الموضح في الملحق رقم (2)، ص ص1–4.

استنتاج الفرضية الثالثة:

نستنتج من خلال النتائج المتوصل إليها أن نمط الأسرة تغير عما كان عليه في الماضي، حيث بينت النتائج أن الأغلبية الساحقة للمبحوثات ينتمين إلى نمط الأسرة النووية. و لعل التغير في نمط الأسرة يعود إلى عملية التحضر.

لقد ترتب عن عملية التحضر التغير في نمط المعيشة و أسلوب الحياة بما يتناسب مع خصائص الحياة الحضرية، و بالتالي فقد تحتم على المرأة التغيير في أدوارها الأسرية و ذلك سعيا للتكيف مع الواقع المتغير. و بالعودة إلى النتائج التي توصلنا إليها يتبين لنا أنه حتى و إن انتمت المرأة العاملة إلى نمط الأسرة الممتدة فإن أدوارها قد خضعت للتغير مثلها مثل التي تنتمي إلى الأسرة النووية، إلا فيما يتعلق بزيارة العائلة و الأقارب و أخذ الأبناء إلى المطاعم و التي بينت النتائج عكس ما افترضناه. ففيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة و زيارة العائلة فقد أوضحت النتائج أنه كلما انتمت المرأة إلى الأسرة النووية كلما قامت بزيارة العائلة ، أي بالرغم من انفصال المرأة عن الأسرة الممتدة فإنها تقوم بزيارة عائلة الزوج بين الحين و الآخر، أي أن المرأة التي تنتمي إلى الأسرة النووية لا تزال تؤدي الدور التقليدي المتمثل في زيارة عائلة الزوج، و بذلك فهي لا تزال تحافظ على قيم التزاور و على العلاقات الأسرية. أما فيما يتعلق بأخذ الأبناء إلى المطاعم فقد أظهرت النتائج أنه كلما انتمت المرأة إلى الأسرة الممتدة كلما أخذت أبناءها إلى المطاعم أكثر، و حسب تصريحات المبحوثات فإن السبب في ذلك يرجع إلى أن المرأة التي تنتمي إلى نمط الأسرة الممتدة تملك وقتا إضافيا مقارنة بالتي تنتمي إلى نمط الأسرة النووية، كما أن المرأة التي تنتمي إلى الأسرة النووية من جهة أخرى ترى بأن استهلاك الأطعمة السريعة يعتبر خطرا على الصحة، و أنه من الأفضل استهلاك الأطعمة المحضرة في البيت. أما فيما يتعلق بمشاركة العائلة في الأعمال المنزلية فقد تحققت فرضيتنا بهذا الخصوص، حيث أوضحت النتائج أن المبحوثات اللواتي ينتمين إلى الأسرة النووية لا يشاركن العائلة في القيام بالأعمال المنزلية إلا في بعض الحالات، بحيث لَما يكون هنالك تشارك في المجال فإن المرأة التي تنتمي إلى نمط الأسرة النووية تشارك العائلة في الأعمال المنزلية، مما يمكن القول أن التقسيم الداخلي و مدى استغلال المجال هو الذي يعتبر العنصر المحدد في القيام بذلك و ليس نمط الأسرة الذي تنتمي إليه المرأة.

أما فيما يتعلق بالمؤشرات الأخرى فبصرف النظر عن نمط الأسرة التي تنتمي إليها المرأة فإنها تقوم بأدوار أسرية حديثة لم تكن تؤديها في الحياة التقليدية، و لعل الفضل في ذلك يرجع إلى تحررها من القيود التي كانت تمارسَ عليها من طرف سلطة العائلة هذا من جهة، و من جهة أخرى فإنه من خلال تمكنها من الخروج للعمل

و تلقيها الأجر مقابل المجهودات التي تقدمها للمجتمع استطاعت أن تلبي احتياجات و متطلبات الأسرة، كما أنها صارت تشارك في عملية صنع القرار و التدبير في ميزانية الأسرة، و أيضا أصبح بإمكانها الخروج للتسوق بعدما كان هذا الدور ينفرد به الذكور أو كبير الأسرة في العائلة التقليدية الممتدة. أما فيما يخص دوافع الخروج للعمل فقد تبين من خلال النتائج أنه بصرف النظر عن نمط الأسرة التي تنتمي المرأة فإن دوافع خروجها للعمل تتعلق أساسا بالأسرة، ففي المجتمع التقليدي الزوج فقط من يتولى تلبية احتياجات و متطلبات الأسرة، ربما لأن الأسرة كانت في السابق مكتفية ذاتيا من حيث احتياجاتها الأساسية. و لكن مع التحضر و تطور المجتمع تغيرت ظروف الحياة الحضرية و تعددت احتياجات و متطلبات الأسرة، و ذلك ما أدى إلى تغير موقف الأسرة نحو عمل المرأة، حيث أصبح الزوج يوافق على ذلك بمجموعة من المبررات أهمها أن عمل المرأة يساعد في رفع المستوى المعيشي للأسرة و أنه يعتبر ضمانا لمستقبل الأسرة. كما أن المرأة اكتسبت أدوارا أخرى حديثة بفعل تغير طريقة الحياة، فالواقع الحضري فرض على المرأة التحلي بأدوار جديدة حتى و إن كانت تنتمي إلى نمط الأسرة الممتدة كالإشراف على تعليم الأبناء و مراقبة و متابعة دروسهم، كذلك القيام باصطحابهم إلى المدرسة أو دور الحضانة، كما أنها تقوم بمتابعة الظروف المحيطة بهم خارج نطاق الأسرة و أيضا القيام بالمتابعة الصحية لهم. فالنتائج التي توصلنا إليها لا تتفق مع نتائج البحث التي توصلت إليها الباحثة "سناء الخولي" فيما يخص تأثير بناء الأسرة على أدوار الزوجة في الأسرة، حيث أن التغيرات التي طرأت على أدوار المرأة الأسرية لا يرجع بالضرورة إلى تغير بناء الأسرة[1]، حيث أثبتت نتائج بحثنا أنه بالرغم من حفاظ الأسرة على شكلها أو نمطها القديم فإن أدوارها و عاداتها قد خضعت للتغير بما في ذلك أدوار المرأة، و ذلك حتى تتكيف مع نمط الحياة الحضرية المختلفة عن نمط الحياة التقليدية.

من هنا يمكن القول أن الأسرة قد تخلت عن معظم عاداتها و عن نمط معيشها التقليدي، و اكتسبت عِوض ذلك قيم و سلوكات و معتقدات جديدة أدت إلى تغير مضمون أدوارها، بما في ذلك أدوار المرأة التي خضعت هي بدورها للتغير و التطور. و بالتالي يمكن القول أن نمط الأسرة لا يعتبر العامل الذي يحدد مدى قيام المرأة بأدوارها الأسرية الحديثة و إنما ذلك يرجع إلى تغير طبيعة و خصائص المجتمع الذي تعيش فيه، أي أن التغير في خصائص المجتمع قد أدى بالمرأة إلى اكتساب أدوار حديثة سواء كانت تنتمي إلى نمط الأسرة الممتدة أو النووية.

1 – أنظر: ص19.

الاستنتاج العام:

بعد جمع المعطيات الميدانية و ربط المتغيرات على أساس المخطط الذي وضعناه في بناء أسئلة الاستمارة و بعد حسابنا لاختبار كا^2 الذي يهدف إلى إثبات صحة أو نفي الفرضية، و أيضا حسابنا لمعاملات الارتباط الذي تبين نوع و درجة العلاقة بين المتغيرين توصلنا إلى مجموعة من النتائج مفادها أن التحضر قد أدى إلى تغير الخصائص التقليدية التي كانت تتميز بها الأسرة التقليدية، و يتجسد ذلك في تغير نمط الأسرة و تحولها من نمط الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة النووية، و كذا تغير أدوار المرأة في الأسرة.

على ضوء الفرضيات التي طرحناها في البحث، فقد أوضحت النتائج أن أدوار المرأة على العموم قد تغيرت عما كانت عليه في الماضي. فبالمقارنة مع الأدوار التي كانت تمارسها في الماضي فإن أداءها لهذه الأدوار قد تغير من حيث المدة و طريقة الأداء هذا من جهة، و من جهة أخرى فقد اكتسبت أدوارا أسرية حديثة لا تقل أهمية عن أدوارها التقليدية، حيث بينت النتائج أن التغير في الأدوار الأسرية التقليدية للمرأة لا يرجع في الغالب إلى خروجها للعمل، و إنما إلى تغير و تطور خصائص و نظام المجتمع بفعل عمليتي التصنيع و التحضر، أي أن ذلك قد أثر على النمط المعيشي للأسرة بحيث جعلت كل من بنائها و نظام أدوارها يخضعان للتغير و التطور، و ذلك بعدما كانت في السابق مكتفية بذاتها بسبب بساطة الحياة الاجتماعية. فبعد التطور و التحضر تخلت الأسرة عن العادات و الممارسات التقليدية و تفككت إلى أسر صغيرة متشتتة و متباعدة، حيث يعتبر نمط الأسرة النووية النمط الأكثر سيادة في المجتمع الحضري باعتباره الأكثر توافقا و تلاؤما مع طبيعة المجتمع الصناعي الحديث، مما استطاعت المرأة بذلك التحرر من سلطة و قيود الأسرة الممتدة التي كانت تمارَس ضدها، حيث استطاعت الخروج للعمل و المساهمة إلى جانب الزوج في تكاليف و متطلبات الأسرة، كما أصبح لها دور في اتخاذ القرار و التدبير في ميزانية الأسرة، حيث أصبح الزوجان يعتمدان على مبدأ التشاور كحل أساسي لتجاوز المشاكل و القضايا التي قد تتعرض لها الأسرة بحكم صعوبة الحياة الحضرية. و منه يمكن القول أن تقسيم العمل بين الجنسين لم يعد أمرا ضروريا، حيث أصبح هناك مرونة و تداخل في أداء الأدوار الأسرية، و ذلك ما توصل إليه كل من الباحثين "ماري أنجس"و"باربر موريسون" (Marie Angès et Barrère Maurisson)[1]. فالتقسيم الجنسي للأدوار لم يعد كما هو عليه في المجتمعات التقليدية، حيث أن الأدوار الحديثة التي اكتسبتها المرأة هي نتيجة ما طرأ على المجتمع

1 – Marie Angès, Barrère Maurisson, **L'évolution des rôles masculin et féminin au sein de la famille**, Cahiers Français n° 371, 4 juin 2013, pp22-29.

من تغيرات و تطورات، حيث فرضت طبيعة الحياة الحضرية على الأسرة التغيير في نظرتها تجاه المرأة و الاعتراف بإمكانياتها و قدراتها على أداء الأدوار التي كانت سابقا من اختصاص الزوج، كما أن أسلوب الحياة الحضرية قد فرض على المرأة اكتساب الأدوار الأسرية الحديثة و التغيير في طريقة أداء الأدوار الأسرية التقليدية. فمع تعدد الخدمات و تطور الوسائل التكنولوجية تغيرت كيفية أداء المرأة لأدوارها الأسرية التقليدية، و يتمثل التغير في تقلص مدة الأداء و في نفس الوقت اتخاذها لأساليب جديدة و حديثة في أداء هذه الأدوار، و يتجسد ذلك من خلال الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة التي تعمل على توفير كل من الوقت و الجهد، و كذلك فإن توفر و تنوع الخدمات في المجتمع أصبحت تنوب عن المرأة في القيام بذلك، كما يمكن القول من جهة أخرى أن الحياة في المدينة بخصائصها المختلفة عن خصائص الحياة الريفية لم تمحُ نهائيا السلوكات و الممارسات التقليدية التي كانت تمارسها المرأة، بحيث لا تزال تحافظ على بعض الأدوار التقليدية. فالنتائج التي توصلنا إليها تتفق مع النتائج التي توصلت إليها الباحثة "سناء الخولي"، و ذلك في أن الأسرة النواة لا تزال تحتفظ ببعض خصائص الأسرة التقليدية، لهذا السبب يطلق عليها اسم "الأسرة النواة غير المنعزلة"[1]، كذلك يرى بعض العلماء أن المدينة تجمع في خصائصها سمات و وظائف الحياة الريفية، حيث أن التمييز بين الريف و الحضر هو مجرد تمييز نظري أكثر منه تمييز يستند إلى طبيعة الحياة الاجتماعية.[2]

نستنتج مما سبق أن تغير الأدوار الأسرية للمرأة هو نتيجة تغير النمط المعيشي و أسلوب التفكير، و ذلك من خلال اتخاذ سلوكات و قيم جديدة فرضها التنظيم الاجتماعي القائم. فالحضرية قد عمِلت على التأثير في الاتجاهات و السلوكات و المواقف و على إعادة النظر في أساليب الحياة التقليدية، أي أن التغير الذي طرأ على أدوار المرأة هو من أجل التكيف مع متطلبات الحياة الحضرية.

---

1 – أنظر: ص19.

2 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **المجتمع: دراسة في علم الاجتماع**، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص121.

الخاتمـة:

حظي موضوع الأسرة باهتمام العديد من العلماء و الباحثين في مجال علم الاجتماع، حيث ركز بعضهم على موضوع المرأة على وجه التحديد، و لكن بالرغم من ذلك فإننا نجد نقصا في المواضيع المتعلقة بالمرأة خاصة في مجال علم الاجتماع الحضري، و لهذه الأسباب ركزنا في بحثنا على موضوع المرأة العاملة و تغير أدوارها الأسرية، و ما زادنا إصرارا على تناول الموضوع هو انتشار هذه الظاهرة في الوقت الراهن، حيث ربطنا التغيرات التي تعرضت لها الأدوار الأسرية للمرأة بالتحضر.

لقد توصلنا من خلال التحقيقات الميدانية و تحليل المعطيات وفق الفرضيات المصاغة إلى مجموعة من النتائج، حيث نجد بعضها تتفق مع نتائج الدراسات السابقة و بعضها الآخر لا تتفق معها. فمن خلال نتائج البحث يتبين أن بناء الأسرة و وظائفها على العموم و أدوار المرأة على الخصوص قد تطورت و تغيرت عما كانت عليه في المجتمعات التقليدية، مما يمكن القول أن المؤسسات و النظم الاجتماعية تتأثر حتما بالتطورات و التحولات التي تطرأ على المجتمع في مختلف الأصعدة. فظهور المجتمع الحضري كان له الدور الكبير في تغير الخصائص المتعلقة بالأسرة، و يتجسد ذلك في تغير وظائفها و تحولها من نمط الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة النووية و كذلك في تغير مكانة المرأة، فقد أدى ذلك إلى تغير أدوار المرأة في الأسرة نتيجة للقيم الجديدة التي ظهرت بسبب تغير ظروف و خصائص المجتمع، حيث أصبح هناك تداخل في أدوار الزوجين.

لقد لعبت الظروف الاقتصادية المتغيرة و تغير أسلوب الحياة و شكل العلاقات الاجتماعية دورا في تغير أدوار المرأة في الأسرة، و ذلك من خلال تغير طريقة أدائها للأدوار التقليدية و اكتساب أدوار أخرى حديثة و التي كانت معظمها من مهام و أدوار الزوج، مما يمكن القول أن التغير الحاصل في الأدوار الأسرية للمرأة يعتبر نتيجة حتمية للتغيرات و التحولات التي طرأت على الأبنية الاجتماعية للمجتمع، و التي أثرت في التوازن القديم في توزيع الأدوار من خلال إعادة إنتاج توازنات جديدة في توزيع الأدوار الأسرية بين الزوجين.

و لهذه الأسباب يعد موضوع التحضر من المواضيع الهامة التي يجب التعمق فيها أكثر و البحث في انعكاساته على الفرد و المجتمع، خاصة و أن المجتمع يشهد تحولات سريعة في شتى المجالات، حيث لا يمكننا القول بأن الأسرة فقط من تأثرت بعوامل التحضر، بل التحضر كذلك جاء نتيجة لتغير بناء و وظائف الأسرة و تغير العادات و القيم و الممارسات التقليدية، كما يرجع أيضا إلى تغير مكانة المرأة في المجتمع من خلال الدور

الهام الذي تؤديه عملية التنمية، حيث أصبحت تعتبر عنصرا ذا أهمية و قيمة في المجتمع المعاصر، مما كان لذلك دور في تغيير صورتها الاجتماعية و تحررها من مختلف القيود التي كانت تمارَس عليها من طرف المجتمع. لقد أصبح المجتمع الحديث يعترف بقدرات و إمكانيات المرأة كعضو مهم في المجتمع، مما سمح لها ذلك من اكتساب مكانة اجتماعية لا تقل أهمية عن مكانة الرجل في المجتمع، و يرجع السبب في ذلك إلى الظروف و العوامل الخارجية التي تعتبر بمثابة القوى المحركة للتغير.

المراجع

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

I - الكتب:

1 – أميمة أبو بكر، شيرين شكري، **المرأة و الجندر: إلغاء التمييز الثقافي و الاجتماعي بين الجنسين**، ط1، دار الفكر المعاصر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 2002.

2 – إحسان محمد الحسن، **علم اجتماع المرأة: دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2008.

3 – إس سي دوب، **التغير الاجتماعي**، تر: عبد الهادي الجوهري و آخرون، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

4 – السيد عبد العاطي السيد، **دراسات في علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.

5 – السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري: مشكلات و تطبيقات**، ج2، دار المعرفة الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2011.

6 – السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري**، ج1، دار المعرفة الجامعية للنشر ، الإسكندرية، 2011.

7 – السيد عبد العاطي السيد و آخرون، **الأسرة و المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

8 – المجلس الوطني لشؤون الأسرة، **دليل الدراسات و البحوث ذات العلاقة بالأسرة الأردنية**، سلسلة مطبوعات الأسرة، عمان، 2007.

9 – اليونسكو، **الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1984.

10 – جابر عوض سيد حسن، خيري الجميلي خليل، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة و الطفولة**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

11 – جرمين غرير وآخرون، **قضية النساء**، تر: جورج طرابيشي، ط2، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1986.

12 – حسن مصطفى عبد المعطي، **الأسرة و مشكلات الأبناء**، ط1، دار السحاب للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004.

13 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأسرة و المجتمع: دراسة في علم اجتماع الأسرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.

14 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **العلم و البحث العلمي:دراسة في مناهج العلوم**، ط8، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.

15 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **المجتمع: دراسة في علم الاجتماع**، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.

16 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **علم اجتماع المرأة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

17 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مشكلات المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002.

18 – حنان عبد الحميد العناني، **الطفل و الأسرة و المجتمع**، ط1، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 2000.

19 – روجيه غارودي، **في سبيل ارتقاء المرأة**، تر: جلال مطرجي، ط2، دار الأدب، بيروت، 1988.

20 – سامية حسن الساعاتي، **علم اجتماع المرأة: رؤية معاصرة لأهم قضاياها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر الجديدة، 2003.

21 – سامية مصطفى الخشاب، **النظرية الاجتماعية و دراسة الأسرة**، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2008.

22 – سعيد أحمد هيكل، **علم الاجتماع الحضري**، ط1، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2011.

23 – سناء الخولي، **الأسرة في عالم متغير**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011.

24 – سناء الخولي، **التغير الاجتماعي و التحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت.

25 – سناء الخولي، **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1995.

26 – سهير أحمد سعيد معوض، **علم الاجتماع الأسري**، مناهج دبلوم الإرشاد الأسري، مركز التنمية الأسرية، جامعة الملك فيصل، 2009.

27 – شوقي عبد المنعم، **مجتمع المدينة: الاجتماع الحضري**، ط1، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1981.

28 – صبحي محمد قنوص، **دراسات في علم الاجتماع**، ط1، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 2000.

29 – عادل مختار الهواري، **قضايا التغير و التنمية الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.

30 – عبد الرؤوف الضبع، **علم الاجتماع الحضري: قضايا و إشكاليات**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، 2003.

31 – عبد الرؤوف الضبع، **علم الاجتماع العائلي**، دار الوفاء لدنيا الطبع و النشر، الإسكندرية، د.ت.

32 – عبد القادر القصير، **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية**، ط1، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1999.

33 – عبد القادر جغلول، **المرأة الجزائرية**، تر: سليم قسطون، ط1، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 1983.

34 – عبد الله الرشدان، **علم اجتماع التربية**، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، د.ت.

35 – عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني، **الأسرة على مشارف القرن 21: الأدوار-المرض النفسي-المسؤوليات**، ط1، دار الفكر العربي للطبع و النشر، القاهرة، 2000.

36 – عبد المعطي محمد عساف و آخرون، **التطورات المنهجية و عملية البحث العلمي**، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2002.

37 – عدلي علي أبو طاحون، **في التغير الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997.

38 – علي حجيج، سعيدة مفتاح، **المسار التاريخي للتطور العمراني لمدينة الجزائر خلال الفترة 1420/1251 هـ الموافق لـ 1830 /1999م**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011.

39 – علي شلق و آخرون، **المرأة و دورها في حركة الوحدة العربية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 1982.

40 – علياء شكري و آخرون، **علم الاجتماع العائلي**، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2009.

41 – فادية عمر الجولاني، **الأسرة العربية: تحليل اجتماعي لبناء الأسرة و تغير اتجاهات الأجيال**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998.

42 – فادية عمر الجولاني، **المجتمع: الأنساق التقليدية المتغيرة**، المكتبة المصرية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2004.

43 – فادية عمر الجولاني، **علم الاجتماع الحضري**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1997.

44 – فضيل دليو، **أسس البحث و تقنياته في العلوم الاجتماعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.

45 – فوزية العطية، **المرأة و التغير الاجتماعي في الوطن العربي**، مؤسسة الفليح للطباعة و النشر، بغداد، 1983.

46 – فوزية دياب، **القيم و العادات الاجتماعية**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1980.

47 – فهمي سليم الغزوي و آخرون، **المدخل إلى علم الاجتماع**، ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 1997.

48 – قيس النوري، **الأنتروبولوجيا الحضرية بين التقليد و العولمة**، ط1، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية و النشر و التوزيع، أربد، د.ت.

49 – كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، **سيكولوجية المرأة العاملة**، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1984.

50 – كايد عثمان أبو صبحة، **جغرافيا المدن**، ط1، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، 2003.

51 – لوجلي صالح الزوي، **علم الاجتماع الحضري**، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2002.

52 – محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، **علم الاجتماع العائلي: دراسة التغيرات في الأسرة العربية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.

53 – محمد أحمد بيومي و آخرون، **البحث العلمي الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.

54 – محمد الجوهري، علياء شكري، **علم الاجتماع الريفي و الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.

55 – محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

56 – محمد بومخلوف، **التحضر: التوطين الصناعي و قضاياه المعاصرة (الفكرية و التنظيمية و العمرانية و التنموية)**، ط1، شركة دار الأمة للطباعة و النشر، الجزائر، 2001.

57 – محمد حسن الشناوي و آخرون، **التنشئة الاجتماعية للطفل**، ط1، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2001.

58 – محمد سيد فهمي، **المشاركة الاجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث**، ط1، دار الوفاء لدنيا النشر، الإسكندرية، 2007.

59 – محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، د.ت.

60 – محمد عبيدات و آخرون، **منهجية البحث العلمي: القواعد و المراحل و التطبيقات**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1999.

61 – محمد قباري إسماعيل، **علم الاجتماع الحضري و مشكلات التهجير و التغيير و التنمية**، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، د.ت.

62 – محمد محمود الجوهري، **أسس البحث الاجتماعي**، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2009.

63 – محمد ياسر خواجة، **علم الاجتماع الحضري: بين الرؤية النظرية و التحليل الواقعي**، ط1، مصر العربية للنشر، القاهرة، 2010.

64 – محمود فوزي حلوة، **تنمية المرأة العربية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، دار أجنادين للنشر، الرياض، 2007.

65 – محيا زيتون، **المرأة و التنمية: مناهج نظرية و قضايا عملية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، 2000.

66 – مريم أحمد مصطفى و آخرون، **التغير و دراسة المستقبل**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت.

67 – مصطفى الخشاب، **دراسات في الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1985.

68 – معن خليل عمر، **علم المشكلات الاجتماعية**، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، د.ت.

69 – معن خليل عمر، **مناهج البحث في علم الاجتماع**، ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2004.

70 – موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية**، تر: بوزيد صحراوي و آخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

71 – هنري عزام و آخرون، **المرأة العربية بين ثقل الواقع و تطلعات التحرر**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

72 – وزارة الإعلام و الثقافة بمشاركة الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، **المرأة الجزائرية: مجموعة نظرات عن الجزائر**، مطبعة غرافقاس منير و اسبانية، الجزائر، 1997.

II - المعاجم و القواميس:

73 – أحمد شفيق السكري، **قاموس الخدمة الاجتماعية و الخدمات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

74 – عبد المجيد لبصير، **موسوعة علم الاجتماع و مفاهيم في السياسة و الاقتصاد و الثقافة العامة**، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2010.

75 – محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت.

76 – معن خليل عمر، **معجم علم الاجتماع المعاصر**، ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2000.

III - الملتقيات:

77 – أمحمد دلاسي، **أسباب و نتائج تغير الأنماط و العلاقات الأسرية**، ج1، العدد 2، فعاليات الملتقى الثالث لقسم علم الاجتماع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

78 – رشيد حمدوش، **الأسرة و عملية التواصل الاجتماعي: محاولة لتحديد مفهوم الأسرة**، ج1، العدد 2، فعاليات الملتقى الثالث لقسم علم الاجتماع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

79 – محمد بومخلوف، **نمط الأسرة الجزائرية و محدداته: دراسة إحصائية و تحليل نظري**، ج1، العدد 2، فعاليات الملتقى الثالث لقسم علم الاجتماع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

80 – مصطفى زايد، **الأسرة التغير و المؤسسات الاجتماعية**، ج1، العدد 2، فعاليات الملتقى الثالث لقسم علم الاجتماع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

IV - الرسائل و الأطروحات:

81 – بلقاسم الحاج، **المرأة و مظاهر تغير النظام الأبوي في الأسرة الجزائرية: دراسة ميدانية وصفية لأهم مظاهر التغير الاجتماعي في الوسط الحضري للعاصمة**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008-2009.

82 – جميلة خيذر، **مشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2000-2001.

83 – جميلة زعنون، **تأثير عمل المرأة خارج البيت على العادات الغذائية للأسرة: دراسة ميدانية لعينة من النساء لبلدية "برج البحري" الضاحية الشرقية-ولاية الجزائر**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع الريفي، جامعة الجزائر، 2010-2011.

84 – حميد حمراكروا، **التحضر و تغير الأدوار الأسرية: دراسة ميدانية بالحي الشعبي "ديار الزيتون" بمدينة عزابة-ولاية سكيكدة**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2007-2008.

85 – ربيعة رميشي، **مشاركة الأمهات الجزائريات في عملية صنع القرار**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر، 2004-2005.

86 – رشيد زوزو، **الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر (1988-2008): دراسة ميدانية على عينة من المهاجرين إلى مدينة بسكرة**، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2007-2008.

87 – سليمان دحماني، **ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية: العلاقات**، رسالة ماجستير، قسم الثقافة الشعبية: فرع الأنتروبولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2005-2006.

88 – عبد المالك عاشوري، **التحضر و تغير البناء الأسري: دراسة ميدانية في المدينة الجديدة "علي منجلي" (الوحدة الجوارية رقم 8)**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، 2009-2010.

89 – عيساني نور الدين، **التحول الديموغرافي و أشكال الأسرة في ظل التغير الاجتماعي في الجزائر المستقلة: دراسة إحصائية و تحليلية لنتائج تعدادات الجزائر للفترات 1977-1987-1998**، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.

90 – كلثوم بيميمون، **النخبة النسوية و التنشيط الجمعوي في الجزائر**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2003-2004.

91 – يوسف بن العمري، **توزيع الأدوار داخل العائلة الجزائرية النووية: دراسة ميدانية لعدد من الأسر على مستوى ولاية بومرداس**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع: تخصص منهجية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

V - مصادر أخرى:

92 - الديوان الوطني للإحصائيات، **المجموعة الإحصائية السنوية 1985- 1986**، المجموعة الإحصائية رقم 13، مطابع الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 1987.

93 - "مكتب الانتخابات و الإحصاء و التعمير" و "مصلحة التعمير" لبلدية بئرخادم (الجزائر العاصمة).

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

I - Les livres:

94 - Ali El-kenz et.al, **L'Algérie et la modernité**, 1ère édition, Imprimeries Delmas à Artigues-près-Bordeaux, Dakar, 1989.

95 - Georges Blandier et.al, **Cahiers internationaux de sociologie**, presses universitaires de France, Paris, 1968.

96 - Gordon Mace, François Pétry, **Méthodes en sciences humaines**: **Guide d'élaboration d'un projet de recherches en sciences sociales**, 4ème édition, Edition De Boeck université, Québec, 2000.

97 - Jean Etienne, Henri Mentras, **Les grands thèmes de la sociologie par les grands sociologues**, Armand Colin édition, Paris, 1999.

98 - Mohamed Rebzani, **La vie familiale de la femme Algérienne salariée**, Edition L'Harmattan, Paris, 1997.

99 - Mostefa Boutefnouchet, **La famille Algérienne**: **évolution et caractéristique récentes**, 2ème édition, Société nationale d'édition et de diffusion, Alger, 1982.

100 - Mostefa Boutefnouchet, **Système social et changement social en Algérie**, Office des Publications Universitaires, Alger, s.d.

101 - Nefissa Zerdoumi, **Enfant d'hier**: **l'éducation de l'enfant en milieu traditionnel Algérien**, Librairie François Maspero, Paris, 1982.

102 - Nouria Benghabrit-Remaoun, **Femme et développement**, Edition c.r.a.s.c, Oran, 1995.

II - Les dictionnaires:

103 - André Akoun et.al, **Dictionnaire de sociologie**, Le Robert Seuil, Paris, 1999.

104 - Raymond Boudon et.al, **Dictionnaire de sociologie**, Edition Bethsabée Blumel Janine Faure, Paris, 2005.

III – Les articles scientifiques:

105 - Marie Angès, Barrère Maurisson, **L'évolution des rôles masculin et féminin au sein de la famille**, Revue Cahiers Français n° 371, 4 juin 2013.

IV - Autres:

106 - La Direction technique chargée des statistiques de la Population et de l'Emploi, **Enquête emploi auprès des ménages 2010**, Colletions statistiques n° 170, Les ateliers de l'imprimerie de l'O.N.S, Alger, Mars 2012.

107 - Office National des Statistiques, **Annuaire statistique de l'Algérie** : **Résultats 2005–2007**, Colletions statistiques n° 25, Les ateliers de l'imprimerie de l'O.N.S, Alger, 2009.

108 - https://www.google.com/maps/@36.715706,3.0504483,2402m/data=!3m1!1e3

الملاحق

الملحق رقم (1)

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

جامعة الجزائر 2

قسم: **علم الاجتماع** تخصص: **حضري**

رقم الاستمارة:

مكان تطبيق الاستمارة:

تاريخ تطبيق الاستمارة:

استمارة بحث ميداني

في إطار إنجاز رسالة **الماجستير** في **علم الاجتماع** تخصص **حضري** بعنوان "**التحضر و تغير الأدوار الأسرية للمرأة العاملة في المجتمع الجزائري**"، يرجى منكن الإجابة عن الأسئلة بكل دقة وعناية. آملين أن تكون إجاباتكن صادقة و صريحة، و نحيطكن علما أن المعلومات المقدمة من طرفكن ستحظى بكامل السرية، و أن أهدافها لا تتعدى خدمة و إثراء البحث العلمي.

تقبلن منا فائق الشكر و التقدير على مساهمتكن القيمة في إنجاز هذا البحث.

من إعداد الطالبة: **تحت إشراف:**

فاطمة إفتان **الأستاذ الدكتور: رابح بودبابة**

السنة الجامعية: 2014-2015

الترميز	

المحور الأول: البيانات الشخصية

1 – السن: ☐☐ سنة. | 1

2 – الوضعية التعليمية: 1. أمية ☐ 2. تجيد القراءة و الكتابة ☐ 3. مستوى ابتدائي ☐ | 2

4. مستوى متوسط ☐ 5. مستوى ثانوي ☐ 6. مستوى جامعي ☐

المحور الثاني: بيانات خاصة بالعمل

3 – المهنة:..... | 3

4 – قطاع العمل: 1. عام ☐ 2. خاص ☐ | 4

5 – الراتب الشهري: 1. أقل من 18000 ☐ 2. 18000 – 27999 ☐ | 5

3. 28000 – 37999 ☐ 4. 38000 – 47999 ☐

5. 48000 – 57999 ☐ 6. 58000 فأكثر ☐

6 – ما هو عدد ساعات العمل الأسبوعية ؟: ..... | 6

7 – ما هو عدد أيام عطلك الأسبوعية ؟: | 7

1. يوم ☐ 2. يومان ☐ 3. 3 أيام ☐

8 – هل العمل يشعرك بالتعب ؟: 1.نعم ☐ 2. أحيانا ☐ 3. لا ☐ | 8

9 – ماهي وسيلة التنقل للعمل ؟: 1.سيارة خاصة ☐ 2. النقل العمومي ☐ 3. نقل خاص بالمؤسسة ☐ | 9

4. مشيا على الأقدام ☐ 5. سيارة الزوج ☐ 6. أخرى☐:.....

10 – ما هي المدة الزمنية التي تستغرقينها في التنقل (ذهابا و إيابا) ؟:..... | 10

11 – هل التنقل يشعرك بالإرهاق ؟: 1. نعم ☐ 2. أحيانا ☐ 3. لا ☐ | 11

12 – ما هي دوافع خروجك للعمل ؟: | 12

.....

.....

.....

المحور الثاني: بيانات خاصة بالأسرة و الأدوار الأسرية التقليدية

13 – نمط الأسرة: 1. نووية ☐ 2. ممتدة ☐ | **13**

14 – موقع السكن بالنسبة لمسكن عائلة الزوج: 1. في نفس المسكن مع العائلة ☐ 2. بجواره ☐ 3. قريب منه ☐ 4. بعيد نوعا ما عنه ☐ 5. بعيد جدا عنه ☐ | **14**

15 – الوضعية التعليمية للزوج: 1. أمي ☐ 2. يجيد القراءة و الكتابة ☐ 3. مستوى ابتدائي ☐ 4. مستوى متوسط ☐ 5. مستوى ثانوي ☐ 6. مستوى جامعي ☐ | **15**

16 – هل يعمل الزوج ؟: 1. نعم ☐ 2. أحيانا ☐ 3. لا ☐ | **16**

17 – هل يغيب زوجك عن الأسرة ؟: 1. كثيرا ☐ 2. أحيانا ☐ 3. لا ☐ | **17**

18 – عدد الأبناء تحت الكفالة: 1. أقل من 3 أبناء ☐ 2. 3 أو 4 أبناء ☐ 3. 5 أبناء فأكثر ☐ | **18**

19 – ما هي قيمة دخل الزوجين ؟: 1. أقل من 18000 ☐ 2. 18000 - 27999 ☐ 3. 28000 - 37999 ☐ 4. 38000 - 47999 ☐ 5. 48000 - 57999 ☐ 6. 58000 فأكثر ☐ | **19**

20 – من يهتم و يتكفل بالأبناء أثناء عملك ؟: 1. أنت بنفسك ☐ 2. الزوج أو الأبناء ☐ 3. العائلة أو الأقارب ☐ 4. دور الحضانة ☐ 5. المربية ☐ 6. المدرسة ☐ 7. يعتمدون على أنفسهم ☐ 8. أخرى ☐:..... | **20**

21 – هل تستخدمين تكنولوجيات الإعلام و الاتصال من أجل المساعدة على تعليم و تنشئة الأبناء ؟: 1. نعم ☐ 2. لا ☐ | **21**

22 – في أيام العمل، هل تحضيرين الطعام في جميع الأوقات ؟: 1. نعم ☐ 2. أحيانا ☐ 3. لا ☐ | **22**

23 – هل تعتمدين في تحضير الطعام على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير ؟: 1. كثيرا ☐ 2. أحيانا ☐ 3. نادرا ☐ 4. لا ☐ | **23**

24 – هل تحضرين الأطعمة التقليدية في البيت ؟: 1. نعم ☐ 2. لا ☐ | **24**

– إذا كان نعم، أذكري أمثلة عن بعض الأصناف التي تحضرينها:.....

.....

.....

.....

25 – هل الأعمال المنزلية تقومين بها ؟: | **25**

1. بمساعدة الزوج أو الأبناء ☐ 2. بمساعدة العائلة أو الأقارب ☐

3. بمساعدة الخادمة ☐ 4. بدون مساعدة ☐

26 – ماهي الوسيلة التي تستخدمينها في غسل الملابس ؟: | **26**

1. الوسيلة التقليدية (اليدين) ☐ 2. الوسيلة التقليدية و آلة الغسيل ☐ 3. آلة الغسيل ☐

27 – هل تأخذين الملابس إلى محلات التنظيف ؟: 1. نعم ☐ 2. لا ☐ | **27**

28 – هل تستعينين بالأدوات الكهرومنزلية في تحضير الطعام ؟: 1. نعم ☐ 2. أحيانا ☐ 3. لا ☐ | **28**

29 – هل تقومين بزيارة العائلة ؟: | **29**

1. كثيرا ☐ 2. أحيانا ☐ 3. نادرا ☐ 4. لا ☐ 5. غير معنية ☐

30 – إذا تعذرت الزيارة، هل سبب ذلك هو ؟: | **30**

1. الشعور بالإرهاق نتيجة العمل ☐ 2. تعدد الانشغالات و عدم وجود وقت كافي ☐

3. عدم التفاهم ☐ 4. بعد المكان ☐ 5. أخرى ☐:.....

31 – هل تشاركين العائلة في الأعمال المنزلية ؟: | **31**

1. نعم ☐ 2. أحيانا ☐ 3. نادرا ☐ 4. لا ☐ 5. غير معنية ☐

32 – إذا تعذرت المشاركة، هل سبب ذلك هو ؟: | **32**

1. الشعور بالإرهاق نتيجة العمل ☐ 2. تعدد الانشغالات و عدم وجود وقت كافي ☐

3. عدم التفاهم ☐ 4. أخرى ☐:.....

33 | **33** – هل تساعدين الأقارب في المناسبات و الأعياد ؟: 1. نعم ☐ 2. لا ☐ 3. غير معنية ☐

34 | **34** – إذا كان لا، إلى ما يرجع السبب ؟:.....

.....

المحور الثالث: بيانات خاصة بالأدوار الأسرية الحديثة

35 | **35** – هل تقومين باصطحاب أبنائك إلى المدرسة أو دور الحضانة ؟: 1. نعم ☐ 2 . لا ☐

36 | **36** – هل تراقبين و تتابعين دروس أبنائك ؟: 1. نعم ☐ 2. لا ☐ 3. غير معنية ☐

37 | **37** – هل تشرفين على تعليم أبنائك ؟: 1. نعم ☐ 2. لا ☐ 3. غير معنية ☐

38 | **38** – هل تراقبين أبنائك أثناء استخدامهم لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال ؟:

1. نعم ☐ 2. لا ☐ 3. غير معنية ☐

39 | **39** – هل تقومين بمتابعة الظروف المحيطة بالأبناء خارج الأسرة؟:

1. نعم ☐ 2. لا ☐

40 | **40** – هل تقومين بالمتابعة الصحية للأبناء ؟: 1. نعم ☐ 2. لا ☐

41 | **41** – هل تصطحبين أبناءك لأماكن اللعب و الترفيه ؟:

1. نعم ☐ 2. لا ☐ 3. غير معنية ☐

42 | **42** – هل تساهمين بدخلك في تلبية احتياجات و متطلبات الأسرة ؟: 1. نعم ☐ 2. لا ☐

43 | **43** – هل تقومين بالتسوق ؟: 1. نعم ☐ 2. لا ☐

44 | **44** – هل تأخذين أبناءك إلى المطاعم ؟: 1. نعم ☐ 2. لا ☐ 3. غير معنية ☐

45 | **45** – هل تقومين بدفع فواتير الماء، الكهرباء و الغاز ؟: 1. نعم ☐ 2. لا ☐

46 | **46** – هل تقومين بالتدبير في ميزانية الأسرة ؟: 1. نعم ☐ 2. لا ☐

47 | **47** – هل تشاركين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة ؟: 1. نعم ☐ 2. لا ☐

الملحق رقم (2)

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

CHARTE DE LA FEMME TRAVAILLEUSE EN ALGERIE

PROJET

Préambule

L'Etat algérien a renforcé le rôle de la femme en lui facilitant l'accès à l'enseignement, à l'éducation, à la formation, à la qualification et au travail. Il a veillé à la mise en place de mécanismes de développement économique et d'intégration sociale. Cette attention a généré une nette amélioration des indices de développement humain tout en confirmant le nouveau bond qualitatif de la condition de la femme.

Considérant que l'Etat a mis l'accent sur l'intérêt porté à la femme d'une manière générale et la femme travailleuse en particulier par la ratification des conventions internationales relatives à la protection de la femme notamment, celles liées à la protection et à la promotion de la femme travailleuse.

Reconnaissant que la législation algérienne a affirmé les principes d'égalité et de parité entre l'homme et la femme au plan des droits et des obligations.

Se référant aux orientations de Son Excellence, Le Président de la République, Monsieur Abdelaziz BOUTEFLIKA qui soulignent la nécessite de permettre à la femme de concilier ses engagements professionnels et ses responsabilités familiales.

Réaffirmant qu'en application de l'article 31 bis de la Constitution, la loi organique n° 12 -03 du 12 janvier 2012 fixant les modalités augmentant les chances d'accès de la femme à la représentation dans les assemblées élues, permet à la femme de participer à la prise de décision.

Rappelant que l'ALGERIE a élaboré un code de travail juste et équitable vis-à-vis de la femme interdisant toute forme de discrimination lors des recrutements et sur les lieux de travail.

Valorisant la stratégie nationale d'intégration et de promotion de la femme adoptée par le Gouvernement en 2008.

Chapitre I

Dispositions Générales

Article 1er : la présente charte a pour objet de renforcer le rôle de la femme dans le milieu professionnel et de créer un environnement propice à sa participation dans le processus de développement.

Article 2 : la concrétisation de ces objectifs exige de :

- faciliter l'accès de la femme à l'emploi ;

- s'engager à respecter les quotas de l'employabilité de la femme ;

- créer un environnement favorable à la femme de concilier sa vie familiale et sa vie professionnelle.

Chapitre II
Programmes et mécanismes d'emploi

Article 3 : les organismes publics ou privés chargés de l'emploi doivent faciliter l'accès des femmes demandeuses d'emploi au marché de l'emploi.

Article 4 : la priorité aux femmes entrepreneur(e)s devra être accordée en matière d'investissement, de commercialisation et d'accès aux crédits bancaires.

Article 5 : la création d'entreprises économiques par les femmes devra être encouragée par l'information, la sensibilisation et l'accompagnement dans la formulation des projets et leur mise en œuvre.

Chapitre III
Système de quota dans le domaine de l'emploi

Article 6 : en matière d'emploi des femmes, un quota minimal de 30%, dans tous les domaines devra leur être fixé.

Article 7 : les employeurs publics et privés s'engagent à respecter le quota cité à l'article 6 ci-dessus en vue d'agir sur l'employabilité des femmes.

Article 8 : des mesures incitatives fiscales, parafiscales et bancaires seront accordées aux entreprises publiques et privées, qui s'engagent à respecter le quota cité à l'article 6 ci-dessus.

Article 9 : l'Etat œuvre également pour réserver un quota de 30% au minimum des postes supérieurs ouverts au sein des établissements publics, administratifs et à caractère économique.

Article 10 : les organisations syndicales s'engagent à promouvoir la femme et à lui réserver un quota de 30% des postes de responsabilités à tous les échelons de la hiérarchie syndicale.

Chapitre IV

Conciliation vie familiale – vie professionnelle

Article 11 : les administrations et les entreprises économiques, publiques ou privées sont tenues d'œuvrer à la création de crèches et de jardins d'enfants à leur niveau.

Des efforts doivent être déployés pour la création de ces établissements au niveau des quartiers et des communes avec le concours des parents et des commissions des œuvres sociales

Article 12 : la formation des éducatrices de la petite enfance doit être encouragée et renforcée par tous moyens.

L'élargissement du réseau infrastructurel devra se poursuivre de même que les prestations dans ce domaine devront connaître une nette amélioration pour préserver l'intérêt supérieur de l'enfant.

Article 13 : les employeurs s'engagent à instaurer le travail à distance en tant que de besoin afin de permettre aux parents de se consacrer à leurs enfants.

Article 14 : la période du congé de maternité sera prolongée à dix- huit (18) semaines pour la mère.

Un congé de deux (02) semaines pour le père pourra être accordé sur simple demande.

Les modalités d'application de cette disposition doivent être précisées pour préserver l'équilibre du système de sécurité sociale.

Article 15 : la femme qui accueille un enfant dans le cadre de la Kafala a droit au congé de maternité sur présentation des pièces justificatives.

Article 16 : le bénéfice du droit aux heures d'allaitement maternel sera prolongé à deux années. Ces heures seront remplacées par le travail à distance.

Article 17 : les horaires de travail des parents ayant à charge des enfants présentant un handicap seront allégés.

Article 18 : le transport scolaire pour les élèves des cycles primaire et moyen sera assuré.

Chapitre V

Dispositions transitoires

Article 19 : les jeunes filles célibataires travaillant loin de leur lieu de résidence pourront accéder à des résidences conçues à cet effet.

Article 20 : les médias publics et privés seront mobilisés autour de la problématique de la femme travailleuse.

الملحق رقم (3)

الخريطة الجغرافية لبلدية بئرخادم لسنة 2013

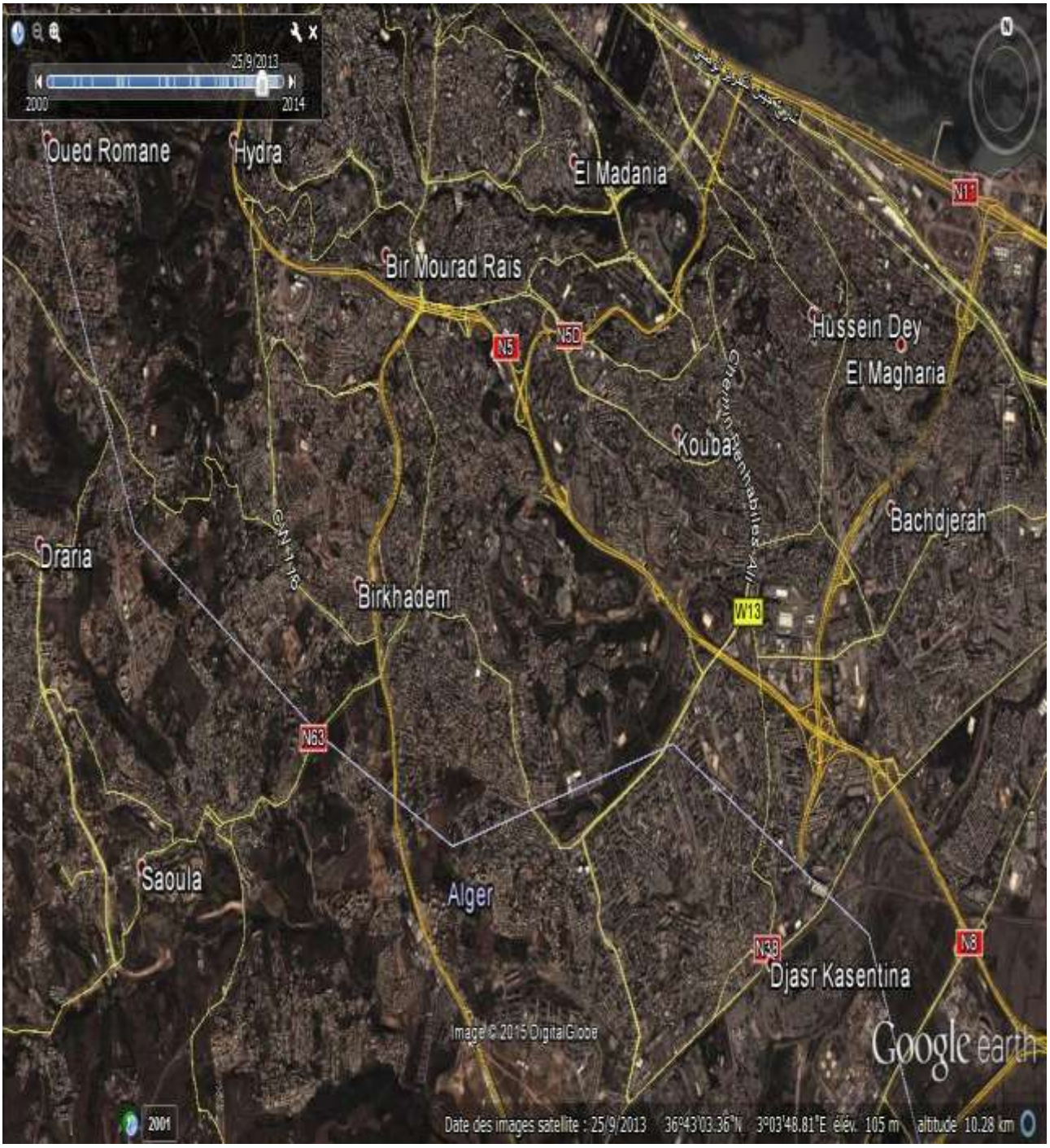

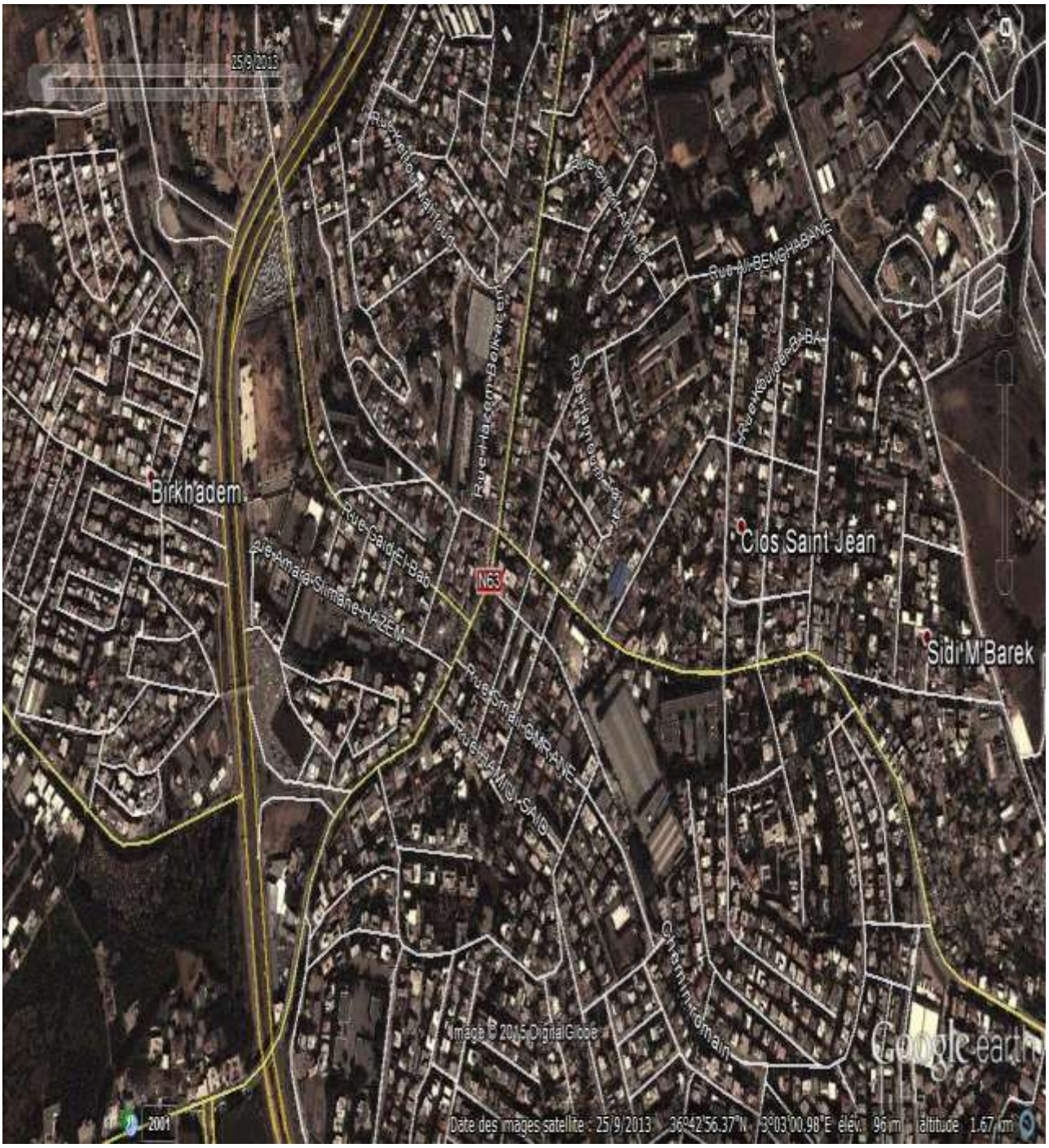
Birkhadem
Clos Saint Jean
Sidi M'Barek
N63
Image © 2013 DigitalGlobe
Google earth
Date des images satellite : 25/9/2013 36°42'56.37"N 3°03'00.98"E élev. 96m altitude 1.67 km